ذخیرۂ محمد اسحاق صاحب

138268

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى اله واصحابه المتادبين
بادابه امّا بعدُ فهذه فوائدُ وافيةٌ بحل مشكلات الكافية
للعلّامة المشتهر فى المشارق والمغارب الشيخ ابن
الحاجب تغمّدهُ الله تعالى بغفرانه واسكنه بحبوحة
جنانه نظمتها فى سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز
ضياء الدين يوسف حفظهُ الله سبحانه وتعالى عن
موجبات التلهّف والتاسّف وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعهُ الله بها
وسائر المتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقى الا بالله
وهو حسبى ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى ابصره
رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها

Marfat.com

هضما لنفسه تخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه
ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصح به على ستنها
ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون
بتركه قطع بجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا
من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه
يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم تعرف فكيف
يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون
افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا
من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما
في النفوس كالجرح وقد عم بعض الشعراء عن بعض
تاثيرا تهما بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان
لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام
جنس لاحد كمرة وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب وقيل جمع لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم
الطيب ما دل بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الواحد جنس
ذلك الجنس واحد ويمكن حملها على العهد الخارجي

بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في
اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ
كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة
او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في
زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر واعنه باستعارة لفظ
المنفصل له من نحو هو وانت وآخر واليه لحكام اللفظ
فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة
لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله
تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا
القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ
فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظا ولم يقل لفظة لانه
لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخص ووضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث
متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل
يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه متى اطلق بل اذا

Marfat.com

اطلق مع ضم ضميمةٍ واُجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا
صحيحا والاطلاق بالحرفِ بلاضم ضميمةٍ غيرِ صحيحٍ ولا يبعدُ ان
يقال المرادُ باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في
محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجةَ الى اعتبار قيدٍ زائدٍ
لمعنى المعنى ما يقصدُ بشئٍ فهو امّا مفعلٌ اسمُ مكانٍ بمعنى
المقصدِ او مصدرٌ ميميٌ بمعنى المفعول او مخففُ معنىً اسمُ
مفعولٍ كرمىً ولمّا كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكرُ
المعنى بعدهُ مبنىً على تجريدهِ عنهُ فخرج بهِ المهملاتُ
والالفاظُ الدالةُ بالطبع اذ لم يتعلق بها وضعٌ وتخصيصٌ
اصلا وبقيت حروفُ الهجاءِ الموضوعةِ لغرض التركيب لا بازاءِ
المعنى فخرج بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء
المعنى فان قلت قد وُضِعَ بعضُ الالفاظ بازاء بعض آخرُ
فكيف يصدق عليهِ انهُ وضعَ لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق
بهِ القصدُ وهو اعمُّ من ان يكونَ لفظا او غيرهُ فان قلت
قد وُضِعَ بعض الكلماتِ المفردةِ بازاء الالفاظِ المركبةِ
كلفظِ الجملةِ والخبرِ فكيف يكونُ موضوعا لمفردٍ قلنا
هذهِ الالفاظُ وان كانتْ بالقياس الى معانيها مركبةً
لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعةِ بازائها مفردةٌ وقد
اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ

Marfat.com

اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كل افراد الالفاظ كلفظ
الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان
عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي
الى هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما حرفي وضع على انه
صفة لمعنى ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد و
ان التركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان
يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه
او مر فوع على انه صفة للفظ ومعناه ج ما لا يدل جزؤه
على جزء معناه ولا بدّ ج من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا او كان النكتة فيه
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف
الافراد وآما نصبه وان لم يساعد عليه رسم الخط فعلى انه حال من المستكن
في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته
ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن
له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد

لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج
به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء
اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع
انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم
النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظ الدالة على معنى
مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة
واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه
لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب
لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة
لفظ زيد المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون
بالطبع كدلالة آخ آخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد
من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اى
الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

Marfat.com

فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس
الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير
حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها
ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه
الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجئ تحقيق
ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو
ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما تحتاجان في
الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة
والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم
حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب
مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما
ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما
من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في
الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال
اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا
مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها
مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من
السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده

Marfat.com

الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه
والقسم الاول وهو مايدل على معنى في نفسها مقترن باحد
الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر
وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل
واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه
الحصر ان الحرف كلمة لاتدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى
انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه
مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين
الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى
الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل
بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع الافراده
مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف
الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها فى ضمن
دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها
فيما بعد بناء على تفاوت مراتب اطباع الكلام فى اللغة
مايتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ماتضمن
اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى تكون كل

Marfat.com

واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن
اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما
بالاسناد اى تضمنا خاصا لا بسبب اسناد احدى الكلمتين
الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او
حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقولنا
ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير
الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد
ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى
منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث
كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما
دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه
فان الاخبار فيها مع انها مركبات فى حكم الكلمة المفردة
اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلو
زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه فى
حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر فى ان خوضت
زيد اقائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل

Marfat.com

حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احداهما
الى الاخرى فانه صريح فى ان الكلام هو ضربة والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصّل وصاحب اللّباب
ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى
ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصود الذاته ومن جعله اخص من الجملة
قيّده به فحينئذ تصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا
او اوصافا بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف
ايضا اخص من الجملة ولا يناقى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا فى
ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او فى ضمن اسم مسند
اليه وفعل مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب
الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة
منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة
منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن
البيّن ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بدّ له
من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فى اسمين او اسم
وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففى الحرف والحرف
كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل والفعل والحرف المسند

اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم
ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه
فالمسند مفقود ونحو يازيد بتقدير اردعو زيدا فلم يكن من
تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي
هو المنوى فى ادعو * الاسم ما دل * اى كلمة دلت على معنى
كائن فى نفسه * اى نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير
بناء على لفظ الموصول قال المصنف فى الايضاح شرح المفصل
الضمير فى ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على
معنى باعتبار كائن فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار
امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى
غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى
نفسه انتهى كلامه ومحصوله ذكره بعض المحققين حيث
قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصد اً ملحوظ فى
ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعاً والة
لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير

Marfat.com

حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة أخرى اليه لتدل على
متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا
في نفس الكلمة الدالة عليه واذ الاحظ العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصر مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى
غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه
والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من
موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث
انها احوال لمتعلقاتها والآلات ليتعرف احوالها وذلك المعنى
الكلي يمكن ان يتعقل قصدا او بلاحظ في حد ذاته فيستقل
بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه وامثالك
الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما
عليها وبها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا
ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون الآلات لملاحظة احوالها
وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف كلمة تدل على معنى في
غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في
نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة

Marfat.com

دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها استقلالا
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس
الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى
ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر
ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة
المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى ولذا ذكر
الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة
المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم
مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس
الكلمة ولهذا اجزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق
من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف
منعا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو وفوق وتحت
وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لازمها
تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها
لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها
لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى في ذاته

على معانيها المعتبرة فى حد انفسها لا فى غيرها فهى داخلة فى
حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه
باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا
مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد
الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب
الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة
عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا وغير صريح نحو هيهات فانه
وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى
او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه او عن
الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا او عليك زيدا
فليس لشئ منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب
الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معانيها به بحسب اصل الوضع
وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه
بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من

Marfat.com

لا زمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما
على معين الدلالة اذ لا يقدح في الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين
ارادة ما سواه وان الدلالة لا ارادة ولما فرغ عن بيان حد الاسم
اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال
ومن خواصه مثنيا بصيغة جمع الكثرة على اكثريتها ومن
التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة
الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع
افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير
شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في
امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره للام اشارة
الى ان المختار عند من ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمراد الى انها
الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه
موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه
اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل و

Marfat.com

الفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة * وهذه الخاصة ليست
شاملة بجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر
واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص
الخمس المذكورة ههنا * ومنها دخول الجر وانما اختص دخول
الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به
تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا وتقديرا
يختص بالاسم لانه لاقضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليقضي معنى الفعل اليه * واما الاضافة اللفظية فهي فرع
المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالفه ليختص
الاصل عن الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا التنوين الترنم وسيجئ في آخر الكتاب
ان شاء الله تع تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة
اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص
تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه * هو بالرفع عطف على الدخول
لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول
واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذلك في
الاضافة والمراد به كون الشئ مسندا اليه وانما اختص هذا
المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها

الاضافة اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا *
ووجه لختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا
لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدنا
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا * وهو اى الاسم قسمان
معرب ومبني * لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول
اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي
يشبه مبني الاصل مبني * فالمعرب * الذي هو قسم من الاسم المركب
اى الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه
زيد وقائم وهولاء في قولك زيد قائم وقام هولاء بخلاف ما ليس
بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف باتا زيد عمرو بكر بخلاف
ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام
زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف * الذي
لم يشبه * اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل
اى المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي

Marfat.com

والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هولاء في مثل قام
هولاء لكونه مشابها المبنى الاصل كما يجئ في بابه ان شاء الله تعالى*
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول
من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على
آخر الكلمة بعد التركيب بل هو في المعرب اصطلاحا* فاعتبر العلامة
مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر
من كلام الامام عبد القاهر* واعتبر المصنف مع الصلاحية
حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما
وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك
يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان
الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في
التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم
فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له
معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة
العرب مثلا ان يعرف انه مما اختلف آخره في كلامهم
ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة
انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة

Marfat.com

هذا الاختلاف وتعريفه به وجبت ان يعرف اولا بانه مما يختلف
آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغي
ان يعرف اولا بغير ما عرفه به المصنف رح وحكمه اى من جملة احكام المعرب
وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب * ان يختلف اخره * اى
الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف
آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة
باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما
خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا
مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل
فى زيد في هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية
مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه * لفظا او تقديرا نصب
على التمييز اى يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية
اى يختلف اختلاف لفظا او تقدير * والاختلاف لفظا كما في قولك
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك
جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وفتي
انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي

Marfat.com

والتقدير لئلا يعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض
بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى وبجمع فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في
اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب
وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فان آخر المعرب
في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة * فان قلت
لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض
الاسماء المعدودة الغير المشابهة للمبني الاصل مع عامله ابتداء او يترتب
عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت
هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد
الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر
ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما * اي حركة
او حرف اختلف لاجله اي لآخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا
او صفة به * اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة
الحركة والحرف لا يرد بالعامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها
خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب
السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة
وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على

النقض

اختيار المصنف لان اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه
معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا
ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع
الاعراب فضم اليه قوله *ليدل وكانه اراد هذا المعنى حيث قال
ليس هذا من تمام الحد الا انه خارج عن الحد واللام في ليدل
متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم
من محوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه
متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعنوية على صيغة اسم الفاعل *عليه اى على المعرب على تضمين
مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوره الشئ وتعاوره و
اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية لاثر
المعرب متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون
علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع
اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به
آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر
الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته
ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال

138268

عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه
فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمى به لانه
يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض * وانواعه * اى انواع اعراب
الاسم ثلثة رفع ونصب وجر * هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية
غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا *
علم الفاعليه * اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما * والنصب حركة
كان او حرفا * علم المفعولية * اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات به والجر * حركة كان او حرفا * علم الاضافة
اى علامة كون الشئ مضافا اليه * واذا كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم تحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر
بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى
الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطى الخفيف للكثير * ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر
جعل علامة له * العامل لفظيا كان او معنويا * ما به يتقوم

Marfat.com

اى يحصل* المعنى المقتضى اى من المعانى المختصة على العرب
المقتضية للاعراب ففى جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى
الفاعلية فى زيد فيجعل الرفع علامة لها وفى رايت زيدا رايت
عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فيجعل النصب علامة
لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة
فى زيد فيجعل الجر علامة لها* فالمفرد المنصرف* اى الاسم المفرد
الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل* وكذا
الجمع المكسر المنصرف* اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين* احدهما ان الاصل فى الاعراب
ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب
بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فى الاحوال
الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث*
فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا
اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على
الحالية والمصدرية* فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت
رجلا ومررت برجل* والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة ورايت
طلبة ومررت بطلبة* جمع المؤنث السالم* وهو ما يكون

بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على
وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع
للجر كما سيجئ ذكره مثل جاءتنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت
بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا * والفتحة نصبا وجرا فالجر
فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءنى احمد ورايت احمد ومررت
باحمد * اخوك وابوك وحموك * بكسر الكاف لان المحم قريب المرأة
من جانب زوجها فالايضاف الا اليها وهنوك * والهن الشئ المنكر
الذى يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة
وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف
واوى لامه هاء اذا صلة فوه وذو مال وهو لفيف مقرون
بالواو لان اذا صلة ذو * وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون
الكاف لانه لايضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا والالف * نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءنى
اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى
والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة
ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءنى فلان ورايت

Marfat.com

الخارجة عن باب فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم
لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة
اليها * ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم
لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اراد وا ان يجعلوا
اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا تكون بينهما وبين الاحاد
وحشة ومخالفة تامة وانما اختاروا اسماء الستة لان اعراب كل
من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما
اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون
معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في
اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به * وهو كلا وكلتا
كلتا فلم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا
الى مضمر ولما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظة مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى
الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل
واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن تكون حركاته

تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر
واثنان وكذا اثنتان* وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة
لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها
بالالف* رفعا والياء* المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ
جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا
ويجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الجمع ذو لا عن لفظه
وعشرون واخواتها* اى نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين
وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة ولا لصح اطلاق
عشرين على اثنين واثنتين مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة
لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وانما هذه
الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في المجموع بالواو
رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد
وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع

Marfat.com

فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه
كما انهما فرعانه ثم الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فلما
جعل اعرابهما بالحروف وكان حرف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة
ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك
الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقى المجموع
بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب فوزعت
عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع
للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا * والواو علامة الرفع فى
المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان
فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه
فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع وجعلوا النصب على الجر لا على الرفع
لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ
من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى الذين اشير اليهما
لتقسيمه اليهما فيما سبق فلما كان التقديرى اقل اشار اليه
اولا ثم بين ان اللفظى ما عداه فقال التقديرى اى تقدير الاعراب
فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه اى امتنع
ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب

Marfat.com

قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى آخره
الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف
او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة
فى الصورتين غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان تدخل عليه حركة اخرى
بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان
اعراب مثل هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى مطلقا اى فى
الاحوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين
من الاسم المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها
او استثقل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى
الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل
الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها فى اللفظ
ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى آخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة
كالقاضى رفعا وجرا اى حالة الرفع والجر لا فى حالة النصب استثقال
الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمى عطف على
كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب
بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحرف نحو مسلمى بخلاف

Marfat.com

تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة
رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلى انما هو فى حالة الرفع فقط دون
النصب والجر نحو جاءنى مسلى فان اصله مسلوى بسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء
وادغمت الياء فى الياء وكسرها قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى
الواو فى اللفظ فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة
النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
المدغمة ايضا ياء * وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال
الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم
فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق
الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظ اى الاعراب الملفوظ به
فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب لو استثقل
ولما ذكر فى تقسيم المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير
المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب
التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال
غير المنصرف مما اى اسم معرب فيه علتان توثران باجتماعهما
واجتماع شرايطهما فيه اثرا سيجئ ذكره من علل تسع او علة
واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة
مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان توثر وحدها تاثيرهما

وهی ای العلل التسع مجموع ما فی هذین البیتین من الامور التسعة
لا کل واحد حتی یقال لا یصح الحکم علی العلل التسع بکل واحد
من هذه الامور وذلک المجموع عدل ووصف وتانیث ومعرفة
وعجمة وجمع ثم ترکیب والعدول فی عطف هاتین العلتین
من الواو الی ثم لمجرد المحافظة علی الوزن والنون زائدة من قبلها
الف ووزن فعل وهذا القول تقریب وقوله زائدة منصوب علی
انه حال اذ المعنی وتمنع النون الصرف حال کونها زائدة وقوله الف
فاعل الظرف اعنی من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا یخفی
انه لا یفهم من هذا التوجیه زیادة الالف مع انها ایضا زائدة
ولهذا یعبر عنهما بالالف والنون الزائدتین لو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزیادة واراد بزیادة
الالف قبل النون اشتراکهما فی وصف الزیادة وتقدم الالف
علیها فی هذا الوصف ثم زیادتهما جمیعا وهذا کما اذا قلت جاءنی زید
راکبا من قبله اخوه فانه یدل علی اشتراکهما فی وصف الرکوب
وتقدم اخیه علیه فی هذا الوصف وقوله وهذا القول تقریب
یعنی ان ذکر العلل بصورة النظم تقریب لها الی الحفظ لان حفظ
النظم اسهل او القول بان کل واحد من الامور التسعة علة قول
تقریبی لا تحقیقة اذ العلة فی الحقیقة اثنان منها لا واحد او القول
بانها تسع تقریب لها الی الصواب لان فی حددها خلافا

Marfat.com

فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ماهو صواب من المذاهب
الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في
البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل والحمر مثال للوصف وطلحة
مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا
للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي * وابراهيم
مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب
وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه
اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله
على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك
لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان
فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احداهما
افتقاره الى الفاعل واخراهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما
قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة
والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام
العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر
والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين

فرع مايدل عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن
كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير
ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين
فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند الصنف ما فيه
علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين فيه لا يلزم
خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة * اي لضرورة وزن الشعر
او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر كثيرا
ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه
عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر * حبت على مصائب لو انها صبت
على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله شعر * اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * فانه لو فتح نون نعمان من غير
تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس
بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض
الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء
الضرورة الواقعة لرعاية القافية كما في قوله شعر * سلام
الله يا مطر ونسيد * حبيب الله العالمين محمد * بشير نذير هاشمي

Marfat.com

مكرم *عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال ياحمد بالفتح
لا يخل بالوزن لكنه يخل بالقافية فان حرف الروى في
سائر الابيات الى ال المكسورة * او للتناسب * اى ويجوز صرف
غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية
التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة
مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى
يليه يعنى اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف
الذى صرف لتناسبه المنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه

وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين
من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام
العلتين لتكررهما احدهما * الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع
فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكاتب وكاسار وروانا عيم
او حكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيتهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه
وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى
وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تقاربها اصلا فلا يقال
فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فيجعل لزومهما الكلمة بمنزلة تانيث
آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤ

قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفى التانيث الاصوب ان تقال
والتانيث بالالف لان السبب هو التانيث لا الفاه
وانما قام الجمع مقامهما لقولهم لفقدان نظيره فى الاحاد
والتانيث بالالف لازمة فلذا قيل ما يقوم مقام السببين
واما التانيث فى الاصل عارضة فلا تقوم مقامهما وان
صارت لازمة بالعلمية لعروضها فى الاصل فلا تبلغ
حد الالف التى وضعها على اللزوم ١٢ البدر

قوله اى خروج مادة الاسم فنحو الترخيم لانه تغير المادة لا خروج كذا فى الحاشية والغرض منه بان نحو ياجرا اذا رخم يكون الترخيم
اخراج المادة لا تغيرها فلا يخرج بقوله خروج المادة الاسم الترخيم مطلقا واجيب بان المراد خروج مادة الاسم قصدا وفى الترخيم
واما تغير المادة ضمنا او المعنى فى الترخيم هو التخفيف لا وجه الظاهر ان يقال ان الترخيم ليس باخراج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى او تحويل
ياحارس لصيغة اخرى للحارث بل هو نقص الصيغة فالصيغة واحدة انه يحذف بعضها للتخفيف ولابد للمعدول عن صيغتين وكذا الا لصرف
هذا التعريف على التصغير اذ ليس للاسم المصغر صيغتان خرج من احداهما الى الاخرى حتى يصدق عليه انه خرج من صيغة الكثرة فلكثرة قلت
لصيغة اصلية للمصغر بمعنى ان من التصغير لم يتصور بدونه وان كانت اصل صيغة المصغر حيث ان صيغة المصغر متفرع عليها كصيغة التكاثر

فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي

فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا خروجه

اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته

التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى

ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة

الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها * وان المتبادر من خروجه

عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة

فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة

الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه

عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى لمغايرة

الاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل

وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات

القياسية * واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ

الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة

ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع

اقوس وناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس

من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج

وانيب منهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم

في تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض

---

٣٥ اى اللزوم ليقو

قوله اى كون الاسم مصدرا الخ اى رجح ما يقال ان العدل متعد فلا يصح حمل الوضع عليه فلا يتم تفسيره به وجه الدفع ان العدل مصدر بمعنى المفعول وان المراد به حاصل المصدر وهو متعد الكيف بخلاف نفس المصدر فانه من متعد الفعل اي التي شروكذا المراد من الخروج في تعريف اصل ويصح ايضا ان يقال كيفية العدل هي كيفية الوضع عن صيغة الاصل الى صيغة اخرى وبخلاف ما اذا كان الخروج على المصدر فانه حينئذ لا يصح الحمل ايضا اذ لا يصح ان يقال العدل كرها خروجا بمعنى شيء اشتق فعول اى كون فخروجا بيانا للحاصل والتنبيه على ان الخروج والاخراج في جانب واحد وان صح ارجاعه الى علم واذا كان المراد بها حاصل المصدر فلا حاجة الى جعل العدل مصدرا مجهولا اذ يصح ان يقال كيفية العدل الخ

ماعداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل
لا عن كل ماعداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه
اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك
التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث وأخر وعمر
وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية
او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل
فاعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة
فجعلوه غير المنصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه
عن ذلك الاصل اذ لا تحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج
ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل
المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع
الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل
فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق
العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه
خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث
والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما وكوصل
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم

ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر هو ثلثة ثلثة وكذا الحال
فى أحاد وموحد وثناء ومَثْنَىٰ الى رباع ومربع بلا خلاف فيما ورائها
الى عُشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها * والسبب فى منع صرف
ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف لان الوصفية العرضية التى
كانت فى ثلثة ثلثة صارت اصلية فى ثلث ومثلث لاعتبارها
فيما وُضِعَا له واخر جمع اخرى مونث آخر ولآخر اسم التفضيل لان
معناه فى الاصل اشدُّ تأخرا ثم نُقِلَ الى المعنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يُستعمل باللام او الاضافة او كلمة مِنْ وحيث لم يُستعمل بواحدٍ
منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول
عما فيه اللام اى عن الآخَرُ وقال بعضهم هو معدول عما ذُكِرَ معه
من اى عن آخَرَ مِنْ وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب
التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذٍ وقبلُ
وياتيم تيم عدى وليس فى آخَرَ شئ من ذلك فتعين ان يكون
معدولا عن احد الاخرين وجُمَع جمع جَمْعاء مونث أجمع وكذلك
كُتَع وبُتَع وبُصَع وقياس فَعْلاء أفعل ان كانت صفة ان يُجمع
على فُعْل كحمراء على حُمْر وان كانت اسما ان يجمع على فَعَالَى
او فَعَلَاوَات كصحراء على صَحَارَى وصَحْرَاوَات فاصلها اما جُمَعُ
او جَمَاعَى او جُمَعَاوَات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها
تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقى والآخر

Marfat.com

الصفةُ الاصليةُ وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد اسماً وفى
اَجمعَ واخواتِهِ احد السببين وزنُ الفعلِ والآخرُ الصفةُ الاصليةُ
وعلى ماذكرنا لايرد بجموع الشاذة كانيب واتوس فانه لم يعتبر
اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر
جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ وفى هذه الجمعية
ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم
فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول

اوتقديراً اى خروجاً كائناً عن اصل مقدر مفروض يكون الداعى
الى تقديره وفرضه منع الصرف لاغير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا
غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما
العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قُدِّرَ فيهما ان اصلهما عامر وزافر
عدل عنهما الى عمر وزفر * ومثل باب قطام * المعدولة عن قاطمة
واراد ببابها كل ما هو على فُعَالِ علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات
الراء * فى لغة بنى تميم فانهم اعتبروا العدل فى هذا الباب حملا له على ذوات
الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنيان وليس فيهما
الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل
سبب البناء اعتبروا فيما عداهما مما جعلوه معرباً غير منصرف ايضاً

على نظائرہ مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية
والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل
سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في
محله لان الكلام فيما قد روعي فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه
والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات
الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل

فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو
كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع
لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب
الاستعمال مثل ادبع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة
من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه
الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على نسوة التي هي
من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا
اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببيته منع الصرف هو الوصف
الاصلي لاصالته لا العارضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رح

شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون

Marfat.com

وصفا فی الاصل الذی هو الوضع بان یکون وضعه علی الوصفیة
لا ان تعرضه الوصفیة بعد الوضع فی الاستعمال سواء بقی
علی الوصفیة او زالت عنه فلا تضر بان تخرجه عن سببیة
منع الصرف الغلبة ای غلبة الاسمیة علی الوصفیة ومعنی الغلبة
اختصاصه ببعض افراده بحیث لا یحتاج فی الدلالة علیه الی
قرینة کما ان اسود کان موضوعا لکل ما فیه سواد ثم کثر
استعماله فی الحیة السوداء بحیث لا یحتاج فی الفهم عنه
الی قرینة فذلک المذکور من اشتراط اصالة الوصفیة وعدم
مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفیة اربع فی قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود ارقم حیث صار
اسمین للحیة الاول للحیة السوداء والثانی للحیة التی فیها سواد
وبیاض وادهم حیث صار اسما للقید من الحدید لما فیه من الدهمة
اعنی السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفیة لغلبة الاسمیة
لکنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم تقصر استعمالها فی معانیها الاصلیة
ایضا بالکلیة فالمانع من الصرف فی هذه الاسماء الصفة الاصلیة
ووزن الفعل واما عند استعمالها فی معانیها الاصلیة فلا اشکال
فی منع صرفها لوزن الفعل والوصف فی الاصل والحال وضعف
منع افعی * اسما للحیة علی زعم وصفیته فتوهم اشتقاقه من الفعوة
التی هی الخبث وکذلک منع اجدل للصقر علی زعم وصفیته

Marfat.com

لتوهم اشتقاقه من الحدل بمعنى القوة واخيل للطائر اى لطائر ذى
خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف
منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية
فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى
الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف التانيث اللفظى الحاصل
بالتاء لا بالالف فانه لاشرطله شرطه فى سببية منع الصرف
العلمية اى علمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية
وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاينفك عن الكلمة
والتانيث المعنوى كذلك اى كالتانيث اللفظى بالتاء فى
اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها فى التانيث اللفظى
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجوازه
ولابد فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم
تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد
امور ثلثة الزيادة على الثلثة اى زيادة حرف الكلمة على ثلثة مثل
زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر والجملة
مثل هاء وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور
الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان
تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا

Marfat.com

العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهذا يجوز صرفه نظرا الى
انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور
الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب
وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماء وجور علمين لبلدتين
ممنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط
تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماء وجور
فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة
فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببية
منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع فى حكم
تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مونث معنوى سمى به
باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث
الاصلى زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سمى
باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممنع صرفها لانه
وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه
بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه
قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر
يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه

فعرّبت الذي به زجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي
المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة اى شرط تاثيرها فى منع الصرف
ان تكون علمية اى كون هذا النوع من جنس التعريف على
ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة
فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة
بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى
المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونه
سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة
سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له
العجمة وهي كون اللفظ بما وضعه غير العرب ولتاثيرها فى منع
الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة
الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون متحققة فى ضمن العلم
فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة
العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كما لون
فانه كان فى العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء بجودة
قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمة

٣ العلمية سببا كما فعل جار الله
لم يجعل
لانهم جعلوا الكلام فى العلل فرعا عن غيره
وكون التعريف فرعا عن التنكير اظهر
من فرعية العلمية لمقابلة التعريف
للتنكير فان قيل لم يكن العلمية
سببا مع كونها مما يستدعيه
علميته موثرة قلت نحمل على التحرز
بان يراد بالعلمية تعريف العلم
او حرى فيه على اصطلاح عرة ١٢

Marfat.com

وانما جعلت شرطا لئلا ينصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في
لوسمي بمثل لجام لايمتنع صرفه لعدم علميته في النكرة وشرطها الثاني
احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة
احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا
تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط
الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي
فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة
مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر
مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة
في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبرها ههنا
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يلزم
سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب
آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن
بدیار بکر وابراهیم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما
فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما
خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو
الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه
متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع

Marfat.com

على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة
عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل
فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين
شرطه اى شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع
وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها الغير للصيغة
فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلا
كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة
على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغته مصونة عن قبول
التغيير فتؤثر بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد
بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو
فوائد جمع فارهة وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت
مع هاء كانت على زنة المفردات كفارية فانها على زنة
كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل

Marfat.com

فی رؤیۃ جمعیتہ فتوزر ولاحاجۃ الی اخراج نحو مدائن فانہ مفرد
محض لیس جمعا لا فی الحال ولا فی الاصل وانما الجمع مدائن
وھو لفظ آخر بخلاف فرازنۃ فانھا جمع فرزین او فرزان
بکسر الفا فعلم مما سبق ان صیغۃ منتھی الجموع علی قسمین
احدھما ما یکون بغیرھاء وثانیھما ما یکون بھاء فاما ما کان
بغیرھاء فیمتنع صرفہ لوجود شرط تاثیرھا کمساجد مثال
لما بعد الفہ حرفان ومصابیح مثال لما بعد الفہ ثلثۃ احرف
اوسطھا ساکن واما فرازنۃ وامثالھا مما ھی علی صیغۃ منتھی
الجموع مع الھاء فمنصرف لفوات شرط تاثیر الجمعیۃ وھو کونھا
بلاھاء وحضاجر علما للضبع ھذا جواب سوال مقدر تقدیرہ
ان حضاجرا علم جنس للضبع یطلق علی الواحد والکثیر
کما ان اسامۃ علم لجنس الاسد فلا جمعیۃ فیہ وصیغۃ منتھی
الجموع لیست من اسباب منع الصرف بل ھی شرط للجمعیۃ
فینبغی ان یکون منصرفا لکنہ غیر منصرف وتقریرا لجواب
ان حضاجرا حال کونہ علما للضبع غیر منصرف لا للجمعیۃ
الحالیۃ بل للجمعیۃ الاصلیۃ لانہ منقول عن الجمع فانہ کان فی
الاصل جمع حضجر بمعنی عظیم البطن سمی بہ الضبع مبالغۃ فی
عظم بطنھا فکان کل فرد منھا جماعۃ من ھذا الجنس فالعبر
فی منع صرفہ ھو الجمعیۃ الاصلیۃ فان قلت لاحاجۃ فی

Marfat.com

ح صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث
لان سباع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير موثرة والا لكان
بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم الجنس
للضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على
اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه
ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في
الجمعية وسراويل جواب سوال مقدر تقديره ان يقال
قد تقصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحصر خرج
الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما يقول في سراويل
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في
الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه
ومنعه منه فاذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي
عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في
منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع
العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن
فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما

Marfat.com

فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما
فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سببٍ آخر على
الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي
ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن
قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر
حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف
اى سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء
الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى
التفصي عنه ونحو جوارٍ اى كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان
او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اى في حالتي الرفع
والجر كقاضٍ اى حكمه حكم قاضٍ بحسب الصورة في
حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوارٍ
ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ
واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواريَ
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه
قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرفٌ

Marfat.com

والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها
فاصل جوارٍ فى قولك جاءنى جوارٍ بالضم والتنوين بناء أعلى
ان الاصل فى الاسم الصرف فبُنِيَ الاعلالُ على ما هو الاصلُ
ثم اسقطت الضمةُ للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ
على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبقَ على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرفٌ والتنوين فيه للصرف كما كان
قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير
منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان
المحذوف بمنزلة المقدَّر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما أسقط تنوين الصرف عُوِّضَ
عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوتٍ وفى لغة بعض العرب اثباتُ الياءِ فى
حالة الجر كما فى حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول
رايت جوارى وبناءُ هذه اللغة على تقديم منع الصرف على
الاعلال فانه حينئذ تكون الياءُ مفتوحةً فى حالةِ الجر والفتحةُ
خفيفةٌ فما وقع فيه اعلالٌ واما فى حالة الرفع فاصل جوارٍ
جوارِىٌ بالضم بلا تنوينٍ حُذِفَتِ الضمةُ للثقل وعُوِّضَ
عنها التنوينُ فسُقِطَتِ الياءُ لالتقاء الساكنين فصار

جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة

المشهورة فان فيه الاعلال فى حالتين كما عرفت التركيب

وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء

فلا يرد النجم وبصرى علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال

فيحصل له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة

تخرج المضاف الى الصرف والى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه

بما يضادّه اعنى منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على

الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية فى حال العلمية

على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى

لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان تفوت

تلك الدلالة ولما كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها

منع الصرف الذى هو من احكام المعربات فان قلت كان على

المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا و

متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه وبقطويه ومثل

خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره

فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد

فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك

فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب

هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما اسناد

Marfat.com

اضافة او استعادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان
من اسباب منع الصرف سُمّيَانِ مزيدتين لانهما من
الحروف الزوائد وسُمّيَان مضارعتين ايضاً لمضارعتهما
الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في
نسبتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد
عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني
ثم انهما ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات مّا لوحظ
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة والمراد بالاسم
المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد
الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في
امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع
التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران وكانتا في صفة
فانفعاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انفعاء
فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليتحقق مشابهتهما
لالفي التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة
لامؤنثه عمرانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان

Marfat.com

مونثه فعلى لايكون فعلانة فتبقى مشابهتها لالفى التانيث على حالها ومن ثم اى ومن اجل المخالفة فى الشرط اختلفوا فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تع لا يطلق على غيره تع لا على مذكره ولا مونثه فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لاخلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مونثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لاخلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية به اى بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذل للشاء وعتر لموضع وخضم لرجل من الافعال نقلت الى الاسمية واما نحو اسما لصيغ معروف وهو القدم وسلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء المجتبية المنقولة الى العربية ولا يقدح

دفع لما قيل من انه
لافائدة فى جعل الاختصاص علة الشرط
لان منع
لانه مفهوم من الاضافة الى الفعل بل ذلك الوزن بالفعل يتبادر
وزن المختص بالفعل شرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل لا نفس
لانا نمنع حاصل الدفع ان قوله وزن الفعل لفظ مطلق لم يقصد منه المعنى اللغوى المفهوم
من الاضافة اعنى اختصاص
معنى انه لما كان المتعارف فى الاستعمال
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده
قوله ان يختص بها الفعل بمعنى الاختصاص فى الاصطلاح فى لفظ التخصيص
والغالب فى الاختصاص ادخال الباء على المقصور اعنى الى ضده وكان المحل
والمخصوص ادخال الباء على المقصور بمعنى الى ان التخصيص
على هذا المعنى غير صحيح لقوله يجوز ان يستعمل بادخال الباء
يستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يتعدى الفعل الى ضده وترك الى رفع ما نيط به
على المقصور عليه يعنى ما له الى ضده

فى ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذ جعل
علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص
بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير
مختص لكن يكون فى اوله اى اول وزن الفعل او اول ما كان
على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف او حرف زائد من
حروف انيتن كزيادته اى مثل زيادة حرف او حرف زائد
فى اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما كان
على وزنه غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار
الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمى به فان نحو قام
زالتاء للمذكر فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجئ التاء فى اسودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله يمتنع
من الصرف بل باعتبار غلبته الاسمية العارضية ومن ثم
اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله
التاء لمجئ يعملة للناقة القوية على العمل والسير ومافيه علمية
مؤنثة اى كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤنثة
فى منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية لسبب

Marfat.com

آخر واحترز بذلك عما تجامع الفي التانيث اوصيغه منتهى الجموع
فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثيره فيه للعلمية
اذا انكر بان ياول العلم بواحد من الجماعة المسماة بنحو هذا زيد
ورايت زيدا الخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى
لكل مبطل محق صرف لما بين اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف
وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع موثرة الامام
اى السبب الذى هي اى العلمية شرط تاثيره وذلك في التانيث بالتاء
لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان
كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية لا العدل
ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اى لا تجامع
اخيرا ما هي شرط تاثيره فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما موثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما
كما في ثلث واحرهما اى العدل ووزن الفعل
متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان
مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل للعبرة في
منع الصرف فلا يكون معهما اى لا يوجد شيء من الامر
الدائرين بمجموع هذين السببين وبين احدهما فقط
الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا انكر غير المنصرف الذي منع

احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث
هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة
لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الاخر
المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب
من حيث هو سبب او على سببة احد فيما هي ليست بشرط فيه
من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان
ان اصمت بكسرتين علما للمغازة من اوزان الفعل مع وجود العدل
فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء
بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق
لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر في الاوزان التي تحقق
فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا
قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار
العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في
اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى
استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه
بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره
من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان

كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر على الذاكر
والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا
غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد
نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد
عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه
بسبب من التفضيلية اعتبار اللصفة الاصلية اى انما خالف
سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد
التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار
الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية
وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على
اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود
وارقم مع زوال الوصفية عنهما صح وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد

وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف
والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي
بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية
ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية
فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم
اى كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان
اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه
من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع
صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية
مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين
الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية

ربياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف
والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي
بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية
ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية
فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم
اى كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان
اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه
من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع
صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية
مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين
الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية

ربياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف
والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي
بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية
ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية
فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم
اى كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان
اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه
من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع
صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية
مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين
الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية

Marfat.com

فمنع صرف مثل حائم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير
احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن
من قبيل اجتماع المتضادين لكنه يشبهه فاعتبارهما معا غير
مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول
لام التعريف عليه او بالاضافة اى اضافته الى غيره نحو اى يصير
مجرورا بالكسرة اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف
بقوله نحو لان الاخر قد يكون بالفتح والالف بقول ينكسر ان
الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في
ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم
من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه
انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول
ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة قويت جهة
الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب
الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف
بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين
وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط
التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله
وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من

سقط

ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما كان
منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت
العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن
شرطا كما في احمد زالت احدهما وان لم تكن هناك علمية
كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف
به المصنف غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة
لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع
مطلقا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور
من الخيل وجمال سجلات اي ضخمات وكالايام الخاليات
هواي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون
للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي
علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع
للمحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال
الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء منه اي من المرفوع
او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل

المرفوعات عندالجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل
الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ماهو الاصل في المسند اليه وهو
التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق
فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل
قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة
لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع
حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة
ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه في العمل وانما قال
ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او
شبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد
ضرب لانه ما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير
شئ اسناد اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد تقدمه
عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم
من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان للمبتدأ نكرة
والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند

الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسناداً واقعاً على طريقة قيام الفعل
او شبهه به وطريقة قيامه ان يكون على صيغة المعلوم او على
ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحتر زبهذا
القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضُرِبَ زيدٌ على
صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلاً فى الفاعل كالمض وانما على مذهب من
جعله داخلاً فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد
بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا امثال لما
اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قائم ابوه فهذا امثال لما
اسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل المسند اليه
اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك
اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو
بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذى يقتضى تقدم الفاعل على سائر
معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيدٌ لتقدم مرجع الضمير وهو
زيدٌ رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط
وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيداً لتأخر مرجع الضمير
وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة

وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول
الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل واجيب عنه بان هذه الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه
في سعة الكلام وبانه لانسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى
المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا
فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول
المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما
لا بالوضع اذ لا يعهد اي يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة
عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة
شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حملا او معنوية نحو
اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا
كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون
المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت
او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيدا الا عمرا
او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب
فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون

الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ماضرب
زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد
انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص
اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم
المفعول على الفاعل مع الا فيقال ماضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان
معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو في ما يلي
الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه
لكن الاحتمال ان يكون معناه ماضرب احد الا عمرا زيد فيفيد
انحصار صفة كل واحد منهما في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود
واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى
الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا

واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيد اغلامه

او وضع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم
والتاخير نحو ماضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت

٦٣

انفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو ما ضرب عمرا زيد

او تصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو

اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيدا وجب تاخيره

اى فتاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة

اتصال ضمير المفعول به لئلا يازم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة

واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المذكور

واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل

لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين

الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه ح

يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل

لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا

فى مثل زيدا اى فيما كان جوابا للسؤال محقق لمن قال من قام سائلا

عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى قام

زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون

الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل

حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل

جوازا فيما كان جوابا للسؤال مقدرا نحو قول الشاعر فى مرثيته

يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول

ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف

قوله لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
فيه بحث وهو ان فى حذف الخبر حذف الجملة ايضا
بين السؤال والجواب وفى حذف الفعل تقليل
الحذف والثانى لا يعارض الاول فضلا ان يرجح
عليه الا ترى ان الجمهور يجوزون عائشة الحمد لله
السلامة عن الحذف فى باب الاضمار على شرذمة التقييد

قوله الرافع للفاعل فى الوصف الفعل ينبغى
ان يكون رافعا للفاعل فوائد احدها الاشارة
الى ان المراد من الفعل العامل لتناول الحكم
وحسبه الفعل الضمنى والثانى الاشارة
الى ان عامل الفعل يرفعه لفظا وتقديرا
والثالثة الاشارة الى ان العامل فى
الفاعل المرفوع بالفعل الرفع هو مسند ١٢

قوله الرافع للفاعل
ان اذا فى جواب
اعتراض فلم قدم
الحكم
فقدم الفاعل ويكون
تفريعا على بيان الاصول الفاعل
وانما قدم بيان الاصول لكونه اهم
ثم اقول لم قدم
قدم الفاعل لانه
اصل للمفعول
الى آخره ١٢

قوله زيدا اى فيما كان جوابا للسؤال
عمن قال من قام
فيجوز ان تقول زيد
وفيه بحث اذ لا شك ان من قام
سؤال عن القيام لا عن المفعول
فمقدم المفعول عليه اولى فى
الجواب لان الاهتمام به هى
اقتضاء هذا القام من ذلك
والوجه ان الاهتمام بالمفعول
قد يكون اشد من الاهتمام
بالفعل

قوله زيدا اى فيما كان جوابا للسؤال
عمن قال من قام
فيجوز ان تقول زيد
وفيه بحث اذ لا شك ان من قام
سؤال عن القيام لا عن المفعول
فمقدم المفعول عليه اولى فى
الجواب لان الاهتمام به هى
اقتضاء هذا القام من ذلك
والوجه ان الاهتمام بالمفعول
قد يكون اشد من الاهتمام
بالفعل

قوله زيدا اى فيما كان جوابا للسؤال
عمن قال من قام
فيجوز ان تقول زيد
وفيه بحث اذ لا شك ان من قام
سؤال عن القيام لا عن المفعول
فمقدم المفعول عليه اولى فى
الجواب لان الاهتمام به هى
اقتضاء هذا القام من ذلك
والوجه ان الاهتمام بالمفعول
قد يكون اشد من الاهتمام
بالفعل

Marfat.com

اى يبكيه ضارعٌ بقرينة السوال المقدروهو مَن يبكيه واما على
رواية لِيَبكِ يزيدٌ على البناء للفاعل ونصبُ يزيدٍ فليس مما
نحن فيه لخصومة متعلقٌ بضارعٍ اى يبكيه مَن يذِلّ ويَعجزعن
مقاومة الخصماء لانه كان ظهير اللعجزة والاذلاء واحرّ البيت
ومجتنبٌ مما تطيح الطوائح والمجتنب السائل من غير وسيلة
وبيده اجله الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع مُلقحة ومما يتعلق بمجتنبٍ وما مصدرية يعنى ويبكيه
ايضا مَن يسأل بغير وسيلةٍ من اجل اهلاك المهلكات ماله
وما يتوسّل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على
تعينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل وان احدٌ من المشركين استجارك
اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر الرفع الابهام الناشئ من
الحذف فانه لو ذُكِرَ المفسِّرُ لم يبقَ المفسِّرُ مفسِّرا بل صار حشوا
بخلاف المفسِّر الذى فيه ابهامٌ بدون حذفه فانه يجوز الجمع
بينه وبين مفسِّرٍ كقولك جاءنى رجل اى زيدٌ فتقدير
الآية وان استجارك احدٌ من المشركين استجارك فاحدٌ فيها فاعل
فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسَّر باستجارك
الثانى وانما وجب حذفه لان مفسِّرٌ قائمٌ مقامه مُغنٍ عنه
ولا يجوز ان يكون احدٌ مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول

Marfat.com

حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذف فان
اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن
قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم
فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام
ما يودى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك
وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قائم
ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط و
مكرم عمرا وبكر مكرم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل
وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا او اقعا
بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما
معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه
مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد
منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه
متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب ولا شتم

الا انا نفيه بتنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم
كرمان
وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند
الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره
ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل و
المقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق
قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف
وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع
كما عرفت فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما
في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له
فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك
يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء
مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من
التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما

ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك
الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه
الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين
تخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واتحاد الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في
الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا
وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من مثال الاول
وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا
وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر فيه فاعلا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال
الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن
الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدأته لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل جواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على
موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع

الضمير والضمير يجب ان يكون مرتبطا للمرجع في هذه الامور
دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده
خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه محترزا عن الاضمار
قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز
اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه
يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب
عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمره وان
اقتضى المفعول حذفه او اضمره تقول ضربني واكرمني
الزيدان ولا يلزم حذف ولا اضمار وقيل روي عنه تشريك الرافعين
او اضماره بعد الذكر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني
واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن
حسن مشهورة عنه وحذفت المفعول احترازا عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى
عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد
مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار

قبل الذكر في الفضلة ولا تعمل المفعول الا بعد كما هو مختار
الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني
واكرمني زيد انما اضمرت الفاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا
راجعا الى زيد لبقاء رتبته فلا محذور فيه ح لاحذف الفاعل
ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز و
اضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار
ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعولي الفعل الثاني
معا مذكوران ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة
كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار
كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فظهر
المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف كما سيجيء الا الى الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول
في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه
لو اضمر مفردا لخالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو
قوله منطلقا ولا يخفى انه لا تصور للتنازع في هذه الصورة الا اذا
لاحظت المفعول الثاني اسنادا الا على اتصاف ذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مثلا

Marfat.com

يشق فلا ينبغي حملهما على امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرأ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد تقدم جملة
الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى
الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرأ القيس الذي
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما
اختاره اجاب ثالث يتساوى الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف
البصريين وقال وقول امرأ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل
من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي
لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي
لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخولها المثبت شرطا كان او جزاء
او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا
ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد
كما يدل عليه البيت المتاخر عني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد
مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني
انا الا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب
المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول
فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل

Marfat.com

والخبر

ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشبه اتصاله
بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا لكل مفعول حذف فاعله
اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه
فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام
الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط
مفعول مالم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل الخ اعلم
عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الماضى المجهول
او يفعل اى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل
ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع
مرتع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسنده
الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده
الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل
من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرا لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب علمت
اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا اليه المفعول
بلام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب
والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب
والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك
الى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فانهما

مسلم
وقولوا لا يكون الا اسنادا وغيرنا من قال لفظا لدليل عدم
والمانع ان شبه الفعل الفعل فى باب علمت موقع الفاعل
المفعول الثانى لشبه الفعل فى باب علمت موقع الفاعل
فى نحو زيد معلوم ابوه فانا لا نجد فاعلا يجامع ان المفعول
تام كما اشرنا اليه فالاول ان يقال فى الاسناد الثانى
الثانى مسند الى المفعول الاول بالاسناد التام لا يقع مسند الى المفعول الثانى
وما هو مسند بالاسناد التام فتناول الدليل عدم وقوع المفعول الثانى ما هو مسند
والا ما اسناد غير التام لكن يرد انه ما الفرق فى جواز وقوع ما هو مسند
بالاسناد غير التام مسند اليه وعدم جوازه وهو مسند بالاسناد التام
بان علمت النصب لكن يرد انه ما الفرق فى جواز وقوع المفعول
مسند اليه والنصب احكما فى صورة وقوع
بالاسناد التام مسند اليه وعدم جوازه مع علمت موقع الفاعل
الاول من باب علمت فيه الاشعار على ان يذكر النصب
الصورة انا نحن فيه الاشعار على ان يذكر الفاعل

والثانية منه على ما قيل المرفوعات للاسم بالفاعل
لوجوده الاول ان مسند الله كان اخره واذا
والثانى ان الفعل كما كان اخره واذا
بالنصب المتحرك كضرب الا الفعل كما كان
بالنصب لان الاسم كما كان
الفضل من ضرب لان ضرب
النظر من تضرب فعله
تضرب على فعل فعلا
الفاعل على الفاعل
الفاعل على الفاعل
الفعل على الفاعل
الفعل على الفاعل
الفعل على الفاعل
الفعل على الفاعل
الفعل على الفاعل
الفعل على الفاعل
الفعل على الفاعل
الفعل على الفاعل

لايتعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
فلانه لايجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف
وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولابد دون الواو فانه لم يعرف
حكونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره
من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به
له اى لمزية له موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لايمكن تعقله بلا ضارب
كذلك لايمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها
بهذه الصفة تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا
مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لايقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص
اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فى دارة جار ومجرور نسبيه
بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل منلها فتعين زيد وان لم يكن اى وان
لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ماسوى المفعول به سواء
فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى
بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى
الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى اخذ كما فى اعطى زيد

Marfat.com

درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيدٌ عمراً
ومنها المبتدا والخبر وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ماهو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل
المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا وتقديرا ليتناول نحو وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الاسم الذى لم يوجد فيه
عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى
كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون موثرا
فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسند اليه
واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم
فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة
كضارب ومضروب وحسن او جارية مجريها كقرشى الواقعة
بعد حرف النفى كما ولا او الف الاستفهام ونحو كهل وما من
وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح
والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن
عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا
عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو من باحسبى
وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه

Marfat.com

كالخبر رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل المذكور عنه
نحو قوله تعالى ارَاغِبٌ انت عن آلهتي ولحن نزبه عن نحو قائمان
الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا
لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المتنة
وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان
طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما
مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد ولحن نزبه
عما اذا طابقت مثنى نحو ما قائمان الزيدان او مجموعا نحو ما قائمون
الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ
وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ
والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها قائمان
الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا
مقدما عليه وثانيتها قائم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون
الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثتها قائم زيد
ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق
على ضرب في ضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به

Marfat.com

الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدء لانه مسند
اليه لا مسند به المغائر للصفة المذكورة فى تعريف المبتدأ
واحترز به عن القسم الثانى من المبتدأ لك ان تقول المراد
المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور
راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من
المبتدء أو يكون قوله المغائر للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان
العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن
العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فمعنى الابتداء
عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند
غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ فى الخبر
وقال آخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر
وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدء
اى ماينبغى ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم
على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات
مقدمة على احوالها ومن ثم اى من اجل ان الاصل فى المبتدأ
التقديم لفظا جاز قولهم فى دارة زيد مع كون الضمير عائدا الى
زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع
قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز
الخبر الذى اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر

Marfat.com

لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمط المهم الكثير
الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يمتنع
نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه
ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك
فان العبد متناول للمومن والكافر وحيث وصف بالمومن
تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبر ومثل قولك رجل
في الدار امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما
في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي
فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه
لا تعبد في جميع الافراد بل هو امر واحد ولذا كل
نكرة في الاثبات قصد بها العموم لحوم ثمرة خير من جرادة
ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما تخصص به
الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب
الا شر وما تخصص به الفاعل قيل ذكر هو صحة كونه

محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان
ما يذكر بعده اما يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل
فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم
ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان
مجى حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجى عدو والمهر له
بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شر الاخير افعلى الاول
يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب
وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا خير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي
ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه
بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان يذكر بعده
موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة القصر
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي
اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين
النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن
النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات
التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة

فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة
ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى
الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه
قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى
ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة
اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر
الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة
مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد
اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم
الرجل زيد ووضع الظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة
وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف
العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن
منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع
للبر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع
ظرف زمان او مكان او جار او مجرور رافعا للاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى ما اول
بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة
بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم

الكوفيون فانه يصير حمفرداوجه الاكثر ان الظرف كالجار
من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر
الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه
قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا
على ماله صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل
من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ماله صدر الكلام وهو
الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره
وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك
مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا
لتضمنه معنى الاستفهام اوكانا اى المبتدا والخبر معرفتين
متساويين في التعريف اوغير متساويين ولا قرينة على
كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق اوكانا
متساويين في اصل التخصيص لا في قدره كحتى لو قيل غلام
رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل
مني افضل منك رفعا للاشتباه اوكان الخبر فعلا له اى
للمبتدا احترازعما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه
فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم

الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ
على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرنا
واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل
اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى
او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا
التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على
تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر
المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة
او غير جملة ماله صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة و
على التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين
ابوه اذ لا تبطل بتا خيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدد
فى جملته او كان الخبر تقديمه مصححا له اى للمبتدأ من حيث انه
مبتدأ فتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل فى الدار رجل فان فى

الدار خبر تخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتدا
نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق
الخبر التابع له بقيد يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو
على الله عبده متوكل ضمير كائن فى جانب المبتدا راجع الى
ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل
على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه
ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة
متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا أدنى
تأخير خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى اللفظ لامكان
الذهول عن الفتحة لخفائها وفى الكتابة مثل عندى انك
قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدا فى جميع هذه
الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه
فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ و
المعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد
عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ
فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى
يزاد فى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة
الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال

Marfat.com

مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف

لاخفاء به لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما وايضا المتعدد
بالعاطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا ورد فى المثال الخبر
المتعدد بغير عاطف ولو جعل المتعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط هو سببية الاول للثانى او للحكم به
فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط فى
سببيته للخبر وسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر ويصح
عدم دخولها فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا
قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واذا
لم تقصد فلم يجب دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ
المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت
صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق
وانما اشترط ان تكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد
مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفى حكم الاسم
الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى
باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى ياتينى هذا
مثال الاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار هذا مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه

فانه مُلاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك
كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح دخول الفاء على
خبره مانعان عن دخولها عليه لان صحة دخولها عليه انما كانت
لمشابهة المبتدا او الخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك
المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة
فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل
باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص
ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بها اى
بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه
لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى
إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق
بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق إنما هو سيبويه

فاعتبد بقوله وذكره ولم يعتبد بقول من سواه فلم يذكره مع
ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر فيما سبق وما يدل على
عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم
قاليين لكم ولكن ما يقتضي فسوف يكون* وقد يحذف المبتدأ لقيام
قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد
يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع فى نحو الحمد لله اهل
الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل
صفة قطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ
لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل
زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف
جوازا مثل المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل المبصر للهلال
الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله
بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر تقديره الهلال
هذا الان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند
الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائز القيام قرينة

Marfat.com

من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك

خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص
عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون
اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى وقت
خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا
اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى
موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ماذكر
المص اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى
لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على
الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام
قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا
كان خاصا فلا يجب حذفه كما فى قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء
يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين
وقال الكسائى الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر اى
لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها
وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتاويل منسوبا الى
الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا اضربى
زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما

Marfat.com

او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديرهُ
ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف
متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف
اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائمة مقام الظرف القائم مقام
الخبر فيكون الحال قائمة مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه
وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا
يلابسه قائما اذا ردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني
قائما اذا كانت عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي
هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي
الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته
ثم حذف تلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام
الحال مقامه كما تقول راشد امهد يا اي سر راشدا امهد يا
فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة و
قال الكوفيون تقدير ضربي زيدا قائما حاصل يجعل قائما من
متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب

الحال اى ضربى زيد اضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذه الجملة
لاخبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيد الا قائما
وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة عطف عليه شئ
بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل
مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل
على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه
ورابعها كل مبتدأ ايكون مقسما به وخبره القسم لك مثل
لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقائك قسمى اى ما اقسم به
فلاشك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم
قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
خبران واخواتها اى من المرفوعات خبران واخواتها ان
اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن
وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على
المذهب الاصح لانها اشابهت الفعل المتعدى كما يجئ
عملت رفعا ونصبا مثله هواى خبران واخواتها المسند الى شئ
آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقول له
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لجنس
وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها

Marfat.com

عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما
لا ايراثا لاثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم
في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه إنَّ بهذا المعنى بل انما دخل على
جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند للابتداء هذه الحروف ويلزم منه استدراك
قوله بعد دخول هذه الحروف لا الى ان يجاب بان المراد
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا
قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر
المبتدا الذي حكمه كحكم خبر المبتدا في امتناعه من كونه مفردا او جملة
وتقدمه ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثنى
ومجموعا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد و
لا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامر خبر بعد ان يصح كونه خبرا
لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل
ما يصلح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا للباب حتى يرد
انه يجوز ان يقال ابن زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان
ابن زيدا وان من ابالك الا في تقديم اي ليس امره كامر خبر
المبتدا في صحة تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز

Marfat.com

تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذا الحرف فرع على الفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على
المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقدم
ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها
عن رتبة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اي ليس امره كامر
المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذ الخبر في جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي
وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظرف ما لا يتوسع في غيرها
بخبرلا التي لتانئة لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا يستلزم
مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند اي الشيء
آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها
اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام
رجل ظريف وانما عدل عن المثال للشهار وهو قولهم لا رجل في
الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره
لان غلام رجل معرب منصوب لا يحتمل ارتفاع صفته على
ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر او هو صفة ظريف
فيكون خبرا لا الصفة وهو صفة المنصوب تابع للفظ وخلاف الظاهر انه تابع المحل

ولا حال لان الظرفية لا تقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به
لئلا يلزم الكذب بنفي ظرفية كل غلام رجل وليكون مشتقا لا
لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا
اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل للدلالة النفي عليه نحو
لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبني تميم لا يشبهونه
بها لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد
انهم لا يشبهونها اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل
رة مال لنفي الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين
يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر
اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ
والخبر ولهذا التعلان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ
ونحو المسند اليه بعد دخولها خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت
من معنى الدخول لا يرد بوة في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما
ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعدها لان لا لا تعمل
الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة وهذه لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لها العمل ويقولون الاسم
والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما
وعلى لغة الحجاز ورد القرآن بحمد الله البشرى وهواى عمل اليسر
في لا دون بما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس

Marfat.com

لنفي الحال ولا ليست كذلك فانها للنفي مطلقا بخلاف ما لا تعمل
ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله شعر
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا ابرح الا يجوز ان تكون
لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع مالم
تتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في
هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة
لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بتوابع و
لما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على
علم المفعولية قد تبين شرحه مما ذكر في المرفوعات والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي
اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومررت
واباك ومسلمين ومسلمين فيه اي من المنصوب او مما
اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع
او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل ايا ما يجيء

به بحيث يصح اسناده اليه الا ان يكون موقعا فيه موجدا اياه فلا
يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد
لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام
اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو
اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو
ضرب ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب
زهدني فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي
لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة
ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم
فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه
اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل
عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت
كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك
انه من الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها
فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في
قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعد
بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول

Marfat.com

به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج
بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا و
مانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا تاما وجلسة بكسر
الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى لا يثنى
ولا يجمع لانه دال على الماهية بقطع النظر عن الدلالة على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين
او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه
اللذين هما النوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر
الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى متغايرا
للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب
الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من
لفظه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق وجوبا لنيابته
جواز الكقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اى قدمت
قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الوصوف
والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه

وروحى بالى حدفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع
لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا
اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل
خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جُدع جدعا والجدع
قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا
وشكرا اى شكرته شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد
فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا
معنى وجوب الحذف مما قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا
وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس
من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو
فيما استعمل اللام نحو حمد له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا
قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما فى
مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع
اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد
نفيه او اثباته لا على وجه التاكيد لا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق مخبرا عنه اى عن ذلك الاسم
وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا

او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سير
الا سيرٌ شديدٌ لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول
المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه
خبرا عنه فلا يرد نحو ذكت الارض دكادكا وانما جمع بين الضابطين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت
الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سيرا
البريد هذان مثالان لما وقع مشبها بالنفي وانما اورد مثالين
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة
او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد مضاف
وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى نفي مجرد
سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة
متقدمه والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او للمفعول وباثرة غرضه المطلوب منه او به بيانا لاحد
انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
اي بعد شدِ الوثاقِ فاحسنوا فقد تضمنه شدوا الوثاق جملة
مضمونها شدُ الوثاقِ والغرضُ المطلوبُ من شد الوثاق

إما المتأول العدل فقد صل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله
فاما منا بعد واما فداء الى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون
فداء او منها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول
مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن
نحو لزيد صوتٌ صوتَ حسنٍ لانه لم يقع للتشبيه علاجا
اى حال كونه دالا على الفعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد
زهدُه زهدَ الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
واحترز به عن نحو صوت زيد صوتُ حمار مشتملة تلك الجملة
على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو
مررت بزيد فاذا له ضربٌ صوتُ حمار وصاحبه اى على صاحب
ذا الضرب اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد
فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت
حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صَوَّتَ
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
هو الضمير العائد الى زيد لان صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المرور فى قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اى يصرخ صراخ الثكلى وهى المرأة مات ولدها ومنها اى
من تلك المواضع موقع اى موضع مفعول مطلق وقع

Marfat.com

مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيرا اى غير المفعول
المطلق نحو له علىّ الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا
مصدر وقع مضمون جملة وهى له علىّ الف درهم لان مضمونه
الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه
وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها اى وقع مضمون جملة لها
اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا
احق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة
وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب
الحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره
لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو
محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصفه المحتمل فيه
يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان
يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره لينتفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد
بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل وهنا
ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن بلفظ التثنية بل بلفظ
التكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى
مضاف الى الفاعل او المفعول فلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر
كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى حمل المثال من تتمة التعريف افادة

هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله ألبّ لك يا البابين اى أقيم لخدمتك
وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه وردّ الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبّ
بالمكان بمعنى ألبّ فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس
سعديك اى اسعادا بعد اسعاد بمعنى أعينك الآن
اسعد بتعدى بنفسه بخلاف ألبّ فانه يتعدى باللام المفعول
به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم
اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه
تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان
الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال
فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول
المطلق بما يفهم من مغايرته الفعل الفاعل فان المفعول المطلق
عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل
حقيقة او حكما فى نحو ضرب مثل ضرب زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما
فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر
اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل

قوله لم يذكر الاسم ولك ان تقول للاحاجة
اليه لانهم يخبرون صفات المدلولات
المطابقة على دوالها كما ذكروه فيه
مناقشة لان الاسم للاستفهام
مثلا قد يكون مفعولا به
وليس وقوع الفعل
عليها من صفات
مدلولها المطابقة
بل من صفات
مدلولاتها
المتضمنة
١٢

قوله من ألب بالمكان اذا اقام به
يقال ألبّ بالمكان وليس من
قبيل ألبّ الثانية تاء الاستفعال كما
قالوا ايطبت اصله يطيبت عند سيبويه

قال المفعول به قال بعض اصحابنا سمى
وقع الفعل او تعلق به لانه
اشترك الفعل او تعلق به والمفعول به
فعل لانه سبب لوجود الفعل
وان اشتمل من اسباب الحال
تعريف المفعول به
تعريف ما وقع عليه فعل الفاعل
الذى كان مغايرا له اعتراض بان
التعريف ليس مانعا لانه لا يصدق
على نبات ما فى انبت الله نباتا وبان
المراد بالمغايرة ان كان من التحقيقى
او الاعتبارى فيصدق التعريف
على المفعول المطلق كلمة والكان
المراد مغايرة فى الجملة حتى
لو وصفت بمثل وقوع عليه
فعل الفاعل مع انه مفعول به
نظير ما مر فى الاحاطة سر بلاصه

Marfat.com

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة
حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد تقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما
ومتاخرا اما جواز امثل الله عبدا وجه الحبيب اثنى واما وجوبا
فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم اكرمت
هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز ان نحو علمت ان
تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة
مقالية او حالية جواز نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا
فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها
اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا فى اربعة مواضع
تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاشتغال
والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة
الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعى مقصور
على السماع لا يتجاوز عن امثلة معدودة مسموعة بان يعاين
عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه ونحو
خير لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خير الكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اى اتيت اهلا لا اى مكانا ما هو لا معسورا لا حزنا
واهلا لا اجانبا ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والوضع

الثانى من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء يا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداءها فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد بذلك انه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه نظر فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا لتفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون الآلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم

قوله فنزلت بحكم تنزيل كما قال

قوله ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد

قوله فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب

قوله وقيل الظاهر من كلام سيبويه

قوله ادعو من الحروف الخمسة

قوله فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداءها فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد بذلك انه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه نظر فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا لتفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون الآلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم

Marfat.com

اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه
الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان
يا واخواتها اسماء للافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا
الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف على المذهب
كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه
جزأ الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي
احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه وبنى اى المنادى قدام
بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما
على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في
غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور الذي به والضمير
فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام فكان اى
المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبيه مضاف وهو كل اسم
لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما
بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا
ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لكونه مثلها افرادا وتعريفا

Marfat.com

وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف كما فى ذلك لفظا
ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل
ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يازيد ويارجل مثالان لما هو مبنى
على الضم او لهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا
زيدان مثال المبنى على الالف ويازيدون مثال المبنى على الواو
ويخفض اى ينجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام تدخله وقت
الاستغاثة به وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت
ليلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم
اى يا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى
هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى تفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على
المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت
مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما
اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت
مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى

Marfat.com

بلا ای التعجب والتهدید ایضا فلام التعجب نحو یا للماء ویا للدواهی
ولام التهدید نحو یا لزید لاقتلنك فلم اهمل المص ذکرهما وکیف
یصدق قوله فیما بعد وینصب ماسواهما کلیا واجیب بان کلا من
هاتین اللامین لام الاستغاثة کان المهدد اسم فاعل یستغیث
بالمهدد اسم مفعول لیحضر فینتقم منه ویستریح من المخصومة
وکان المتعجب یستغیث بالمتعجب منه لیحضر فیقضی منه العجب
ویتخلص منه واجیب عن لام التعجب بوجه آخر ذکره المص فی
الایضاح وهو ان المنادی فی قولهم یا للماء ویا للدواهی لیس الماء
ولا الدواهی وانما المراد یا قوم او یا هولاء اعجبوا للماء وللدواهی
ولا یخفی علیك ان القول بحذف المنادی علی تقدیر کسر اللام
ظاهر واما علی تقدیر فتحها فمشکل لانتفاء ما یقتضی فتحها کما
هو الظاهر مما سبق ویفتح ای یبنی المنادی علی الفتح لالحاق الفها
ای الف الاستغاثة باخر لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولالام ج
لان اللام تقتضی الجر والالف الفتح فبین اثریهما تناف فلا یحسن
الجمع بینهما مثل یا زیداه بالحاق الهاء به للوقف وینصب
ماسواهما ای وینصب بالمفعولیة ماسوی المنادی المفرد المعرفة
والمنادی المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقدیرا ان
کان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهی المفعولیة
متحققة فیه وما غیرة مغیر عن حاله وماسوی المفرد المعرفة

اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو
ما لا يكون مفردا لكونه شبيه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقبلا لغير معين الى
رجل غير معين وهذا اذا قيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا
وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء
كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال
له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا
جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام
باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا
فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع
به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع
المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع
به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد او عمرا
لا عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة
لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة
المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من

Marfat.com

ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية
ولا شبيه مضاف او حكما بان تكون مضافة لفظية او مشبهة
بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانتا في حكم
المفردة لتدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف
لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسنُ
الوجه والحسنَ الوجه ويا زيدُ الحسنُ وجهُهُ والحسنَ وجهه ولما
لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه
مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم
فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوي
لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو
يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصر
ذلك وبذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف
البيان بكل لك والمعطوف بحرف المستغنى دخول يا عليه يعني المعرف
باللام غير لاف البدل والمعطوف الغير المستغنى دخول يا عليه فان
حكمها غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر
لان بناء المنادى عرضي شبهه المعرب فجوز ان يكون تابعه تابعا
للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون
تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية مثل يا تميم اجمعون
واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر

على مثالها لانها اكثر واشهر و يا غلام بشر و بشرا فى عطف البيان
و يا زيد و الحارث فى الحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه و الخليل
بن احمد هو استاذ سيبويه فى المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار
الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف فى الحقيقة منادى
مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشر حرف
النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا و ابو عمرو بن العلا
النحوى القارى المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه
الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون
منادى مستقلا فله حكم التبعية و تابع المبنى تابع لمحله و محله
النصب و ابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى
كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل
الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام
عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع
اللام عنه مثل النجم و الصعق فكابى عمرو اى فابو العباس مثل ابى عمرو
فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا و المضافة
عطف على المفردة اى و توابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة
بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب

Marfat.com

فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا هيم
كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ايا عبد الله فى
عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف المنع دخول يا عليه مضافا
لان اللام يمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل و
المعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو المنع
دخول يا عليه فغير المعطوف الذى لا يمنع دخول يا عليه حكمه
اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره و
المعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال
كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين
فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد
رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد
وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى
المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا
على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز الضمة فان
جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد
عن التاء او ملحوق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين

الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف
ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون
كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به
لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية لكونه
مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها
الرجل بتوسط اى مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف
باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل
بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعنى
للعرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع
والنصب كما مر لانه اى الرجل هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه
لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة
المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر
هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه
بالجر عطف على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل مضافة
او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى
المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى

Marfat.com

اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف و ثانيهما
لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام
عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام الاله ولما لم يجتمع
هذان الامران فى موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز
ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة
فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللا
فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه
يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم
جريان هذه القاعدة فى التى فى قوله شعر من اجلك يا التى تيمت
قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى لان لاهها ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى
قوله ع فيا الغلامان اللذان فرا الانفاء الامرين كليهما حكموا بانه
اشذ شذوذا ولك اى وجاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى
تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وفى الثانى اسم
مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب فى الثانى النصب
فحسب اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر
والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد
لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب

Marfat.com

المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل
يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا النصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو
وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف
وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلفينكم في سوءة عمر البيت
لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
لا تتركوا عمرا ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني
مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة
فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء
بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقبلها
الفاء نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان
النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة
ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف
الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة فهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى
كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة
على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد
جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف قد
يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها

Marfat.com

اى فى حالة الوقف تقول ياغلاميه وغلاميه وغلامه وغلاما
فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب فى محاوراتهم يا ابى ويا امى
على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر نادة
عليها الكثرة استعمال فدائهما فى كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت
ويا امت اى قالوا يا ابتَ ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا
اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء
وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم
يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين
دون الياء فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا
الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل
يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى لا بالنظر الى ابن فانهم يقولون يا بنت ام
ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامى فقالوا يا ابن
أمى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن أمّ ويا ابن عَمّ بحذف الياء
والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا
بزيادة وجه اخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصائص المنادى الترخيم شرع فى
بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع فى سعة الكلام من غير

Marfat.com

ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى
وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية
داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره
اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضيه الى
الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا
بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله
على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على
التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على
التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون
مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا فلا يمكن الحذف
من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني
لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان
لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من
النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى
ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب
لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه
من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى
ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت

Marfat.com

اظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان
الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجود بين و
هو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته
ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما بقى
منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل
ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن
علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى
مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
الاصلى ولم يبال ببقاء نحو ثبة وسنة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه
كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة
اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف
الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع
شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان
شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان
كان فى آخره اى آخر المنادى زيادتان كائنتان فى حكم الزيادة
الواحدة فى انهما زيدتا معا واحرز به عن نحو مانية ومرجانة فان
الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف
منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى
الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعلا اجمع اسم على ما هو

مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان اوكان في
آخره حرف صحيح اى صحيح اصلا لتبادره الى الذهن لان الغالب في
الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه
الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى
ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة
اى الف او واو او ياء ساكنه حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة
الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما في اخره
حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون
وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس
للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول
فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه
لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد
المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم
من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة
عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة
عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة

Marfat.com

على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام
الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة
وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك
وهواى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى
الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ماكان عليه قبله على
الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار بكسر الراء على ماكان
قبل الترخيم وفى يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفى يا كروان يا كرو
بواو متحركة بعد فتحه وقد يجعل قد للتقليل اى ويجعل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون
له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار
بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما
براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلاجرم قلبت ياء اوكسر ماقبلها
كما دل فى ادلو ويا كرى لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع ما منع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ماقبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا الخاصة فى
المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى
اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته
امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح

Marfat.com

هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وافا المتفجع عليه عدما ما
يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع
عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما
كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه
ومثل ياحسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه واختص المندوب
بوامتنازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبنا
حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا
او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على سورة
جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
وجاز لك زيادة الالف فى اخره اى اخر المندوب لمد الصوت
المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ
عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر
المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبه قلت واغلامية
لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة
غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكمو اذ الميم اصله الضم لا

Marfat.com

واغلا مكماه لاتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الحاقها بهذه المدات فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب ليعذر الناد بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادبُ بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز يا امير المومنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لانه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمتى الشاميتيناه والجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او

لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر نداء العلم فلو حذف
منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة
والامع اسم الاشارة لانها كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطيفهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف
ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف
النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه
لا يحذف منه الامع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير
بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظ اىّ
اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف
بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف
من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى
معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من
لا يزال محسنا احسن الىّ واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت
ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل
اى يا صبح يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس
شذ وذا قالته امراة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد
مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق
فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق
مع انه اسم جنس شذ وذا وفي اطرق كرا اى يا كروان

Marfat.com

وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم
غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق
كرا الطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى
ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى
فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا
بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لا ثم يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
والثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اى مفعول به اضمر اى قدر عامله اى الناصب
له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسير اى تفسير العامل
بما بعده وانما وجب حذفه ح احترازا عن الجمع بين المفسر و
المفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده
فعل او شبهه احترز به عن نحو زيدا ابوك ولا يريد به ان يليه
الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء
الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل في ذلك

Marfat.com

الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك
الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب
ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط بمجرد رفع
ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد
الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما ينا سبه
بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظ المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير
او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل
فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع
عن عمل ضربته فى زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى
الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب
بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيد أكنت اياه وههنا صور اربع
احداها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب
الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد

للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها تاخير مثال المشتغل
بالمتعلق كما لايخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ماينا سبه بالترادف فان مررت
به بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا جست عليه مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ماينا سبه باللزوم فان
حبس الشئ على الشئ تلزمه ملابسته للمحبوس عليه بنصب زيد
فى هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اى ضربت يعنى الفعل
المفسر الناصب لزيدا فى زيدا ضربته ضربت المقدر فان
الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود
مفسره اعنى ضربت الثانى وعلى هذا القياس جاوزت فانه
مفسر بما يرادفه اعنى مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه
اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
وجست فانه مفسر بما يستلزمه اعنى حبست عليه ثم ان الاسم
الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار
او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران والى
هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار فى الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل

Marfat.com

اللفظية يصح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه
اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة
فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة
للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من
الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من تلك
القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير
الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهى والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فأكرمته فالعطف على
الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهى اقوى لانها
لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على
الفعلية فانه كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تايدت بالسلامة
عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان
الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع
غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجاة فى كونها من
اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار
فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا
وما وقع فى بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة تلزم بعدها

Marfat.com

الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب فى الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف
جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية
التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فى كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفى يعنى
ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى الضمير
ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا اضربته ولا زيدا
ضربته ولا عمرا وان زيدا اضربته الا تأديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو أزيدا اضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع
فى اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام
ليشمل مثل هل زيدا اضربته فانه يجوز وان استبعده النحاة
لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يلى فيه
تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان
نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة
فى المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفى ما قبل الامر والنهى
اضربه وزيدا يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا
لا تضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى ما بعد حرف
الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر
والنهى النصب فى الاسم المذكور اذ هى اى هذه المواضع

مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم
المذكور وقع فيها الفعل تقديرا او الا فلا وكذلك يختار النصب
فى الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اى التباس ما هو مفسر فى
حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر فى هذه الحالة بل من حيث
هو خبر فى حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فى حال
الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود
فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير
النصب وصفتيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان
التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر
بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
وجعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب فى اداء المقصود لكن
خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبره وهو خلاف
المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم
على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال
الاختيارية للعباد ويستوى الامران اى الرفع والنصب فللمتكلم
ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت فى مثل زيد قام وعمرا
اكرمته اى عنده او فى داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اى يستوى الامران فيما اذا عطفت

الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة
اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير
الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع تكون
اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب تكون فعلية
فتعطف على الصغرى وهى فعلية فان قلت السلامة من الحذف
مرجحة للرفع قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت
لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير
مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى
اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط
والمراد به همنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع عدم الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا
ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل
لفظا او تقديرا نحو ان زيدا اضربته ضربك مثال لحرف
الشرط والا زيدا اضربته مثال لحرف التحضيض وليس منه
ازيدا ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيدا فيه وان كان يظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور
فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه

ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعد فعل مشتغل
عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان
قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر يناسبه
مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقدير زيدا
يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه
احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه
مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان
الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال واجب بالابتداء
ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل ازيدا ذهب
به قوله تعالى كل شئ فعلوه في الزبر اى في صحائف اعمالهم فهو ليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
كل شئ فعلوه في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد
المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان
صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل شئ

Marfat.com

كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون
كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور فى محل
الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت فى الزبر
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم
المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا
او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تع الزانية والزانى
فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء
اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم فاضطر
النحاة الى ان تحملوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المص الى ما تحملوا الاخراجه عنها
فقال ومحل الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام
فى الزانية والزانى مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه
مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببيته للجزاء ومثل هذه
الفاء لا يعمل ما فى حيزها فى ما قبلها فامتنع تسليط الفعل
المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع والآية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف
الخبر والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم

الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلد واجملة ثانية لبيان
الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما
فاجلد واوقيل زائدة او للتفسير وجزاء الجملة لا يعمل فى جزاء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا تدخل فى الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم تكن
الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فتكون داخلة تحت الضابطة فالمناسب
ح فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فالصواب
من جعل الفاء بمعنى الشرط وجعل الآية جملتين لتعين
الرفع الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف الناصب
للمفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق
الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تخويف شئ عن شئ وتبعيده
منه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اى احذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون
مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما
بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول
تنبيها على احذر ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من
ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى
المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير
اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد
الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك

والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان الاول نوعي التحذير
ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك
عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن
نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان
المراد من بتعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما
لا تحذيرهما منهما والطريق الطريق مثال لكنائي نوعيه اي اتق الطريق
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه
لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد
ونح ونقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على
الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يق بتقدير
بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول
وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على
بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في
بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج
عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فكيف
ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن
المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع
الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد
ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك ان تحذف

وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من لئلا اياك
من ان تحذف لان حذف حرف الجر من ان وان قياس ولا تقول
في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذ وذه مع
غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف
اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير
في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول
فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل
الملفوظ او المقدر او شبهه ك او مطابقة اذا كان العامل
مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخ زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء
ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا
يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
فعل فيه لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل
فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة
فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج
مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل

مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة
الى قوله مذكور لا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان
بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد
لبيان ان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه
فى ولهو مجرورها وما يقدر فيه فى وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على
المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول
فيه تقدير فى اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير فى لان
المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان
مبهما قبل ذلك اى تقدير فى حملا على الزمان للجامع
لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك وقعدت امامك اى وان لم
يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير فى اذ لم يمكن
حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست
فى المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهى

Marfat.com

امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما فى معناها فان
امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع
الارض فيكون مبهما ولما يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية
الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات ليست
عند ولدى وشبهها نحو دون وسوى لانها لما اى لانها ليست عند
ولدى ولم يذكر وجه حمل شبهها عليه لان حكمهما وفى
بعض النسخ لانها منها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ
مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال
مثل الجهات الست لا لانها مثله وكذا حمل عليه ما بعد دخلت
وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لانها مثله
على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى
انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى
دخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول
فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول
به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان
خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره
فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما

يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته
فى البلد وفعل الذى خول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا
قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد
فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى
فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل
معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت
مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى
ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ وينصب اى للمفعول
فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب
من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه
بعينه كما مر فى المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اى
لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل
ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور
اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا
كما اذا قلت تاديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور
احترازا عن مثل اعجبنى التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به
عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما
فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكوريته فان قلت هو مذكور

معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي
هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم
الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل لسبب
وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بان
المفعول له معمول مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا
ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر
من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب
تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب
وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع
لا تدخله في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف
من حيث ان معنى جاء زيد ركبا جاء زيد وقت الركوب من غير
ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له
شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك
للسمن والاكرام الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حد
وهذا كما قال في المفعول فيه شرط نصبه تقديرفي وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر
وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر

Marfat.com

غيرها من من والباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله
تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تع فبظلم من الذين
هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة
اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
وابقائها في النية وكان الاصل بقائها في اللفظ والنية فلا حاجة
في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها
من اللفظ وهذا قال واما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضميره
الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان
المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل
الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان
فعلا لغيره نحو جئتك لتحتك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور
في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان
الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار ولكونه
زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود عن الحرب بعض
زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب بقلة للصلح
بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح
بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب واحترز بذلك
القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم

Marfat.com

لو علی ذلک امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط
یشبه المصدر فیتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
ما اذا اختل شئ منها المفعول معه ای الذی فعل بصاحبته بان یکون
الفاعل مصاحبا له فی صدور الفعل عنه او المفعول به فی وقوع
الفعل علیه فقوله معه مفعول مالم یسم فاعله اسند الیه الفعل
کما اسند الی الجار والمجرور فی المفعول به وفیه وله والضمیر المجرور
راجع الی اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الی لازم النصب وترکه منصوبا جریا علی ما هو علیه فی
الاکثر والیه ذهب فی قوله تعالی لقد تقطع بینکم علی قراءة
النصب وفی بعض الحواشی ان هذا الرای شریف جدا وقیل الوجه
ان یجعل من قبیل ع وقد حیل بین العیر والنزوان فان مفعول
مالم یسم فاعله فیه الضمیر المجرور الراجع الی مصدره ای حیل الحیلولة
بین للزوم ظرفیته لا یقام مقام الفاعل فعلی هذا معناه الذی
فعل فعل بمصاحبته علی ان یکون مفعول مالم یسم فاعله
ضمیرا راجعا الی مصدره والضمیر المجرور للموصول هو مذکور
بعد الواو احترازا عن المذکور بعد غیره کالفاعل لمصاحبته معمول
فعل اللام متعلق بمذکورا ای یکون ذکره بعد الواو لاجل مصاحبته
معمول فعل وافادته ایاها سواء کان ذلک المعمول فاعلا نحو
استوی الماء والخشبة او مفعولا نحو کفاک وزید ادرهم

Marfat.com

وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اى معنويا نحو مالك وزيد اى ما تصنع والمراد بمصاحبة
المعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو
سرت وزيد او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة
واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع
لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى
المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم
الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها
لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت
زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب
على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف
وزيدا بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز العطف
بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف فيه
ممتنع لعدم الفاصلة لابتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان
الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع
العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى

بلاحاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو مالزيد وعمرو والا اى وان
لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك
وزيدا وماشانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على
الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان
اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا
بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فمعنى
ماشانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى مالزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل
شرع فى الملحقات بها وهو ما تبين هيأة الفاعل او المفعول به اى
من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيأة يخرج ما يبين
الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيأة
غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد
الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيأة الفاعل
او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التردد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا
راكبين لفظا اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال
عنه لفظا اى لفظيا بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
يفهم من نحو الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى

Marfat.com

اى معنويا بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى
يفهم من نحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل
او المفعول اعم من ان تكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن
المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل والمفعول به وكذا المفعول المطلق
مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا
وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا
او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل
او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا
فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم
وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا
او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان
الدابر المضاف اليه جزءه فان دابر الشى اصله والدابر مفعول
مالم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن فى المقطوع فكانه حال عن
مفعول مالم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم
من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب
التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه
الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم

Marfat.com

الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت
زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ بحقيقة فان فاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما
مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف
انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوى
لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا
شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر
في نظم الكلام اشيرا وانبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته
انما هي باعتبار معنى اشيرا وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر
لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اى الحال
اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار
قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد
في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقدير

Marfat.com

كالاشارة والتنبيه نحو هذا زيد قائما كما مر والتمني
والترجي والتشبيه نحو ليت زيدا قائما وليتك عندنا مقيما والعامل
في الدار قائما وكانه اشكل صاحبا لا وشرطها اى شرط الحال ان تكون
نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحديث المنسوب الى
صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها
معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا
اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في
غالب موادها الى اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على
قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني
رجل من بني تميم فارسا او مضيفة نحو مر بماء للعرفة لاستغراقها نحو
قوله تع فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان محلت امرا
حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا او بعد الا نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما
عليه الحال نحو ما في راكبا رجل وما شبهها مما يكون ذو الحال فيه غير
هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال وائل ما هو هذا القسم
وذو وقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله
غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة
حتى يقال ان غالبيته كون صاحبها معرفة انما هي عن تخلفه
في بعض الموادنا في الشرطية ويحتاج الى ان يقال

عن ظاهره ويحتمل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على
قوله وشربها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق
على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن
يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية
بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها
اى ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى ولم يخف على نغص الدخال
اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال فالدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا
نفس مداخلة بعضها فى بعض او المعنى على نغص مثل نغص
الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متاول
بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على
وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك
وينفرد وحده اى انفراده ونجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية
وقعت حالا كونها هذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما
انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا
ومجتهدا فالصوت وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة
كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة
فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة مخصصة لم تكن فيها

Marfat.com

شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال وصاحبها مشتركين بينهما وبين
معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقدم
الحال على صاحبها التخصص النكرة بتقديمها لانهما فى المعنى
مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا
ضربت رجلا راكبا ثم قد مت فى سائر المواضع وان لم تلتبس
طردا للباب ولا تتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما اكرم قاعدا
على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وان
ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه
اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى
هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوى
اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا
او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى
ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على
الحال نحو زيد قائما فى الدار فامامع تاخير المبتدأ عن الحال
فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار قائما
فى الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت
مشابهة للظرف لما فيها من معنى الظرفية الا ان الظرف
يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لا تتقدم
عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى

واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا
بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال
عليه اتفاقا نحو جاء تني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان
الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف
فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة
وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم
الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل
كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا
قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا
فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن
هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة
وبعضهم بجعلها صفة المصدر اى رسالة كافة وبعضهم
بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيأة اى صفة سواء كان الدال مشتقا
او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان ياول الجامد بالمشتق

لان المقصود من الحال بيان الهيأة وهو حاصل به وهذا رد على
جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل
الجامد بالمشتق مع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق
مثل بسرا ورطبا فى قولهم هذا بسرا وهو ما بقى فيه حموضة اطيب
منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤل
البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه
بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل فى رطبا اطيب
باتفاق النحاة وفى بشرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على
اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد
حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه البسرية
تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الهيئة
وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضمارها فى اطيب لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا
ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى واما الضمير المستكن
فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيدا احسن
قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا

اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه
يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تقيد الاشارة بحالة
البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله
فيه نحو تمرة نخلى بسرا الطيب منه رطبا وتكون اى الحال جملة لدلالتها
على الهيأة كالمفردات فتصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب
ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال
بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجزائها عليه فى قوة الحكم بها عليه والجملة
الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة
فى الافادة لا تقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا
وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها هى الضمير
والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا
منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية تتلبسة بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية فى الاستقلال فناسب ان تكون
الرابطة فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب
وجاءنى زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط فى
اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء
والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون
فى الحال المنتقلة واما فى المؤكدة فلا تجوز الواو نحو قول هو الحق

لاشك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة
الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير يجب ان
يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر بخلاف كلمة فوه
الى فيّ فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة
الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير
وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو
نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اى سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على
المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او احدهما
وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها
كالاسمية فللمضارع للمنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني
زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي
المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد
قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي
المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد
ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت
لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لغلبة
على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى
زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه مجوزا

لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو
بالنسبة الى زمان العامل فلابد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه
وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة
ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب
غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم
اى قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف سيبويه والمبرد فانهما
لا يجوزان حذف قد وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم
بتوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة
موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما
لم يشترط ذلك في النفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك
للمسافر اى الشارع في السفر او المنتهي له راشدا مهديا اى سر راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا
او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف
جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تع ايحسب
الانسان ان ان نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين
ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اى الحال
المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها مادام هو موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة

مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوف فيه لا تنتقل عن الاب ما دام موجودا في غالب الامر اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر يحنى عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اى موكدة لمضمون جملة احترز بها عما يوكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تع انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يوجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تع قائما بالقسط انه حال موكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقرا اى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعى واحترز به

من نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل بشائ الاستعمال باعتبار تعدد
الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا
الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في
جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في
واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له
او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن لحظ اللسان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد
من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان
عمر اشهر زال بذكر الكناء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتباه
لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال وانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في
الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف
المن فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام

الوصفى الثابت فيه بحسب اصل الوضع اتبع بصفة او حال فيقال
رطل بغدادى واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع
الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى قسمى
التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه
فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن
ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التمييز هو
ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعنى به
ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد هو
ما يقدر به الشئ ليعرف به قدره بين غالبا اى فى غالب
المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع
الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر المقدار
اما متحقق فى ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتى ذكر
تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد واما فى ضمن غيره
اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فانه نصف المن ونحو
منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا
وكالمساحة نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى
هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندى عشرون درهما
ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها

Marfat.com

هو المعدود والموزون والمذروع والمقيس لاغير وانما اقتصر المصر
على الامثلة الثلث لانه كان مطمح نظر التنبيه على بيان مايتم
به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في منوان
سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام
المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لاتمكن اضافة
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع
الاضافة لان المضاف لايضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي
بدلا للمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام
بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف لاتدخل
على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف مغها
لاتنصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرا قد خلا فيفرد اي التمييز
وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو
مايتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التا على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف نحو رجل
وفرس لان تقصد الانواع اي ماوق النوع الواحد فيشمل
المثنى ايضا لانه لايدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد

Marfat.com

من ان يشتى او يجمع قيل وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان
يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية
او الشخصية ويجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا
حيث لم يقصد الواحد فى غيره اى فى غير الجنس نحو عندى عدل
ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون
التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنونه
التى للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة
اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثير الحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن
والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون
الجمع او الاضافة فلا تجوز الا اضافة الا بقلة فى نون الجمع
نحو عشرة دراهم اما فى الاضافة فلئلا تلزم اضافة المضاف
واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرة
وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف
الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا
عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان

او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس
ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار
عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار لك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى
ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو
خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تمييزا والخفض اى خفض المميز باضافة غير المقدار اليه اكثر
استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن
لمب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس
بهذه المثابة والثاني اى القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان
يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم
الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة
ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي
بجر النسبة لا غير في جملة اى نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض
يمتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل

Marfat.com

ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه اباوكذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز
فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه
الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان
المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد
طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على
نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين
المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد اكمل
من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة
فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير
اضافى هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى محتمل
لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل واحد
منهما متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى
جملة او ما ضاهاها مثل يعجبنى طيبه نفسا وترك لانه اظهر
التميزات والاخفاء به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله درّه فارسا اشارة
الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده ضمنا
المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه

مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد انه
على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير فيه
معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدراليه والدرى
الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله
خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر
فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن
التفرس ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب
عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله
له الاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز
تارة له اى لما انتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه
وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه
وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه
يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن
زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان
يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى
متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى
المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوه وعلما ودارا فان هذه الاسماء
ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصلح جعلها له

بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اعني الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما او فيما
جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له
ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز
او تثنيته وجمعيته سواء كان لموافقة ما انتصب عنه
مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى
في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباله فقط وطاب
زيد ابوين اذا اردت اباوجد اله وطاب زيد اباء اذا اردت
اباواجداد اله فعلى كل من التقديرين اذا قصدت
وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصدت تثنيته اورد
تثنية واذا قصدت جمعيته اورد جمعا فان صيغة
المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان
التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصدت
تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع
بل يكفي ان يوتى به مفرد الصيغة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس
الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته
او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما

اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين
نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان
اى التمييز صفة مشتقة مثل لله درّه فارسا او ما اولة بها
نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة
صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى
موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد
والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والدا بخلاف الاسم
نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة
اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على
خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد
بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونها حاملة لضميرها احتملت الصفة المذكورة
الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن
زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم غر من قائل
يؤيد التمييز لان من تزاد فى التمييز لا فى الحال وايضا المقصود
مدحه بالفروسية لا حال الفروسيه اذ قد يمدح حال
الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على

Marfat.com

عاملة اذا كان اسما نائما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما
عشرون ولا زيتا رطل لان عامله ج اسم جامد ضعيف العمل
مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى
ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم
التميز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير
الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب
زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا
الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا
نحو امتلا الاناء ماء اى ملاه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء
فى قولهم امتلا الاناء ماء امن حيث المعنى فاعل للفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم
لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو
على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميزه
بقوله ماء افهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى
وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارا فان التجار تميز
يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
فى قصدك هو التجار لا زيد وان كان اسناد الربح اليه
حقيقة واليها مجازا وبهذا اندفع ما يورد على قاعدتهم

Marfat.com

المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول
من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان
تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول
نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومثلهما
في هذا التجويز قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير
في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود
ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب
اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير
كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد
الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل
البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون
تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى
وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير
قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا
الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه

الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراءها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع
فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن
غير المخرج كجزئيات المستثنى للمنقطع عن متعدد جزئياته
نحو ما جاءنى احد الا زيدا او اجزاوه نحو اشتريت العبد
الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى
القوم الا زيدا او تقديرا اى متعددا نحو ما جاءنى الا زيد
ما جانى احد الا زيدا ابا الا غير الصفة واخواتها واحترز به
عن نحو جاءنى القوم الا زيد وما جاءنى القوم لكن جاء زيد
والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها
غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى
المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل
الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى
القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد
اولم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهواى المستثنى مطلقا
حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما
يتفطن له من تعريف قسمية اعنى المذكور بعد الا
واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه
على حدة ولما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان

واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان
لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل
عنه في كلام موجب اى ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام
نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير
موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة
ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون
المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا اليوم كذا فانه
منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه
منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل
قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا
القيد انما هو لاخراج مثل قرى الا اليوم كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا
على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا
اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام
الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد
الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان مقدما على المستثنى
منه سواء كان في كلام موجب او غير موجب نحو جاءني
الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم

البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد
الا حمارا فى اكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز فانهم
قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى
اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ
لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو
والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق القصد
والروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم
الا حمارا فهم هنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله
اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه
كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله
فهو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون منقطعا
او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءنى
القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى
القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز
او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه

والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال فى باب الاستثناء
ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب فاعلما
ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه
او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاء القوم عدا
او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض منهم زيدا وهما فى
محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى
هى الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما انما
هو فى اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى
جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا
اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا
لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاء فى القوم
ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب
على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم
من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا وعلى الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على
ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص اولم يعتد به
ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس

نحو جاءنى القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سبحن لله لا يكون
بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة
الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء
هو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض
من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على
الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى
المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الاداة
لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على
الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا
حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى
محل يكون متاخرا عن الاحتراز عما اذا كان بعد سائر
ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فى كلام غير موجب
احتراز عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب
وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز
عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب
العوامل وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على
انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه
المستثنى منه ولم يشترطان لا يكون منقطعا ولا
مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق

فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر
على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار
او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار والبدل
فى هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب
التشبيه بالمفعول بالاصالة وبواسطة الاعراب البدل
بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل
اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم
المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه والمراد بالمفرغ
المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى
واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك لتفيد فائدة
صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم
احدا الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضرب
كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون
الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل
حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون
هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض

معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا
اى اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد
المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك
ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى
على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا
زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم
بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى
الا زيد بان تخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين
الصورتين فى كون كل واحدة منها جائزة مع القرينة وغير
جائزة بدونها واجيب بان للعبرة هو الغالب والغالب
فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل لها و
مخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها
فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك فما يقل
كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم
كذا وضربنى الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على

يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب
ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا
الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا
التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل
واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة دالة
فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدة
منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان
المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد
الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
فى ذلك مما يكثر ويغلب وما اشتركا فى تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد اياها فى ذلك فما يقل كما فى المثال المذكور وبان
الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس
الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى
فلو قام فى الثانى ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض
معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل
فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا

بما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة تلك
فى الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى من
اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز
مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفى النفى
اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات
الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضى يمكن
ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها دائما لا تناقض
ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى
صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج فى صورة الاستقامة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع
جميع الموارد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة
كما يتفق مثلا فى قولك ضربنى الا زيد المراد كل من يتصور منه
الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة فى
غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث
حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى يحمل
على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان
مثل ما جاءنى من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول
على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل الا احدا فيها

اى فى الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه و
مثل ما زيد شيأ الا شئ لا يعبأ به اى لا يعتد به فشئ مرفوع
محمول على محل شيأ المنصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به
ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة شئ
المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه
ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيأ اعم من ان يزيد
عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد
عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر
البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من الاستغراقية تزاد
اتفاقا بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض
النفى بالا لانها للتاكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل على
اللفظ وقيل ما جاءنى من احد الا زيد بالجر لكان فى قوة قولنا
جاءنى من زيد فتلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير
جائز وفى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته
شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب
الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما
للعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد شيأ الا شئ لو حمل
المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير

ما لذلك لتعمل فيه وما ولا لتقدر ان لا حقيقة اذا لم يكن
البدل لا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل
منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونها
عاملتين فى المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد
الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى
بالا لانها اى ما ولا عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا وحيث
تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل
فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشئ على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان
قلت لاحد فى هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب
وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء
فلم اعتبرت حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان
محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض
بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف
ليس نحو ليس شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا لانها
اى ليس عملت للفعلية لا للنفى فلا اثر لنقض معنى النفى
فى عملها لبقاء الامر العاملة هى اى ليس لاجله اى لاجل
ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اى ومن اجل ان عمل
ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس

زيد الا قائما باعمال ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما فى قائما لان عملها فيه انما هو للنفى
وقد انتقض النفى بالا وللمستثنى محفوض اى مجرور بعد غير وسوى
مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع
المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر
اكثر استعمالا لهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد
فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه
نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى براه الله عن ضرب عمرو واعرب
غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب
موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق
فكانه لما اتجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه
وغيرا اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما
تقول جاءنى رجل غير زيد واستعملها على هذا الوجه كثير
فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها
فى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما
فى مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير
فى الصفة لكن لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا كانت
اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون

Marfat.com

موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل
جاءني غير زيد، وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق
حالها صفة حالها اداة استثناء لا بد لها في الاستثناء من
مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد
والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم
ورهط وان يكون مثنى قد دخل فيه نحو ما جاءني رجلان
الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به
العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعدد
الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان
يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعدد المنقطع غير
محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني
رجل ورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة
دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه
ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله
عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل
الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى
حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا تحمل

على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر في غير
المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه
القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله
ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا
اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع
منكور غير محصور وهي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم
دخول الله في الهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفي الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت
عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لفسدتا
وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله
وبهذا لا يثبت وحدانيته تع لجواز ان يكون فيهما الهة
غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت الصفة بمعنى
غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن
الهة غير الله يجب اي لا تتعدد الالهة لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيرا اي في غير جمع منكور
غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني

احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا
بقوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان
يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال
في البيت شذوذان اخران احدهما وصف كل دون المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل
لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب
على الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني
القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على
مذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عند لازما
الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول
الشاعر شعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم
الاخفش ان سواء اذا خرجت عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا
لرفعه فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل
هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله
تع لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها
في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد خولها

اى دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها
وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر
فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد
دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق
على يضرب وقائم فى هذين المثالين المعرف وليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض ان المراد ببعد دخولها
ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبق الاشارة اليه فى خبر ان واخواتها
مثل كان زيد قائما وامره اى مر خبر كان واخواتها كامر خبر
المبتدا فى اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق فى
بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها
فى الاعراب فلا تلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او فى احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيدا
بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة
لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وذلك اذا
انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك
لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله

اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان
شرا فشر ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة وهى ان يجيء
بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول و
رفع الثانى وهو اقوى نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير او نصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا او رفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير
فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اى كان فى عمله خير
فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف
وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان فى مثل
اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل الما
انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان
فى موضع كان عوضا منهما وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر
على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير
فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا
انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف
اللام اذ لا لام فيه وانما نص على الاول لانه اشهر

اسم ان واخواتها وستعرفها فى قسم الحرف ان شاء الله تع هو المسند
اليه بعد دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا
قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع
اعتراض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم
المنصوب بلا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما
لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوباب فلا يصح
جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب
منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف
ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات
لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا
ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه
او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها
لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه
فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف فى حد
اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اى يلى المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة
نكرة مضافا او شبيها به اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام
معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور فى اليه اوالاولى
منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من الضمير المرفوع

Marfat.com

في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض
النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف
وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان
اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل
كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها
بأي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله
فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار
والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار
والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع
المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد
ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا
فحذف من تحقيقا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة او حرف استحقهما النكرة في الاصل قبل البناء ولم
يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية

Marfat.com

فصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب فان كان اى
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه
اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل
منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا هى
ست صور نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا
عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة ولا
فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وجب
فى جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع
اثر لا النافية للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف لا عن
التأثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقا
لا بعينه اما فى المعرفة ليكون كالعوض عما فى التنكير من معنى نفى
الاحاد وفى النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول
السائل افى الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار فى المعرفة ايضا
ونحو قضية اى هذه قضية ولا اباحسن لها اى لهذه القضية هذا
جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فان اسم لا فيه معرفة لان اباحسن كنية على رض ولا رفع فيه ولا تكرير
بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير
المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل

Marfat.com

لاشهارة رض بهذه الصفة فكانه قيل لا افضل لها ويقوى هذا
التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير
وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كرهت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ
لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما
اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا فى كل منهما لنفى الجنس
ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف
اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء اعنه
بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول نصب الثانى اى لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس
واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى
معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة
حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان
يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه
اى رفع الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان
لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة

على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء
نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء
بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس
قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا لنفي
الجنس وضُعِّف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة
الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوافق
الاسمين بعدها في الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين
لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم
ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل
ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة
كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل
اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل
لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فنحو
الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا تنزل عندي
ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره
السيرافي وتبعه الجزولي والملص ورده ذلك الاندلسي وقال

هذا خطأ لانها اذا كانت عوضا كانت من حروف الافعال مثل
ان ولو وحرف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا
زيدا اكرمته واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يدري ما واما
قولهم الا رجلا جزاه الله خيرا فهذا عند الخليل ليست الا الداخلة
عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه
فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب
ونون وهي عند يونس الا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى
التمني فكان القياس الا رجلي ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت
اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل
ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده
احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفرد احال من
ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن
الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفرد احترازا عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني
على الفتح حملا على المنعوت لكان الاتحاد بينهما والاتصال
وتوجه النفي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني
اشارة الى ما ينبغي على الفتح بلا اصالة لا بالتبعية فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت
لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء بارد لما مع انه يصدق عليه انه

نعت للمبنى الاول مفرد لهليه فان بارد فى هذا المثال نعت للتابع
لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط
التابع بينهما ومعرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها للمتبوع فى
الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا
على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد
ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الامثلة فى بيان
فوائد القيود والعطف على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة
وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا
فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل
على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا او بان يحمل
على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لامكان الفصل
بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لظنه الفصل بلا المعادة
اذ المعطوف على المنفى يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل
لا اب وابنا وابن فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان
وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر التوابع لا نص
عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا

ذكر الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب
يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على
ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف
النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له ليكون اسم لا فيهما
مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرها وقد جاء
على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف مثل اب واسقاط
النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي اسم
لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء
لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم
لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي
المضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف
يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابالة
ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث
لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركة اي مشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة
في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم

من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اى لاجل
ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف
بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى
الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى شئ انما هو ابوبته له وهذا الاختصاص غير ثابت
للاب بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف
يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار
لمشاركته له فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين
بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير
الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع
الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر و
هذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان
معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه
وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه
موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب
او الغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما
خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه

والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف
حقيقة باعتبار المعنى والحام اللام بين المضاف والمضاف اليه
تاكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف
اسم لاحذ فا كثيرا في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف
لا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثل
موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناها
حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبرها ولا المشبهتين
في النفي وانما دخل على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد
دخولها اى دخول ما ولا وهي اى خبرية خبر ما ولا لهما ولكن سمية
اسمهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل
اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل
الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم
اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما
ولغة اهل الحجاز هي التي عليها التنزيل قال الله تع ما هذا
بشرا ما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد
قائم قيل انما اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين

Marfat.com

او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما
قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور
الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس
لما فصل بينهما وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي فلان
عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر
فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اى على
خبرهما بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد
النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافرا وما عمرو قائما
لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة
الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل لتخرج
الحروف الاولى التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف
اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني
الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما
قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات
المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان
مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبيه
به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله
فكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في

Marfat.com

تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق
المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم
حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شئ اسما كان نحو غلام
زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا
حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو
الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت
يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو
في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا نجر فالتقدير اى تقدير الحرف
شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان
يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه
او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما اراد ان
ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف بنظر الى الكلام
القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حروف الجر في الاضافة

اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن
الظاهر من كلام المص فى المتن والصريح فى شرحه له ان التقسيم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
الجر الكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا فى المتن ولا فى شرحه
ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
فى اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام
تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل الحسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن
الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه
لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث
الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة
الاضافة الا التخفيف فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها
غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة

Marfat.com

كغلام زيد اوكان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره
كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد فحسن
الوجه وهي اى الاضافة المعنوية يحكم الاستقراء اما بمعنى اللام
فيما اى في مضاف اليه عد اجنس المضاف وظرفه اى لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا
ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه
بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس
المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا
صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له
فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليت اسد
او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما
اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح
ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام
فاضافة خاتم الى فضة بيانيه واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام
كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما
هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص

Marfat.com

الذى هو متداول اللام نحو لك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال
عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهواى كون الاضافة بمعنى فى
قليل فى استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام
فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى
الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من ففى
كثير فى كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة
نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم
فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم
مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى
الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيأة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم
معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى

Marfat.com

ولعدم معين فلا تكون هيأة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ع ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي بمماثله في الشئ الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص يقابل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن
التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان
طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة
حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرف وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس
في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم
ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو
التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول تعريف آخر وهو
التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها
الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة فلا يلزم فيها تعريف
المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من
تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام
المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من فصحاء من ترك اللام قال
ذو الرمة ع ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في
الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز

Marfat.com

عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها الجارة لها
اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصانع البلد كرام العصر
مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله الجر
الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها والتقييد
الاضافة اللفظية فائدة الاتخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط بعض
المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظى اما فى
لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد حكما
مثل حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية والجمع مثل ضارا
زيد وضاربو زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف
الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم واضيف
القائم اليه للتخفيف فى المضاف اليه فقط ولما فى المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه
فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ومن ثم اى من جهة
وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد
من التعريف والتخصيص جاز نحو مررت برجل

حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة
من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم
كون المعرفة صفة للنكرة ويجاز الثاني لكون المعرفة اذا اضيفت
للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص
يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا
جاز تركيب الضارباز يد والضاربو زيد لحصول التخفيف
بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التقريع لانتفاء التعريف والانتفاء
التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان
الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام
التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المض عنه

في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر الاسم المشبه
حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما المانع من
الاعشى من قوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع
ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص
عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني
ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل
به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة
في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به
اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل
او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف
ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها
حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها اى يسوق وحمه
الواهب المائة الهجان اى البيض من النوق يسوق فيه
الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من

قبل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اى
يراعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها
حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع
عائذ اى حديثات النتاج حال من المائة يزجى بالزاء المعجمة
والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد
اطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث
واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحقيقة الامر
لاتنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة
واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب
المصرح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان
القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر
الوجه بالاضافة وفيه وجهان لخوان رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون
المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا
الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز الضاربك
مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبيهه وهو الضاربى
والضاربه وغيرهما فمن قال اى فى قول من قال يعنى سيبويه

واتباعه انه اى الضارب فى الضاربك مضاف دون من قال انه
غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين
محذوف لاتصال الضمير لا للاضافه فانه لا يحتاج جواز الحمل
حملا اى لمحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفرغ له والفعل
المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وجوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيدا
عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
فى ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت
بالاضافة لكان ينبغى ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون
الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما
يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن
يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف
لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك

Marfat.com

ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف
جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار
حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
زيدا عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل
والضاربك جملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلال
الفراء على جواز الضاربك زيدا عن جانب المص على موافقة بعض
الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على
حدة مناسبة للحكم بامتناع الضاربك زيدا فمعنى قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد
عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط
العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف
عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين
الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما
ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء للعمل المفاد بالتركيب

Marfat.com

الوصفي بحاله لان كل من هيأتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا
تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان
مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله
لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه
التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد
والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان
مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد
الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين لك هما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع
صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس
مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قائما مقامه منظورا اليه فيكون بمنزلة
الصفات العالية فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه
واحد هو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس

صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة
الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى
في جانب الغربي فانه لاشك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان
جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة
بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة
الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما
قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة
من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل
خاتم في كونه صالحا لان يكون فصة وغيرها اضافوه الى جنسه
الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فصة فليس اضافته اليها
من حيث انه صفة لها بل من حيث مبهم اضيف اليها
ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم
مماثل اى مشابه للمضاف اليه في العموم او الخصوص الى ذلك
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان
والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير

Marfat.com

مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم
الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث
اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليث بدون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل
كل الدراهم وعين الشئ فانه اى المضاف فيهما يختص به اى
يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى
على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
واعمية العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة
واما اذا كان للجنس فقيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز
فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع
انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما
على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد
كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان
قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا
واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في
آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلهما
ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد الساكن

Marfat.com

لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف
العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة
اللسان ولا تثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء
كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي
وداري في الصحيح وظبي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل في ما بني على الحركة الفتح والسكون انما
هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف
حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء
مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كما لا تلتبس
المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما
هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار
مسلمي وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت

Marfat.com

واو وياء اولا ادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلب ياء
ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها لغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها
فقيل مسلمى وان كانت قبل الياء والواو فتحة بقى ما قبلهما مفتوحا
كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى لخفة
الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين
اى للزم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما
الاسماء الستة التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم
فاخى وابى اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم
ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف لجعله
نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخى وابى بردكلام الفعل فيهما
وهى الواو وجعلها ياء اوادغام الياء فى الياء وتمسك فى ذلك
بقول الشاعر وابى مالك ذو للمجاز يدا روحمل الاخ على
الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه الخص فى شرحه
بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل
ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب فاصله ابين سقطت النون
فى الاضافة فاجتمعت يا ان فادغمت الاولى فى الثانية فصار
وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر شعر فلما بتين اصواتنا
بكين وفدينا بالابينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين
وقلن لنا اباؤنا قد اوكر وتقول ابى امرأة فاضلة لا متناع الاضافة

اخ الى المذكر حي وهي بلا رد المحذوف عنه الاضافة الى ياء المتكلم
وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف
في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم في
بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله
وفي في بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم
وهن وفم بالحركات الثلثة ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم
والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما
او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خب بالهمزة فيقال هذا اجم
او حموك ورايت حما او حماك ومررت بحم او حمك ومثل
دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حمو او حموك ومررت
بحمو او حموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما او حماك ورايت
حما او حماك ومررت بحما او حمال مطلقا اي جوازحم مثل هذه الاسماء
الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجيء هذه
الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد
مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا
ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
وانما بنيت الاسماء الستة لشبهها الحرف لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء

Marfat.com

الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على
الشذوذ كقول الشاعر شعرا ما يعرف ذا الفضل من الناس
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خ
المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اض
الى ياء المتكلم فنفى اضافتها الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحك
خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان
جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي
يجمع على توابع كالكامل على الكواهل والمراد بها توابع المرفو
والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض
حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد
المحدود كل ثان اى متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في
الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا
متلبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان
في الرتبة منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في
كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد والعالم
لان المعنى المنسوب الى زيد في نحو المتكلم [illegible]

مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر
المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الاخير للمبتدا وثانى
مفعولى ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه
الاشياء لان العامل فى المبتدا والخبر وان كان هو
الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن
هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا
فى المبتدا ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا
فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت
من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث
انه يقتضى اخذا وماخوذا عمل فى مفعولية فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا
التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل
ههنا ليست فى موقعها لان التعريف انما يكون للجنس
وبالجنس لا للافراد وبالافراد والمحدود بالحقيقة التابع
والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة

واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد المحد
فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون
جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص
عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على
معنى في متبوعه اى يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على
حصول معنى في متبوعه مطلقا اى دلالة مطابقة غير مقيدة
بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل
في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف مثل قولك اعجبني
زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة
كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت
عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه
او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهيأة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى في متبوعها في اى مادة كانت وفائدته
اى فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح
في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة

اذ الوحدة تفهم من التاء فى نقخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب
مواد الصفة لمشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط فى النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن
هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون
النعت مشتقا او غيره فى صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى
الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تيمى وذو مال فان التيمى
يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تيم وذو مال يدل
على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اى فى بعض الاستعمالات
بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان
يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل
مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار
دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع
نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح
ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات
مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة
بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل
صفة لهذا وفى الموضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح
ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل عن اسم الاشارة

Marfat.com

وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد
المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات
زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية
التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد
فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية
لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل
اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يومر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم ويوصف بحال
الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذا الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى
بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان
اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف
فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب
رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر

والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل
بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح اوكان صفة مونثة تجرى
على المذكر كعلامة والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان وفى البواقى
من تلك الامور العشرة وهى ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله
فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان
مذكرا او مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل
فاعله فى التذكير والتانيث وان كان فاعله مونثا غير حقيقى
او حقيقيا مفصولا يذكر ويونث جوازا تقول مررت برجل
قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد
غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل
قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة
داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة فى الدار جاريته
مثل يقوم او تقوم فى الدار جاريته فان قلت اذا انظرت
فى النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا
فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه

Marfat.com

الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى ضمير يلحقه الالف في
التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث
في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب ورجلين
ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم
قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول
يتبعه في الامور العشرة وكان لا تخرجه مشابهته للفعل
في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت الكتفي فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه
بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية
فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه
كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم
التبعية ومن ثم اى من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة
البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير
حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون
غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية

والجمع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير
حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون
غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو
من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر
او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان
ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما
الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذام وغيرهما طرد للباب ولا يوصف به
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى
بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم
يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح
الرضي وقال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين
ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة
اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى
اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل
من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل
منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه

Marfat.com

وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم اى
من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اى ذى اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى
اللام لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف نحو جاءنى
الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل
صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص
منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف
فانها اخص من ذى اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص
فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم
وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت
بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام
والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد وضعه
لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال
من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وتعليل

الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا
الذى كرم اى الكريم ومن ثم اى من اجل ان التزام وصف باب
هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا
الابيض لانه لايتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لايختص بجنس
دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار
اليه انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود
اى قصدت نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة
فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون
متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جانى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه
معطوف على زيد قصدت نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة
فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى
زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود
دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا اول
ولكن وام واما واولان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع

Marfat.com

مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال
به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما
ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه
اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى
تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تع مثل قام زيد وعمرو
ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد
العالم والشاعر والاديب فالصفة الداخل عليها حرف العطف
كالشاعر والاديب لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة
له بتبعية المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها
الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد
حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
لا يلزم ان يكون لعطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله
مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها
الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتاكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف

Marfat.com

وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تع
ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون
صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل عمدة
الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان العاقل
في مثل جاني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على
ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم
فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها
على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير
المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا
لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على
بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك

Marfat.com

يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال فلا يجوز ان
يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل
فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء
لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيد الم يكن
كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت
انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير
المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد
لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده
كقوله تع ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زايدة
بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تع فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد
لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد
ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح وانما عطف على
الضمير المجرور باعادة الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل

Marfat.com

ان لم يكن ضمير امتصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة و
ليس المجرور ضمير منفصل كما يجئ في المضمرات حتى يؤكد بالاول ثم يعطف
عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا
يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد
بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه
لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول

نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو
المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني
كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة
الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم
تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني
كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم
التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت
بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير
اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل
وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل

Marfat.com

فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر
فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل
بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل
مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف
عليه ويتخلل بينهما العاطف فلابد فيه من تحصيل مناسبة
بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع وباعادة الجار فى المجرور
ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف
عليه بتاكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه
كما فى المعطوف عليه والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز
له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ماقبله بشرط ان لا يكون
مايقتضيها منتفيا فى المعطوف وانما قلنا فى الاحوال العارضة له
نظرا الى ماقبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف لحترازا عن مثل
قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى
حكمه من حيث تجرده عن اللام فان مايقتضى تجرده عن اللام هو
اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود فى المعطوف واما نحو
رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين

Marfat.com

اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ
اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى
احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل
المعطوف عليه فلما وجب بناء المعطوف فى نحو يا زيد وعمرو لان
ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه
وعمرو مثل زيد فى كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه فى يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله
مضاف ومن ثم اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يجز فى تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب
عمرو الا الرفع فى ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير
الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على
ان يكون خبرا لمقدر ما على المبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة
على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة
منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير
فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب بقوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب
لانها اى الفا فى هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية
بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقض على تلك

القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل
الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى
اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى
للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد يطير انه الذباب
واذا عطف اى اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف
اسمان على معمولى هما بعاطف واحد وقال بعض شارحى اللباب
الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى اى
اماله الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولى هما واكثر
الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى
عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد
عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه
مختلفين اى غير متحدين بان لا يكون الثانى عين الاول وذلك
لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه
اذ العامل هو الاول والثانى تاكيد له وذلك العطف كما وقع
فى قولهم ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة ومن قول الشاعر
اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان
يحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة

لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء
فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل
يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز
في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وان في الدار زيد او الحجرة عمر يعني الا في صورة تقديم المجرور
وتاخير المرفوع او المنصوب لجيئه في كلامهم واقتصر الجواز
على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد
السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف
وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا
والله يريد الآخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض
الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع
يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا
او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن
السامع به تجوزا لما في المنسوب في قولك زيد قتيل قتيل فما

لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح ايضا
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب
اليه فانه ربما نسب الفعل الى شئ والمراد نسبته الى بعض
متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب تكرير
المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيدا اى ضرب هو لا من يقوم
مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او فى
الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل
الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع افراده رفعا لظن السامع تجوزا
لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا
ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد
النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته
وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع
الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة
والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع
اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح
متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا فى
النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص فى شرحه وهو

اى التاكيد لفظى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى
منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير
اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءنى زيد
زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير
اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكرير متصلا ويجرى اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى
هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير
الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة
كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى
محصورة محدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله وجمع واكتع وابتع
وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث فى حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول
كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة
من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعانى
ومعناها التاكيدى بالتامل الصادق فالاول اى النفس
والعين يعوان اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر

والمونث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلافا في ضميرها
العائد الى المتبوع المذكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها
في المونث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر
والمونث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر
العاقل انفسهن في جمع المونث وغير العاقل من المذكر والثاني
لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا المثنى
كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى
مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله
نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم
نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و
باختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع
بالمهملة والعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المونث
الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع
في جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون
بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل وجمع الا ذو اجزاء
مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان الكل ما لم تلاحظ افراده مجتمعة ولو تصور
اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء
بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد

Marfat.com

يكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل
ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه
لاحساً ولا حكماً في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا
كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد
ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت
انت نفسك فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده
بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل
اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه
فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو و
يقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد
بالفاعل واما وقع الالتباس في هذه الصورة اجرى
بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز
تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيده
المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس
والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمع بلا تاكيده

Marfat.com

نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد
بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل فليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني
ابتع واصمع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني
تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه
ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع
واخواه عليه اى على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اى
ذكر اكتع مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر
ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع اى بقصد النسبة اليه بنسبة ما
نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا تكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة اليه بل
تكون النسبة اليه توطية وتمهيدا للنسبة الى
التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل
جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله
مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه الى المتبوع
مقصود به وبقوله دونه احترز عن عطف البيان

من التبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق
الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء اتم بدا له
تاعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصود ان بهذا
المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذى بعد الامثل
ما قام احد الا زيد فان زيدا يبلى من احد وليست نسبة ما نسب
اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة
المقصودة بنسبتهما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد
قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا
ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا
فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب
الى المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق
الاثبات والنفى ويمكن ان يقصد بنسبته الى شئ نفيا نسبته
الى شئ اخر اثباتا ويكون الاول توطية للثانى وهواى البدل
انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل
البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما
مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال المبدل على
المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسالونك عن الشهر
الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة

في الاخير من قبيل اضافة السبب الى المسبب لا
فالاول اى بدل الكل مدلوله حد اول الاجزاء
لا ان يتحد مفهوما ما ليكونا مترادفين نحو جاني زيد اخو
واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل لا الذي عطف البيان الا بدل الكل
وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع
المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب اما الاتم ان المقصود
في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر ابدال الا الغلط
وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا
والحاصل ان مثل قولك جاني اخوك زيد ان قصدت نسبة الاسناد
الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان
وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة
له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد الى المبدل منه

فالفرق ظاهر والثاني اى بدل البعض نحو اعجبني زيد علمه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اى بدل الاشتمال نحو

الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث
يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته
وتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا لحماره
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة
ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط
بغيرهما اى تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل
منه او جزوه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزء من البدل
ويكون ابدال منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر
فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزء من فلكه بل هو مركوز فيه
مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد
برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن
مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم
يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدمه
فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط
ان تقصد اى ان يكون بان تقصد انت اليه اى الى البدل
من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير
البدل وهو المبدل منه ويكون بان اى البدل والمبدل منه

معرفتين نحو ضرب زيدا اخوك ونكرتين نحو جاني رجل غلام لك
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان
البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة
واجب ليلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل
وجه فانوافيه بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة
مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك
ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخولك
ضربته زيدا واخوك ضربت زيد اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيد لان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به
عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف
والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح
من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح ليس

من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل
اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن
الخطاب رض وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى عمر بن
الخطاب رض فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء
واستحملته فظننته كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل
البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره شعرا اقسم بالله ابو حفص
عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل
من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم
صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصله
اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع
فى ممثل ابن التارك البكرى بشر فان قوله بشر ان جعل عطف
بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم
تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما
ذكرنا فيما سبق فى الضارب زيدا وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا
وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه
وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا جمع
واقع حال من فاعل ترقبه اى واقعة حوله مترقبة لانزهاق

روحه لان الانسان مادام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق
المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك
البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف
اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به
ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف
بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك
تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا
حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا
جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد المبنى اى الاسم
المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق
ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى
لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى مناسب اى لاسم مناسب الاصل
وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة
المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل
صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما يتضمن الاسم معنى المبنى
الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او لشبهه
له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة
او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل ومشاكلته
للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضمر

فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف فى نحو ادعوك
او اضافته اليه كقوله قع من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع
غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف
من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام
بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب و
اعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل
كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف
ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقدما
وتاخيرا لايثار المتقدم ما مفهومه وجودى لشرفه والقاب
اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون
فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الواو فى
رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره
المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اى اخر المبنى لكن لا مطلقا

بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لاختلاف العوامل
نحو من الرجل ومن امرأ ومن زيد وهي اى المبنى والتانيث باعتبار
الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء اى فعان لا
على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها
ليست مبنية بل بعضها معربة ثمانية ابواب فى سائر الاسماء المبنية ولابد
لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء
الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك من
علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل
البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون
الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى
عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه
الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب من يخاطب
به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج
بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج
بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب
اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما

اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيدا وبالتقدم
المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه
متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه
لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان
ثمه موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في
ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره
قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس
ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في
حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر
بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو
كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند
الجمهور او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه
وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب

Marfat.com

والمجرور لقيامه مقام الظرف لقسام الظاليها فالاولان اى المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل
لمانع من الاتصال والثالث اى المضمر المجرور متصل فقط لانه لا
مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
ان شاء الله تع فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل
والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى
المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم
الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى
المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى
وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما
بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب
لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت
ضربتما ضربتم ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى
المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان جماعة والحرف
الاول اخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان
القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى

ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير
الفعل نحو انى انا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى
المنصوب المنفصل اياى اياى اياى اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه
الى اياهن وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامى مثال المتصل
بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك
الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون ضمائر
كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربتُ وضربنا
فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والمجموع المذكر والمونث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمونث واعطوا الغائب حكم المخاطب
فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك
بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا
المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة
فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل

Marfat.com

من الانواع الخمسة اثنا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها
ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا تلك الامور علالا ومناسبات
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعم المنصوب
والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو
كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة
شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم
ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي
للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد
ضرب وللواحدة المونث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر
نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع
والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد
مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر
نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا
مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي
الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة
مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مونثا اذا لم تكن مستندة الى الظاهر نحو قائم الزيدان

Marfat.com

كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف
فى ضاربان والواو فى ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان ياء فى
النصب والجر والضمائر لاتتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل
ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل
له والضمير باق على ماكان عليه فى الرفع فلو كانت ضمائر لاتتغير
الا ترى ان الياء فى تضربين والنون فى تضربن والواو فى يضربون
والالف فى يضربان لاتتغير فهما اى الالف والواو فى الصفة
حرفا التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير
المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا جل شئ الا لتعذر المتصل
اى لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اختصر فمتى
امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم
اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن
ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وبتركه
بفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله
لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا لامتناع
اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له
مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم

Marfat.com

بخلاف المنصوب نحو انني واياك او بكونه اى كون الضمير مسندا
اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى اى تلك الصفة
كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في
بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو
ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل
المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه
هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر ان مرجعه ما هو
خلاف الظاهر وهو زيد والا لاحاجة اليه واذا ارتفع الالتباس
بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه
لاطراد الباب وانما قال اسند اليه لكما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على
ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل
وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو التخصيص هنا
واياك والشر مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر
وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون
العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي
اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي
فاعلا لا تاكيدا لان لكان داخلا في صورة الفصل لغرض

Marfat.com

التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم
نحن وروى عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال
واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس
بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن
نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل
بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على
تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين
اعرف من الآخر احتراز عما اذا استويا نحو اعطاهما اياه حيث يجب
الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح
وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احتراز عما
اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعذر
المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بارادته
على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو
اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت
اوردته متصلا نحو اعطيتك باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياك
باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وانكان متصلا او نحو ضربك
اياه اذا اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بجر الاول بالاضافة
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير

المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمنفصل ولك
الفصل نحو ضربنى اياك للاعتداد بالفصل ولا اى وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين
منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقدم احد
المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى
لكراهتهم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو
اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او
اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار فى خبر باب كان اى خبر كان واخواتها
اذا كان ضمير الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه
كان فى الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا
لان عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد
قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب
الاتصال ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا
اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الاتصال مختار لان رعاية
الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول ولاكثرية فى الاستعمال
انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعده لولا مبتدأ محذوف
الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم
لولا انت لولا انتما لولا انتن لولاهو لولاهما لولاهم لولاهى

Marfat.com

لولاهما لولاهن لولا انا ولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا
لولا نحن الى اخرهما لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض
اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه
ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في
هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش
تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمولة على لعل لتقاربهما في المعاني فهنا ايضا الاخفش
تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء
اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء لتقي اخر الماضي
عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية نحو ضربني وتلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن
لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي
للاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن

Marfat.com

الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة
فيه اى فى المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن
وليت ولعل مخيرين بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات
البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن
اجتماع النونات ولحكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج
وحملا على اخواتها كما فى ليت ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت
من بين اخواتها لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها
خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة
على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف
وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون
لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر
قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل
نحو كنت انت المرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع
لكان الاختلاف فى كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدا أفرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة
ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع
المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم
اتسع فادخل فى ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب
وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس

Marfat.com

وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل
انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل
كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما
عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى
لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم
وذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله
بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ
والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة
حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف
من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده
خبره بدون الواو وحق الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واريد لفظ
قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود
ولا يبعد ان يقع معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق
مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من
الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية

Marfat.com

للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن
تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة يفسر
ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه
الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة معترض بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت
هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة
بعده فعلى هذا الولم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان
وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم
الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان
لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما
لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا
واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان
كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان
لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل
هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل
المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه
عن اللفظ باضماره لانسيا منسيا خلل كونه منصوبا لفعله

اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه
عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعرات
من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار معها مع كونه منصوبا
لازم كقوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه
قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد
تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تع
وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى
الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى
اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى
ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم
يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا
كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان
مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة
فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد
منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح
والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية
فلا يرد ضمير الغائب واشباهه فانها للاشارة الى معانيها اشارة

ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية
محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء
الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل
المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا
وجرا اى ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قد ما ليكون
الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة
الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيد لكل
واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال
الرفع والنصب والجر ومنه قوله تع ان هذان لساحران على احد
الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة
لانه لم يبن منها الا هي وذى وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر
ينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قد متا
على سائرها لقرعيتها وتى بقلب الالف ياء اوته وذه بقلب الالف
والياء هاء ابغير وصل الياء بها وتي وذهي بوصل الياء بها
ولمثناه اى مثنى المونث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا
يثنى من لغاته الا الكثرة وردها على الالسنة وتوهم
بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل
انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف
العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين

Marfat.com

لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب القياسي لا لقصد
الاعراب لورود علة البناء فيها ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث ولا مد
وقصر اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها
اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعرض
بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهى كلمة ها فهو ليس فى الحقيقة
منهما وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به
للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم
ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف
تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظ
موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهى اى حروف
الخطاب خمسة والقياس يقتضى الستة واشترك خطاب الاثنين
فرجعت الى خمسة مضروبة فى خمسة من انواع اسماء اشارة يعنى
المفرد المذكر والمونث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة
لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المونث يرتقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهى اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك
واذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا او ذاكما اذا اشرت الى مذكر
خاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين

Marfat.com

وعلى هذا القياس ذاك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثا
وكذا البواقى يعنى تاك الى تانكن وتيك الى تينك وتينك الى تانكن
وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك
فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ
ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وانما المتوسط لان المتوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل
من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا
الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك
وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولا لك
باللام هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان
يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذاك
وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط
بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء
وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر
وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى الحسى خاصة لا تستعمل
فى غيره الا مجازا على سبيل شبه لما ما عدا لها من اسماء الاشارة
فقد يستعمل فى المكان وغير الموصول اى الموصول المعدود
من المبنيات فى اصطلاح النحاة ما لا يتم جزء الى اسم لا يتم

من حيث جزئيته يعني لا يكون جزء اتاما ان كان جزء اتميز او لا يصير جزء
تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج
في كونه جزء اوليا يحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزء اتاما لا جزء مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزء امن المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزء الكن لا جزء اتاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة
معناها اللغوى لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة
مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد
بها معناها اللغوى لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا خروج مثل
اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن
ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال
الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزء الا مع هذه الجملة مشتملة
على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها
الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم
الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم
من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع

Marfat.com

الاخبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا اوغيره وان كان ضميرا اعم
من ان يكون للموصول اولغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول
عينهما بقوله له وصلته اى صلة ما لا يتم جزء الا بصلة جملة خبرية
او مانى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير
ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او
مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها
ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا
وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث ويكونان بالالف
فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر والاول على وزن
العلى لجمع المذكر والمونث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين
كاللاين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة
المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء
للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها فى جمع المونث
اشهر واللاتى واللواتى لجمع المونث وجاء فى اللاتى اللات
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء
والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته
وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل
ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث وأى

معنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وايّة
بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذو الطائية
اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى
والتى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها
والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعها بمعنى الذى او التى
او المثنى او المجموع والعائد المفعول اى العائد الذى لا يتم الموصول
الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا
كان فاصلة الآية عمدة نحو قوله تع الله يبسط الرزق لمن يشاء واعلم
ان النحاة وضعوا ابابا يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من
المسائل وتذكيرهم اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى
فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار لا بد له من تذكر
كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار
فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب
فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة
الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست بصلة للاخبار
لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى
او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع

المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى
موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرها اى لكلمة الذى
واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن
اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت
مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها
فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه فى
هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له
فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير اللذى
واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت
الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام
فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها
فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ثم
ان يوخذ اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من
المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة
الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وعسى
وليس لا يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن
زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كسين وسوف
وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد فى جملة

Marfat.com

سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت
معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى
تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم
وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اى من اجل انه
انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى
فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة
بالذى وتاخير المخبر عنه خبر الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذى عن زيد بدون
العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة
او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذى ضربته
زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول
فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى
عن دق القصار بدون الثوب لانه يودى ان يعمل الضمير الذى
جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوت بخلاف الذى
عجبت منه دق القصار الثوبَ وكذلك امتنع فى الحال لان الحال
يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة
فى موضعها بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها
اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك

Marfat.com

عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير فلذلك امتنع في
الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد
ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد
ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى
المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول
بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة
نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما
موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد
نحو مررت بما معجب لك اى شئ يعجبك واما بجملة نحو شعر
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ
تكره النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ
المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيأ
وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك
اى تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو
من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب
وموصوفة اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من
غيرنا حب النبى محمد اياانا اى شخص غيرا وبجملة نحو من جاءك قد
اكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة

واى المذكر وابة للمونث لكن فى ثبوت الامور الاربعة واشتقاء التاء
والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو
ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها اللص
كمن قال لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى
الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم يسأل
عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة
هى اى كما من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى
الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان
وذو الطائية وانما عربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد
التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا
كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اى ايهم
هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد
شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت
على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض
ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة البنائية مثل يا ايها الرجل كما استثنى
الفى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى المنادى ان كل ما يقع

بنادی مفردا معرفة فهو مبنی وبناء الموصوفة لهذا فلاحاجة الی
الذکر ثانیا وفی قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه
ما الذی علی ان یکون ذا بمعنی الذی فیکون المقدیر ای شیء الذی
صنعت ای صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعکس وح
جوابه رفع ای مرفوع علی انه خبر مبتدأ محذوف کما اذا قلت
الاکرام ای الذی صنعته الاکرام لیکون الجواب مطابقا
للسؤال فی کون کل منهما جملة اسمیة والوجه الاخر ان
معناه ای شیء وههنا عبارتان احدیهما ان ماذا بکمالها
بمعنی ای شیء والثانیة ان ما معناه ای شیء وذا زائدة و
الظاهر ان مودلهما واحد فان معنی قولهم انها بکمالها بمعنی
ای شیء انه لیس لکل منهما معنی بالاستقلال لکون کلمة
ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما ای شیء وح جوابه نصب ای
منصوب علی انه مفعول لفعل محذوف کما اذا قلت الاکرام
لیکون الجواب مطابقا للسؤال فی کون کل منهما جملة فعلیة
ویجوز فی الاول نصب الجواب بتقدیر الفعل المذکور وفی
الثانیة رفعه علی ان یکون خبر مبتدأ محذوف ولم یعتبروا
المص لفوات المطابقة بین السوال والجواب اسماء الافعال
ماکان ای اسم کان بمعنی الامر او الماضی الذین هما من اقسام المبنی
الاصل فعلة بنائها کونها مشابهة لمبنی الاصل فما قیل ان

انتضح وآذى بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
الحالى لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع
الحالى مثل رويد زيدا اى امهل مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذاك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم
اى بعد ذاك مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل
قال الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بشئ اذ المعرفى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله
لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى
الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان
يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على
التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق
من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال
سيبويه هو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام
وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا يا ول بعضهم قول سيبويه

بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى
فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا لمعرفة كفجار
بمعنى الفجرة والفجور قال الشارح الرضى هو على ما قيل مصدر
معرفة مونث ولم يقم لى الان دليل قاطع على تعريفه ولا
تانيثه وحال كونه صفة لمونث مثل يا فساق فاسقة
مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته
له اى لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظ واما عدلا
فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال و
معول المبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى والذى ارى
ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل
لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن
النوع الذى ذاك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء
الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من
الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان
ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان
وقوله مونثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك

كقطام علما للونث وغلاب لك مبنى فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته
فعال بمعنى الامر عدل وزنه معرب فى استعمال بنى تميم الا ماكان فى
آخره اى الا فى فعال علما للاعيان يكون فى آخره راء فان بنى تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين مؤنث
الراء وغيرها بل يجعلون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه
الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير
فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك
طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية
ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول
مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل صه وصه
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على
ماكانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء
افعال وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى
له كقول المتندم او المتعجب وى وح لا يقدر ان يحكم عليه
بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا
قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن
نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت

Marfat.com

به لاجل حيوان اما الزجر اوالدعاء اوغير ذلك كما اذا قلت نخ لناقة
البعير وج ايضا لايقدران يحكم عليه اوبه وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل
الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى اوعند اناخة
البعير نخ اوغاق صوت الغراب فهي فى هذه الحالة ايضا مبنية
لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها
والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير
نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكر حاتى باب الاسماء لاجرائها
مجراها واخذها حكمها وبنيت بجريها مجرى ما لا تركيب فيه من
الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على
لسان الانسان تشبيها بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى
من الاصوات الغير المنقولة اوصوت به البهائم يعنى مثلا اى
لاناختها اوزجرها اودعائها اوغير ذلك وانما قلنا مثلا لان
المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو
للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
ولو اكان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها
فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب

والثانى كبخ مشددة او مخففة عند ناخة البعير ولم يذكر المص القسم
الاولى وهو ماكان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير
قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم لك اولى لكونه
صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا
يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى
فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية
وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان
بين جزئى كل احد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة
على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيأة تركيب
احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيأة
التركيبية التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة
التركيبية التى فى تابط شرا النسبة التعلقية التى تكون بين

Marfat.com

الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيب احد جزئيه
مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيأة تركيب احد شطرى
جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود
طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثانى حرفا اى حرف عطف او غيره
بنيا اى الجزءان الاول لوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس
محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله
خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل
حادى عشر ولخواتها يعنى اخوات حادى عشر من ثانى عشر الى
تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر وانما
اوردت مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا المركب سواء
كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل
المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثانى فيه لا يتضمن الحرف
لانه لا يراد به حادى وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق
منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا اردوا ان ياخذوا مثل
ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان

صيغة فاعل لاتسع حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها من احد
الجزئين اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا
من احد عشر المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد
من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن
حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف
العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى
هذا القياس الحادى والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو
وحذفها الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن
بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف
لسقوط النون والا اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الثانى
مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى
الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف والافصح
اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح
اللغات وفيه لغتان اخريان اخذ بهما اعراب الجزئين
معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخراهما
اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى الكنايات
جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين
بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام

على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا والمراد بها
ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا فى باب المبنيات
ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح
به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض
لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناوها لكونها
موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة
لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناوها لانها فى
الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه
وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل
بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء
كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية
عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اى للكناية
عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة
واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا
ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخرج خلوه عنهما رجح البناء
الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كاين وانما بنى لانه كاف التشبيه دخلت على اى واى كان

Marfat.com

فى الاصل معرب لكنه انحى عن الخبرية معناها الافرادى وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره
نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون
مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فرتبته فى البناء منحطة عن
اخواته لهذا لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة
معنى الاستفهام مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل
عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط
العدد وهو من احد عشر الى التسعة والتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزها اولى لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم
الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجل عندى وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة
اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما
جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا
ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعية
مميزها كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما
اى فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل
ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى
الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته
جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم

اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب
من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله
تعالى سل بني اسرايل كم آتيناهم من اية بينة استفهامية
وخبرية ولها اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر
الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلا
والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من
انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما
لو قال كلتاهما لكان اوفق لما ثبت الاستفهامية والخبرية
فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل
واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل
منا اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعد فعل او شبهه لفظا
او تقديرا غير مشتغل عنه بضمير او متعلق ضمير فهو من حيث هو كذلك
كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل
وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم ضربت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد
المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم
رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول

المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم
من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل
قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقد ربت
بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث
ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب
وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من
هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم
درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا
ضربت وعند كم رجل اشتريت فجر ور بحرف الجر او الاضافة وانما
جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام
لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار
عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة
مستحقة للصدر وهو الا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا
فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف
بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فرفوع اى فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا
نحو من ابوك وهذا ابنو على ما ذهب سيبويه فانه يخبر
عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه

فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل او لا دخل تحت قاعدة
النصب باعتبار اعمال الكائن فيه ودخل في قاعدة الرفع ثانيا
لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل كم
في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة لسائر الاستفهام
والشرط بمعنى انه تتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل
واحد منها وهي من ما وايان واني ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة
الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فلك يتاتى فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمر امرر وغلاما
من تضرب اضرب ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل
للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان
وكيف واني واذا ان لم تخرج عن نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة
على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية وتقع

Marfat.com

اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على
شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام
محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى
عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به واما اى فيناتى فيه
الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على
تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت
كائن مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل
بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم
قائم وفى مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعنى فيما احتمل الاستفهامية
والخبرية ذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها او
مثل تمييز كم عمة اى بما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل
ان تعتبر الاوجه الثلثة فى كل احدها رفعه بالابتداء والاخران
نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله
منصوبا معمولا على حسبه الى الكثرة وجوه النصب ولا يخفى ان
هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر فى
مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت
او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى

على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق
تاخيره هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك واما النسخة
الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يمجو جويرا
وتمامه قد عاء قد حلبت على عشارى القدعاء المعوجة الرسغ
من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها
لكثرة الخدمة صارت تلك او هذا خلقة لها نسبها الى شوه
الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت
كارها لحلبتها مستنكفا منها فحلبتنى على كره منى واختار
من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ
فى الذم من خدمة الاناسى والعشار جمع عشراء وهى التى اتى
على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع
بسهولة ففى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة اشارة الى
رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على
سبيل التهكم كانه ذهل عن تكبة عدد عماته وخالاته فسأل
عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير
من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت
المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير
فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره
قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير

ارتفاع عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط
عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عنه رفعت
خالة وقد عاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما
وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية
فى مثل كم مالك وكم ضربت اى فى كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك واخبر عن كثرته
فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك
او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا لكم درهم او دينار
مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره
واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته
فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك
اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة
ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذ كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان
للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه
لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا
او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها

Marfat.com

عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا
منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف
المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب
مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف
هى اليه فلما حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت
لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف فى الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم بجر النقصان كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت
وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز
فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب
قال الشاعر نشعر فسأغنى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين
ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة
فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو
الحق واجرى مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير
وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن
غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه
كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو

افعل هذا الاغير وجاني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدها
وذلك لجري مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف
الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات
وقد جاء ع اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى
مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل اخ ع
نجم تضئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لانها غالبا الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة
الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى
الجملة والاشهر بقاءها على بناءها الشذوذ الاضافة الى المفرد
ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل
اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك
لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد

Marfat.com

المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى
نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا
كثر فى الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور
المتوقعة وقد استعملت فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها
اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت
حرف الشرط فهذا علة لخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى
الشرط فيها الختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم
تاصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة
عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاة
بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد يلزوم المبتدا غلبة
وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها
فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل فى اذا
هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره
لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان
مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل ولاقربا الى التحقيق

انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى
خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان
اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها
عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه
لفاجأت لا مفعول به والا لم تبق اذا ظرفية بل تصير اسمية
بل المفعول به محذوف اى فاجأت فى زمان وقوف السبع
او مكانه اياه اى السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك
اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن
معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت
اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى
وبناؤها لما مر فى حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجئ
للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم
ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها
على معنى الشرط المقتضى لاختصاصها بالفعلية مثل كان
ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجئ للمفاجاة نحو خرجت
فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المص ومنها اين وانى نحو
لمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط
وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد
واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاءنى زيد

بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما
اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج الخروج
ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال
ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير
مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا
ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال شئ وصفته
فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين
وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو
وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما
تجلس اجلس اى على اى هيأة تجلس اجلس ومطلقا
عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم
فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل
كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال
جيء به كيفما ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا
لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول مدة
اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ
او منذ يوم الجمعة اى اول مدة زمان عدم رويته يوم الجمعة

Marfat.com

قيلهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد للمثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبناهما اى اول مدة عدم رويته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اولا المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل قيلهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رويته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابه او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذانك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما

زمان مضاف الى الجملة الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما
فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى
هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين
مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما
بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبر ما بعدهما اي خبر كل منهما ما
يقع بعدهما خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما
بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك
ما ذيومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما
اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح
عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما
من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من
الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدَنْ بفتح اللام والدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدُ بفتح
اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد
بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف
وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال
عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه

ولا يقال المال لدى زيد اولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها
ان تجر بها على الاضافه نحو المال لدى زيد وقد ينصب فى بعض
لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها
بنون التنوين فى مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت
ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح
القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف
المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة
وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط للذى هو اسم فعل فهذه خمس
لغات كلها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان
الماضى المنفى وقوع شئ فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية
نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها الاخت المخففة وقيل حملت على اختها عوض ومنها
عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل
اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه
وقوع شئ ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا ارى عوض
وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد
بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الدهرين
ومعنى الدهر العائض الذى يبقى على وجه الدهر والظرف
المضاف الى الجملة والى الكلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها

لاكتسابها البناء من المضاف ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تع
يوم ينفع الصادقين وقوله تع ومن خزي يومئذ فمن قرأ بالفتح ويجوز
اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب
المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم
او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظرف المضافة الى الجملة نحو اذ
وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظرف ويجوز اعرابهما
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا
باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم
وضع بوضع جزئي او كلي لشئ متلبس بعينه اى بذاته المعينة
المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيد بهذه
المعلومية والمعهودية اذ اوضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له
اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة وقوله
ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
وهي اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا

Marfat.com

وجعله آلة للاحظة افراده ووضع لفظا بازاء كل واحد من تلك
الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لانه
الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم
الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا
المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء
هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة
من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا
معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد
هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام
وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع

والخامس ماعرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ماد خله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة
لتحسين اللفظ واليم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل
من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذ قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذ اصل يا رجل
يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور
الخمس المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها
بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة
الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول
والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة
ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها
اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا
الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل او الشبه فهو
مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى اضافة
معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف احترز به
عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد
تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن

عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا
او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن والبنت فهو كنية
والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم
ما وضع لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال
فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع
معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره
اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك
الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع
واحد اي تناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما
اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال
واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث
اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت
انا لم يلتبس بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم
ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من
اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم

والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف
المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف
الى احدهما فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه وبهذا
ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف
اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكرته هو مذهب سيبويه
فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى
لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو لك
فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية
احاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هى
المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب
به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل
واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل
عن معدود بن معدود بن يجاب بالاثنين وهكذا الى

سالا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
لا خلاف في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة
وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار
معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين
ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط
اصولها الى اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق
تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع
او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين
او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين واثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومونثة ومفردة و
مركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة
اثنتان وثنتان في مفرد المونث وتثنيتها على ما هو القياس
وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث
الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر يد ونها
لجمع للمونث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة
ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ويقول اذا جاوز
عشر احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احد

عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المونث نحو احدى عشرة امرأة على
الاصل بتذكير المذكر وتانيث المونث وغير الواحد الى احد واحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر
نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المونث نحو ثلث عشرة
امرأة ابقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني
في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة
الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما
من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول
على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة
فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من
التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على
ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المونث لانه لما وجب تذكير
المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو
عدم الفرق بين المذكر والمونث وتميم تكسر الشين عند
التركيب في المونث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع
فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في
ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة
الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرين

Marfat.com

المنصوب محلا بمفعولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اى فى المذكر والمونث من غير فرق وهى
عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى وعشرون فى المونث
ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة
العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عداهما فقال ثم بالعطف
اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ
ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان
وعشرون فى المذكر واثنتان وعشرون فى المونث ثلثة
وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المونث هلم الى التسعة
وتسعين بل الى التسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة
وتسعين مائة والف فى الواحد مائتان والفان فى التثنية
فيهما اى فى المذكر والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما
زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد
عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة
ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول
مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان واثنتان ومائة

وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائه واحد عشر رجلا
او احدى عشرة امراة ومائه واحد وعشرون رجلا او احدى
وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون
امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة
وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا الحال في
تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في
الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني
عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة
عشر وجاز اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدى كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا
حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاني القاض اذا حذفت
الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعيت زيادة
استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز
كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته
لانها مفتوحة الا واخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان
حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من
الثلثة لانه لا تمييز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط لانه

Marfat.com

مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنون لما كانت مجموعا ليطابق المعدود العدد
الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة
حين يميز وابها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات
او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر
السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات
ولا تجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة
مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي المميز المجموع بالالف
والتاء بعد ما تعود المجئ بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
منصوب مفردا ما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا
يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها
اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم
كرهوا ان يصير الثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة
عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج
ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
وانما جوز ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيئا واحدا لاطراد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار

Marfat.com

منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلا وميز
مائه والف وميز تثنيتهما وميز جمعه اى جمع الالف وانما
لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع
ميزها فى الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال
ثلثة لا الا فرجل بخلاف التثنية فانه يقال مأتا رجل
مثل الفا رجل بخفوض مفردا لانه لما كانت مائة والف
من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون ميزهما على طبق
ميزها لكنه لما كانت الآحاد فى جانب القلة من الاعداد
والمائه والالف فى جانب الكثرة منها اختير فى ميزها الجمع
الموضوع للكثرة وفى ميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
واذا كان المعدود مونثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظه
الشخص اذا عبرت بها عن المونث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مونثا كلفظة النفس اذا عبرت بها
عن المذكر فوجهان اى ففى العدد وجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا
بالمعنى ولا يميز واحد واحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان
بميز فلا يورد الواحد مع ميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان
معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون

مميز لهما على تقدير تذكير التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون تمييزا على تقدير
ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة
والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان المميز مفردا وعن
الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل
يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فيذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد
مغن عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه
مثنى يغنى عنه لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
قلت لما التزموا الجمعية فى مميز سائر الاعداد ينبغى ان يعتبر
فيما لم تتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا
يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد والاثنان استغناء
بلفظ التمييز اى بجواهر حروفه المصورة بهيأة خاصة القابلة
للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة الاثنينية اعنى
حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر
الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن
ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التى هى اخف
على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنى رجل وذلك
الاستغناء انما يكون لافادته اى لافادة لفظ التمييز النص

Marfat.com

المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد
ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما
افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد
على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك
المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله
الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره
الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثانى اذ ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية فى المؤنث على
هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث
لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل
منها فتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد
من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذ لا وقوع للمرتبة
الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانى فى المؤنث تلك
من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى
للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى

Marfat.com

المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وتلك الثانى عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل
من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين فى
التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما
للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد
مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا
فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار
تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف
اضافتيهما قيل فى الاول اى فى المفرد من المتعدد المقول
باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة
اى مصيرهما الى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف
اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من
المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة
الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك

Marfat.com

مستبعد جدا او تقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى
عشر احد عشر بإضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى
واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار
الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول
لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا
المعنى حادى لحد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب
استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا تقول الى
تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول
لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزء ان الباقيان
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمونث
ذكرهما بعد باب العدد لاجرار مباحثه الى ذكر التذكير و
التانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى
وتعريف المونث وجودى المونث ما فيه اى اسم كان
فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك
العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كزينب
اذا لحرف الرابع فى المونث فى حكم تاء التانيث ولهذا
لا تظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية
او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار
ونعل وقدم وغيرها من المونثات السماعية والمذكر

بخلافه اى اسم متلبس بمخالفة المونث اى لم يوجد فيه علامة
التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم ذى وتى وزعم انها
للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغته موضوعة
للمونث مثل هى وانت وهواى المونث حقيقى ولفظى فالحقيقى
ما اى اسم بازائه اى فى مقابلته ذكر فى جنس الحيوان كامراة
فى مقابلة الرجل وناقة فى مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى متلبس
بمخالفة المونث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان
بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى
لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه
كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث
اللفظى تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم يورد مثالا للمونث اللفظى الحكمى كعقرب
لقلته وواذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اى الى المونث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا
فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا اذا كانت
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى
فانه لك الاختيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار

بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع
الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس
طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق
التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمرة اذ ليس فيه
ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى
المونث الحقيقى او ضمير المونث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر
غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة
الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا
لكان احسن استيفاء الاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل
ايضا لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول حضرت
القاضى امراة وحضر القاضى امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع
اليوم الشمس الا اذا كان المونث الحقيقى منقولا عما يغلب
فى اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل
يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم
ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب
نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان
جمع المذكر السالم لم يخل تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء كان واحده مونثا

نحو اذا جاءك المومنات او مذكر نحو جاءت الرجال حكم ظاهر
غير المونث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به
وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكور
العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا
جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا
ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن
فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة
نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعني الواو لكونها
موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير
النساء وما يماثلها في كونه جمع المونث وان لم يكن
من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع
للمذكر غير السالم فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا
بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما في
جمع المونث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في
جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير
كالرجال فيرعى حقه فاجرى مجرى المونث وفي الحواشي
الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع
غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعملها
في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان

Marfat.com

عقولهن تجرى مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اى آخر
مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة
قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم
من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او يلى مفتوح
ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب
والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولو يعكس لكثرة التثنية وخفة
الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى
الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم
الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده
او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة
لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور
ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه
غاية ما فى الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين
الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد حتى
الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس
جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى

قلنا لحق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية
الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بها
الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح
خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين
مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة
باسم الاب ادعاء القوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتبار فيكون معنى
الابوين للمسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة
الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرأ ايضا
بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع
لكل واحد منهما حقيقة ويأول بالمسمى به ليحصل مفهوم
يتناولهما فيثنى باعتبار قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام فى جواز تثنيه بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما
وهو الذى اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا
الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها
فزيد مثلا اذا كان علما لكثير يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى
ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر يأول بالمسمى

Marfat.com

بعد ثم ثنى وجمع وردّه بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام كثر
استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا
البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه
ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقته علامة التثنية فى بعض
المواد مما يتطرق اليه التغير اراد الخصاف ان يبين حكم
ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى
فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف
مفردة لازمة ويثنى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه
محبوس من الحركات والقصر الحبس انكان الفه منقلبة
عن واو حقيقة كعصوان او حكما بانكان مجهول الاصل ولم
يمل كالوان فى المسمى بالى وهو تلاثى اى والحال ان ذلك
المقصور تلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من
الرباعى والتلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا لاعتبار الاصل
حقيقة او حكما وخفة التلاثى بخلاف ما فوقه حيث كان رجحة الثقل
الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بانكان الفه منقلبة
عن ها حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بانكان مجهول
الاصل او عديمه وقد اميل كعيان فى متى حيث جاء
مما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا الصلية كانت

Marfat.com

الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه مقلوبة
بالياء لاعتبار الاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتحقيقا
فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية
اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في
الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد
القراءة او للمتنسك من قراء اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض
العرب قلبها واوا فحوقراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى
منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين
احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان
لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه
وربما صحت فقيل حمراوان وحكى المبرد عن المازني قلبها
ياء فحوحمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم تكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته
للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصليه ككساء
ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاء هما لان الهمزة في الصورة

Marfat.com

الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية
فشابهتا همزة قراء فتثبت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما
قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية
فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفة
الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال
فى رداء الارداء ان بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور ردايان
بالياء فكان ينبغى ان يقول الصرف الا فى وجهان
بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى
الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمقنع
واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غيرها وقع
فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء او محذوف
نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة
اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة
وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان تحذف
عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان فى خصيان واليان على خلاف
القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها

فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد
تاء التانيث لا تقع فى حشوة وقيل خصى الى مستعملان وهما
لغتان فى خصية واليتة وانكانتا اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له
قاعدة بل وقع على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا
اتى فى بيانه بالفعل الماضى المجموع ما دل اى اسم دل على
جملة احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك
الاسم بحروف مفردة اى بحروف هى مادة لمفرده الذى
هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون
تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفردة اما متعلق
بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى
قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم
من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع

واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا
فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة
خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس كالافراد
فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله
بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة تخرج اسماء
الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده
التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح
بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت
انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم
الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين و
هو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه
لا ضير فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح
وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع
التى لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء
وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس
او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد ان بالصورة جمع

لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة
ثقل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى الجمع نوعان صحيح
ومكسر والصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون المذكر وتارة
المونث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اى آخر مفرده واو مضموم
ما قبلها فى حالة الرفع او ياء ملسور ما قبلها فى حالتى النصب و
الجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل
ذلك الملحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه
اى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل
من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه ولا كثرة فى
الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او
على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم
من الجدار ان كان اخره اى اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون
جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب

Marfat.com

والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء
لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين
وانكان اخره اى اخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا
اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى
بعد الحذف ماقبلها اى حرف كان قبل الالف على
ماكان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف
مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى
النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذف الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته
جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته انكان ذلك
الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر
علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث
لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل
كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع
هذا الجمع واراد بالمذكر مايكون مجردا عن التاء ملفوظة
او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو

Marfat.com

والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون
بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو رقاء
وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان
علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو
والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة
التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها
وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر
الصحيح انكان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه
مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم
الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستوفى صيغة
الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المونث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر
حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم
يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته
على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان
فعلى اى مذكرا غير مستوفى تلك الصيغة مع المونث بل
يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى
مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق

Marfat.com

بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان
فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتا
وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع
المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور و
امراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون كذا بالالف والتاء
فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا
مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان
فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة
اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء
لزم اللبس وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة كما مر
فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة
بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض
بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل
وعدم كونهما علما اوصفة وقد ادرج صاحب اللباب
بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ
منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها
ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه

Marfat.com

للمونث اى الجمع الصحيح المونث ما لحق اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده
الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المونث انكان
مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر ان يكون مذكره
اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون
فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء
التانيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات
فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس
والاعطف على قوله انكان صفة اى ان لم يكن المونث
صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار
الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى
شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء
المونثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها
غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها
مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث
لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير
اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة
فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء
واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر

Marfat.com

من تغير تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل
مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية
واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فاعم
ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة
الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله
بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال واقراس
او اعتباريا كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة
وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس
وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كاقراس جمع فرس
وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعله كارعفة جمع
رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان
كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر
انهما اى جمعي السلامة المطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان
والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تع
ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه

Marfat.com

على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيد له او بيانا لنوعه
او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية
والعالمية ومثل ويلا له وويحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون
مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى
المجرد سماعى اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى
كتب التصريف ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى
المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياسى اى قياسى
كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل
ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته فى علم
التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه
حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وحال كونه
غير اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام
عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق
بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما سيجىء
الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر
عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا
فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجىء حكمه ولا يتقدم معموله
اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان شيئا

Marfat.com

مما فى حيزان لا يتقدم عليه فلا يوا عجبنى عمر اضرب زيد
ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم
فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فى التثنية والجمع قياسا على
الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر
والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة
الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل وللمفعول والصفة المشبهة
لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه شبهة
وجها ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه
اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة
الى اعتبار قيد الاستتار على حد يخرج مثل ضرب زيدا
حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا
ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيد لان النسبة الى فاعل متأخر
متأخرة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف
الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى
مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله
الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان
مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل
نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب

Marfat.com

التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف
قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل لام
التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا تدخل على المصدر
المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فى ما بين شئ وبين
المقدر به قيل لم يات فى القران شئ من المصادر المعرفة
باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف
الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا
مطلقا صار فاعلا من غير اعتبار ابدال من الفعل فالعمل للفعل
من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر اذ لا يجوز اعمال
الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا
وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا وافعا بدلا منه اى
من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له
وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل
الفعل بالاصالة وعمل المصدر للنيابة به وقيل عمل المصدر
للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وجهان وانما
فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا
وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل
المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر

Marfat.com

فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء
اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا
ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل
ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ
ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث
تجدد وجوده له وقيامه بمقيد باحد الازمنة الثلثة قال
المص فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدث
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله
لمن قام به يخرج عنه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع
ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به وللحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون
موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له
من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر
كالزيادة فيه وموضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع
لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فيخرج له لمن
قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل
مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص

واستدفع اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسنده
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام
به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى
الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له
مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير
يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه
حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام الفاعل وفى ترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماشر
واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثى لمن قام به لا على هذه
الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته
اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثى على زنة فاعل ومن غيره
ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع
المعلوم بحيراى مع ميم مضمومة موضوعة فى موضع حرف
المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا ومع كسر
ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما فى يتفعل
ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف
المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف

المضارعة المفتوحة ولواقيم متفاعل مقام مبتغفر كان مثال
الكسر الغير الواقع فى اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل
من قسمى الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر ايضا مثال ويعمل
اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا
لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول
واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان
متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى
الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى
الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا
بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال
فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه
المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من
ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال
ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى
كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك كانه موجود
الان وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه

اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او
ذو الحال المقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه
نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب
ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف
النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما
شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما
قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضي اى للزمان
الماضي بلا استقلال او في ضمن الاستمرار وارید ذكر مفعوله
وجبت الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى
اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد
ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب
اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال
او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى
تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من
قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان
اى لاسم الفاعل معمول لغير ما اضيف اسم الفاعل اليه
فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل

نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر
فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت
بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ثم عدل
عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما
وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث
يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه
كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم
بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل
اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان
يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو
زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب
عمرا الان او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب
ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما
وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا
مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروط

Marfat.com

لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي
التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون
عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى
والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على مفعولية بخلاف
ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف
تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين
الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من
قرأ المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على
تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقو العذاب بالنصب
فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة
بما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل
اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث
وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها
الضرب واعتبار اقامة من مقام ما مامر فى اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة
من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق

Marfat.com

من فعل الموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم
المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من
الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى غير الثلاثي
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة
وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الزاء وامره اى شأنه وحاله
في العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله
باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم
الفاعل اى مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل
بمعنى الماضي ايضا نحو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان
هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطًى غلامه
درهما الان او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امر
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع
وتذكر وتونث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل
واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل
لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء
او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يتق رحيم الا من رحم بضم الحاء

Marfat.com

اى صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون ذلك بحسب اصل الوضع فيخرج
عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة
الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من
الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا
على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف
منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر
محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم
المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة
به ولكون عملها المشابهتها اياه فيما ذكر لحسن وصعب وشديد
وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى
الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر
فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها
قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل
عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام

Marfat.com

او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف
او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول
اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه
الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى
فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من
ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى
الاقسام الحاصلة من قبل قال الرفع فى المعمول على الفاعلية اى
الفاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول
الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل
معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين
وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون
تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى
الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى
المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى
مفصل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا لحسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا
التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها

Marfat.com

لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا
وجرا وكذا اى مثل هذا التركيب فى كونه امثله ثلثة حسن
الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه
اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول اوجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف
اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه
لصفة ذات اللام لحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول
تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى
والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام
الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه
وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين
منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان
احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى الضمير الموصوف بواسطة اوغير واسطة مثل
الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين

او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او
بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان تكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل
الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى
وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره
فى الصفة لكنهم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة
وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة
تشبيه عكس المعهود من الاضافة واختلف فى صورة
كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مما حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر و
الكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة وشبهه الاستقباح
انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى
الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على
اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ويتعرض لاعظمهما
مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما
استكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول

شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين والبواقى
من الاقسام الثمانية عشر التى خرجت عنها الاقسام الثلثة
المذكورة وهى خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها
اى من تلك البواقى لما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن
الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه
بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن
وجه بجره واما فى المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه
فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر
الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها
احدهما فى الصفة والاخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن
وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير
المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجه
وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها
قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير
غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول احتيج الى قاعدة
يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة
بها فلا ضمير فيها اى فى الصفة لان معمولها صار فاعل لها
فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة

ح كالفعل فكما ان الفعل لايثنى ولايجمع بتثنية فاعله
الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لاتثنى ولاتجمع بتثنية
معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب
وتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث
انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه
او حسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية
مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا
الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو
وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين
اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول
الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل
المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم
ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول
مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام
الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب و
مضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا
متعديين لايجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد

معطى اياه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه
مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وذلك اى
مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق لـ
اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل
او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل
اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى
اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف
اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر
اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج
اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى
اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى
للمونث وانكان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر
لكونهما فى الاصل لخير وشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال

Marfat.com

وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم
التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليمكن
بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد
فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها
يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى
المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل
ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى
مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه واما
من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اى
من ثلاثى مجرد ليس بلون كما شهد ظاهرى لا نه ربما
اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور
فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد
ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا الدليل انما
يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل
التفضيل وهو ذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر فى الصفة
والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس

فان افعل اشتق من ثلاثی مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل
فان قصد غيره اى غير الثلاثی المجرد بان يراد ان يدل على ان
لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير الثلاثی المجرد
باشد ونحوه مثل هو اشد منه استحرجا مثلال للثلاثی
المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث
قيدنا العيب بالظاهری لايرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد
انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل
فانه لافرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه
فی نحو احمق من هبنقة والجواب بان المراد بالحمق مايبدو من
اثر البلادة فی الظاهر كما حكی عن هبنقة من تعليق خرزات
وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويله فسئل
عن ذلك فقال لااعرف بها نحوا ولا اصل وتقلد ذات
ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخی انت انا فمن انا ففيه
شائبة من حمق هبنقة فانه يقتضی جواز اشتقاق احمق
من حمق لايكتفى بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق
اجهل وابلد ممن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل
الشذوذ ولايقول بذلك عاقل والشارح الرضی عد احمق
من قبيل ابلد حيث قال وينبغی ان يقال من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان

Marfat.com

إلا من فلان وأخوه وقد اسمه اى القياس الواقع فى اسم
التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل
منهما قياسا مطرد الكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء
للمفعول على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر من
هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا
القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه وهى استعماله بالاضافة او من او اللام على
سبيل الانفصال الحقيقى فلا بد من واحد من هذه الثلثة لان وضعه
لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو
المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام
فهو فى حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين
المفضل عليه مذكور قيل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص
افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه
افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام فى اكمل التفضيل
الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس
او من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد افضل من عمرو
والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية

بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه
عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يوفى مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ او انه من مع مجروره اى
اكبر من كل شئ فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اى احدهما زيادة
موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اى على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم ولا يلزم
تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر
لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر
المفضول فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان
خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله
هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم
العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه
فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى
ان تقصد به زيادة مطلقة اى ثانى معنييه زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف

اليه وحده يضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح
اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط
كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم
افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه
الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوته يوسف
وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما
سواه وهو مختص ببعد اذ لا نهاية منشأة او مسكنة
ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى
يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الانفراد اى افراد اسم
التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير
وان كان الموصوف مونثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه
يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير
فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى
مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان

Marfat.com

افضل الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان
فضليا هن والهندات فضليا تهن لمشابهته مافيه الالف
واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل
المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرى
باللام منه فلابد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم
التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو
امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل
عليه بعدهما واسم التفضيل الذى يستعمل بمن مفرد مذكر
لاغير اى لاغير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع
والتانيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر
فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه
يعمل فى المضمر بلاشرط لان العمل فى المضمر ضعيف لايظهر
اثره فى اللفظ فلايحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل
لانه لاينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بل ان وجد بعده مايوهم ذلك فافعل دال على الفعل
الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى

Marfat.com

اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والجار والمميز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة
من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والمميز ينصبه
ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو طاب زيد نفسا وانما لم يعمل الرفع
بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم
يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله
ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى
ولا يجمع ولا يونث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا
يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا
سببيا هو فى اللفظ لشئ معتمد على ما قبله بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ
وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار
تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر زائدا على نفسه اى نفس
ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا
عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة
لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ
الذى ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب

Marfat.com

المشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار
عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان يكون فى اللفظ تابعا للشئ وفى المعنى لسببه ليحصل له ضما
يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر
عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم
الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات
الموصوف اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون
ذلك المسبب سببيا كما مفضلا من وجه مفضلا عليه
من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك
ما رايت رجلا احسن كحلا عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد
تارة بهذا واخرى بذلك فانه واحد بالذات ومختلف
بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل واسم التفضيل وهو
التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلى بالنفى كما ستتضح فائدته وانما
اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون
بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى
الفعل لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا
كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل

Marfat.com

معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي جعنى
حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيد الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل
عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن
كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون
دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه
حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين
زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فبقى اصل الحسن
وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة
او بكونه دونه والقياس بنوعيه دونه لا يناسب المقام فرجع
معنى الى ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه فى عين
زيد فانتفت المساواة والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه
المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان
الزائد على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد عرفا نفي
المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فحصل
من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لم كان نفي

الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في
المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايته رجلا افضل ابوه
من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين
فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان
بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل
عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف معنى
التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان
يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من
زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا
ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا الحسن بالخبرية
والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن وبين معموله اي ما عمل
فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية
وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل
اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من
هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه
الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى
الابتداء العامل في المبتدا او الخبر اذ العامل بالحقيقة
هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل

Marfat.com

فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق احسبياج فانه من معموليته
من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على
الكحل لم يلزم الفصل بين الحسن ومعموله من حيث انه اسم
تفضيل ولكن فى معناه تعقيد تركيبك وكذا الوقيل بهذا
العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل فى عينه هواى
الكحل فى عين زيد لايخ عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما
ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا
المقصود والكلام فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين شرائطها
وما غير به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان
يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل
بهذا التقريب الى ما اشتهر سيبويه واستشهد به فى
اثبات هذه المسألة ويطبق بعض عبارة الصور عليه فقال
ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل
من عين زيد بالقامة من عين زيد مقام منه فى عين زيد
وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه والكلمة فى ولو رفع لفظ السيد
من البين والمعنى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود
وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على هذا من كحل

فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه
اذ يبعد دالكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر الغير
الذى كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن
فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما
عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة
لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد فى كونها احسن
فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان
للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره وانما جازت هذه
الصورة وان لم يكن فيها فضل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء
لانها فرع الاولى وكان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة
فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة
مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين زيد الخ فى لا
يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدءا بما
هو مبدء المماثلة وترك موصوف احسن فى المثال وانكتفى
المماثلة الكاملة فى ذكره هو فى مقابلة قوله وادى او هو مذكور
لانه كان فى مقام بيان الاختصار فى المثال المذكور اولا
وتمام البيت مع ما قبله شعر شهرت على وادى السّباع

ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تايّة
ولخوف لا ما فى الله ساريا كان اصله لا ارى وادياً اقل به ركب
منهم فى وادي السباع فقدم وادى السباع واستغنى عن
ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بركبى
الابل والتايّة من اياً اذا اتى كالتحية من حيّا اذا حيّ وهو الملك
والتأنى وساريا من السرى وهو السير فى الليل فقوله ارى اما
من رويه البصر او من رويه القلب فعلى الاول واديا مفعوله
وكوادى السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله
الاول وكوادى السباع مفعوله الثانى وعلى التقديرين حين
يُظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو فى ولا ارى
اما اعتراضيه او حاليه واقل صفة واديا والجار فى به متعلق
باقل والجر وراجع الى واديا ركب فاعل اقل وجمله اتوه صفة
له وتايه تمييز عن نسبه اقل الى ركب او منصوب على
المصدريه اى اتيان تأيه ولخوف عطف على اقل وهو
بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به
ركب منهم بوادى السباع واخوف منه وساريا على ما فى ملوقى
الله مصدريه وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى
والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف فى كل وقت الا فى
وقت وقايه الله تعالى ساريا يقول مررت على وادٍ منتو

Marfat.com

الى السباع لكثرتها فيه والحال انى لا ارى مثل وادى السباع
حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل
من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف من
وادى السباع فى كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه
ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت
بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه
بوادى السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع ولما قسم المص الكلمة
الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل
واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث
الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك
تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اى كلمة
دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة
والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير
حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
ويمكن ارجاع الضمير فى نفسه الى المعنى حينئذ يكون المراد
بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون
المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد هو
استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر فى وجه الحصر

Marfat.com

ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على
ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها
الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة وبما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى بل هو اعم لكن لا يتحقق
الا فى ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة فى الفهم
عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج
به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان
جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل
فيه الافعال المسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن
باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد فى الاثنين ولانه مقترن
بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد
الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها
انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل
او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل ودخول

Marfat.com

السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما
لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلا النهي
او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف في دخول
قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث
الفاعل فلا تلحق الا بماله فاعل والصفات استغنت عنها
بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلاجرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت
اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة
فيدخل فيه تاء فعلتَ ايضا وذلك لان ضمير الفاعل
لا يلحق الا بماله فاعل في الفاعل وانما يكون للفعل وفروعه وخُصّ
فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي
الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
واخصر فهو بالتعميم اليق واجد والماضي ما دل اي فعل
دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان
قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون
بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على

بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم
ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عدا ابد والمراد
بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس
وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض
منعه بمثل لم يضرب وجعه بمثل ان ضربت ضربت
مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى الماضى
مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء
على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى
فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضربه
فى موقع ضارب وشرطا وجزاء اتقول ان ضربتنى ضربتك
فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على
السكون نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع
متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل
بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل
ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم
معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما
اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اى حل

متلبسا باحد حروف اتين فى اوائله يعنى الحروف التى
جمعتها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اى
وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اى تلك
المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه
بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه
للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه
بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم
لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى المضارعة فى
اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا
الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا
كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد
اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل
نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب
واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث
الواحد والمؤنثين غيبة اى حال كون المؤنث والمؤنثين

Marfat.com

غايبات اوذوى غيبة والياء للغائب غيرهما اى غير
القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقل له
غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية
من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه تخرج
بها عن النكارة الصرفه فهو فى قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف
المضارعة مضمومة فى الرباعى اى فيما ماضيه على
اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج ومفتوحة فيما
سواه اى فيما سوئ ما ماضيه على اربعة احرف مثل
يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غير اى غير
المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى
قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم
يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت اوخفيفة ولا نون جمع
مونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون
التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم
دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث
فى المضارع تقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها
نون جمع المونث فى الماضى فلا يقبل الاعراب واعرابه

Marfat.com

رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر
بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخير
حرف علة الجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية
مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن
وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع
صيغ يضرب فى الواحد الغائب المذكر وتضرب فى
موضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب
المذكر واضرب فى المتكلم الواحد وتضرب فى المتكلم
مع الغير بالضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب
لفظا اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون
فى حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب و
المضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز المرفوع
وذلك فى خمسة مواضع بالنون فى حالة الرفع وحذفها
اى بحذف النون فى حالتى الجزم والنصب فان النصب
فيه تابع للجزم كما انه فى الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا
الى آخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة
تقديرا فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة

تقول يدعو زيد والفتحة لفظا فى حال النصب
الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمى والحذف اى نحذف الواو
والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة استطال الى
المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر
بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى تحذف
الالف فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك
مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقع
موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب او مر رجل
يضرب اورايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه
موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى استحق
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها
موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب فى نحو سيقوم
وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على

ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ان ويكفينا
وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء
الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل
فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ في باب افعال المقاربة
ان شاء الله تع وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن
قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا
ان فقصر كابشر في اى شئ وقال سيبويه انه حرف براسه
واذن قيل اصله اذان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية
فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها و
بعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي
نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة حروف فيمتنع
دخولها على الفعل لا يجعله مصدرا بتقدير ان المضمرة
وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني
حقي فان الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرد اليكون

من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام
منى اياك وفى لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك
اكل السمك وشرب اللبن معه فان التى ينتصب بها
المضارع مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة
ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون و
كلمة ان التى تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هى
ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب
العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه
وليست اى ان الواقعه بعد العلم هذه اى ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التى تقع بعد الظن
ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن
يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى فى ان التى
بعد الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن
نفى المستقبل نفيا موكدا لا موبدا او لا يلزم ان يكون فى
قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقض
لان لن يقتضى التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذنه
التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على

ما قبلها اى لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما
بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا تقوى ان
تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان
عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك
انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال
فقوله اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب
المحفوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة
خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا
بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت
اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء
على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
بانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة

Marfat.com

ومعناها السببية اى سببية ماقبلها لما بعدها
كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان الى المضارع
مستقبلا بالنظر الى ماقبلها وان كان بالنظر الى زمان
التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون
حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ماقبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا
وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى
ولاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبلها واما بالنظر الى
زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير
حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال
مابعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى دخله حتى
الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق
بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسبحى مثاله او حكاية
اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل
البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية فكانك
كنت فى زمان الدخول هيأت هذه العبارة وتحكيها
فى زمان التكلم على ماكنت هيأته وكان مابعد حتى

فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته
ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقديران
لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه لا ارادة حرف
ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان
يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون
الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع
اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية
اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى
وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء
فى زمان التكلم ومن ثم اى من اجل هذين الامرين
اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول
الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى
ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول
بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف
ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر
فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة لانها لا تقتضى
الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك سرت

Marfat.com

حتى تدخلها لانه حينئذ يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود
حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك
في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان
التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري
فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو
في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول
فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على
كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله
في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا او
جاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع
في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا
قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولم هي
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام
الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي
بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر

Marfat.com

بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان
المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من
الاسم اى ماكان صفة الله تعذيبهم اومن الخبر اى ماكان
الله ذا تعذيبهم اوعلى تاويل المصدر باسم الفاعل اى
ماكان الله معذبهم والفاء التى ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية
ماقبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتخصيص
على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا
تقصد السببية لايحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون
قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقدم الانشاء
اومافى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون مابعدها
جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى
ليكن منك زيارة فاكرام منى اونهى نحو لاتشتمنى فاضربك
اى لايكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيها الدعاء نحو
اللهم اغفر لى فاوزر ولا تؤاخذنى فاهلك اواستفهام
نحو هل عندكم فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى اونفى
نحو ماتاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا وينبغى
فيه التخصيص نحو لا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا

لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى اومن نحو ليت لى مالا
فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاقا منى ويدخل فيه
ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب
السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو
الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة
خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود
والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو
شعر ساترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا فدون
تقدم لاحد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو
التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان
بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة
ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون
قبلها اى قبل الواو ومثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء
فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة
الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زر فى
واكرمك اى لتجتمع الزيارة واكرام ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اى يجتمع منك اكل السمك مع شرب
اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع

بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط
ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة
بعدها لا ان ان ايضا داخلة فى مفهومها والا يلزم من
تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى الى
ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا
بتقدير مضاف اى لا لزمنك الا وقت ان تعطينى حقى
وغيره يقدرها الى بتاويل مصدر مجرور بها والتى بمعنى
الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى
الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر
من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى بنتصب المضارع
بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو
اعجبنى ضربك زيدا وتشتمه او فتشتمه او ثم تشتم فثم
ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء
ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة
اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة
بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها
وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على
حتى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا

وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى
لانه على التقدير الاول ان جعلت العاطفة اعم مما ذكر
كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال
وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع
مخصوصا به كما سبق من جزياته في ثم ايضا ويرد عليه
انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة
في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي
نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة
نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني
قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم
صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه
واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل
الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى
لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان
المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانهما لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على
معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل

النصب فلم يظهر الناصب بعدها وجب اى اظهاران مع
لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام
بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليتين
وهما لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان الناصبة
تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو
قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه اومع عمل مع الشذوذ
كقوله ع الا ايهذا اللائمى احضر الوغى فى رواية النصب و
لكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها
وينجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى
النهى احترازعما استعملت فى معنى النفى وهذه الكلمات
تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اى ينجزم المضارع بكلم المجازاة
اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها
من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان
وهى اى كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان
المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهما تجزمان
المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما اولا وما ومن واى ولنى
واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ ولم يجئ فى كلامهم على
وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما
تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ على ما

Marfat.com

ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى
هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان
مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة
وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه
اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب
اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى
وتختص اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الاشتغا
الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم
اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم افاد استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى وتختص
ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها وتختص ايضا
بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب
ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص
ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل مترتب
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد

Marfat.com

تستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد لما ينفعه الندم ولام
الامر هى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة فتحها لغة وقد تسكن بعد الواو
والفاء وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا
ولا النهى هى لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض
النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى هى ضد لام الامر وهى
التى يطلب ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع
المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى
مسببا وفى شرح المصر وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين
لتجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل
الشئ سببا لشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر
سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم
المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا
حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم
بينهما نسبة يصح بها ان يورد هما فى الصورة السبب والمسبب
بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له

Marfat.com

لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما
اظهار المكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي
هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسمى ان
اى هذان الفعلان او لهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء امن حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء
على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك
فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها
مع صلاحية المحل فان كان الثاني مضارعا فالوجهان
اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول
نحو ان اتاني زيد آته وآتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت اى تعني نحو ان خرجت لم اخرج
ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان
قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من
قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من
قبل قصدقت اى فقد صدقت لم تخل الفاء في الجزاء
لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لتقلب معناه الى الاستقبال
فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك

وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد لتخرج عنه الماضي
المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول
الفاء فيه وانكان اى الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا
احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه
ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير
اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي
فيوتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى
الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن
قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد
فينتقم الله منه والا اى ان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينما تنطق لفظا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد
اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في
الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر
او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم ولن
الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير

Marfat.com

لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج الفاء وبحى اذا التى للمفاجاة مع
الجملة الاسمية التى وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها
قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر
ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية
مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما
كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون اى فهم يقنطون وان التى يجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى
اكرمك اى ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن
خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو
هل عندكم ماء اشرب به لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه
والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل
تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية
اى سببية ما تقدم له فيقدر ان مع مضارع يوخذ مما
تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما
بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها لا

Marfat.com

على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه
فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان
المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل
المطلوب تلك الاشياء لها قدرت ان مع ذلك الفعل ويجعل
المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة
فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة
فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدرت ان مع
الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل
ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر
تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا
امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي
فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير
على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد و
اما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب
العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة
الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت
السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع
اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تع فهب لي
من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال

Marfat.com

كذلك كقوله تع فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين
او بالاستيناف كقول الشاعر شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض النسخ وفى
بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفى بعض
الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع
من الافعال اشتهر فى المعنى المصدرى ايضا فاراد النص على
المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة لكن ذكره المص فى شرحه صيغة يطلب بها
الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها
الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى
فبذلك فلتفرحوا فيمن قراء على صيغة الخطاب وعن
مثل صه وروید وحكم اخر اى اخر الامر فى الحقيقة عند
البصريين الوقف او البناء على السكون لانتفاء ما يقتضى
اعرابه وهو حرف المضارعه لان مشابهته للاسم المقتضية
للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى
مثل حكم للمضارع المجزوم فى امكان الصحيح وسقوط نون

الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى
اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغزوا ارم
كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان
بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن
اخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب
ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف
ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون
ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال
لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع
المعلوم للمتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج عن الكسرة
الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة التبس
بواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج
عن الكسرة الى الضمة ومكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده
ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب
التبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح التبس بالامر منه
ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح

لا لتبس بالماضى الرباعى مثل اقتل مثال لما يكون بعد الساكن
ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال
لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع
همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله
واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل
الذى لم يذكر فاعله وتكون اضافة الفعل اليه بيانية هو
ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد
ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى اريد فيه
فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غير صيغه دفعا
للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم
واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة
ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل
على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول القصد باخف منه
ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج

لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب وبضم الثاني مع التا
مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت
وجاهلت ودحرجت حوف اللبس هذا علة لقوله وبضم الثالث
والثاني ومعتل العين اى ما يكون عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه
مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى
الى اجتماع اعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقول
معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد
وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبنى
للمفعول من ماضيه كما ذكره بتبعيته ذكر المعتل العين في المبنى
للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل
وبيع اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها
بعد حذف حركته فصار قول وبيع فابدلت واو قول بياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو تصويت في نحو
قيل وبيع وفي شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو
بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء
بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام
حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا
خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي

Marfat.com

بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم
والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه
الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان
بلا نقل بجعل الياء واوا والسكون لها وانضمام ما قبلها ومثله
اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى
المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين باب الافتعال
والانفعال نحو اختير وانقيد فى محيئ اللغات الثلث فيه اذ يتير
وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا نقاوت دون استخير واقيم اذ ليس
ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى
الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المسكورتين
والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه
وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة
واحدة وانكان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو
يضرب ويكرم ويستخرج ويندحرج وفتح ما قبل الخر للخفة
الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول
تنقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع و
يختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما ولفتح
ما قبلها للتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل

Marfat.com

ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به
ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل و فهمه موقوف
على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام
والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند
اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة
الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا
على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف
على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان
والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل و تعقله
بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف
المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلقا بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت
زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف
الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول
واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين فانهما غير
الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه

Marfat.com

نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان فى
هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين
فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول
واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبا واخبر وخبر وحدث فليست اصلا
فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هى بواسطة
اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة
مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز
الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه
كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها
كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز
تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم اراد وا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت
وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى تكون
تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما هى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه
اى من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك
علمت لبيان ان ما نشات هذه الجملة عنه حين تكلمت بها

Marfat.com

واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا
قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن
وكذا سواقي الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئي
الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها
ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد
في غيره اى ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك
مع كونهما في الاصل مبتدءا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير
قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان حذفا
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة
على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تع ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن
بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم
هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف
الثاني فكما في قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وتينا
بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول
الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على
احدهما مطلقا بل قد يمتنع الدالين من غير ذكر المعطى له

Marfat.com

او يعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذف فان معنى قولك
فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذف فهما نسيا منسيا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس
بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صاد قا ومنها اى من
خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزءين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
او مفعولين لها كلا اما تا ما على تقدير الالغاء وجعلهما
مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل
الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور
على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى
الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم فى ظنى وفى قوله جواز
الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر
وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى
بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر
وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه

Marfat.com

نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست
بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم
وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين
المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو
ولاشك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جواز
المنبي عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين
مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء
الجائز بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه
وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها
تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجئ مثاله
او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها
وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت
ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك
مثال لخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار
ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه
الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها

Marfat.com

بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر
معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امرأة معلقة اى مفقود الزوج تكون كالشيء المعلق
لامع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر
على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى
وتقديرا الان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان
ذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
جزاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكر قاعد
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في
المعنى ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان
يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين
متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو
اياك ظننت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز
ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال
ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل القاعل

ان يكون موثرا و المفعول به متاثرا واصل الموثر ان يغاير للمتاثر
فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى
تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي و لم
يقولوا ضربتني فان الفاعل و المفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر
الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير
المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل و المفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا و مفعولا به و مما جرى مجرى افعال القلوب فقد ثني
و عد مثني لانهما نقيضا وجد ثني فحملا عليه حمل النقيض
على النقيض و لذلك اجري راى البصرية و الحلمية على راى
القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما و مفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقوله شعر ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني تارة و امامي و كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا
و لبعضها اي و لبعض افعال القلوب ما لعد احسبت و خلت
و زعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول و هي اما العلم
او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى

Marfat.com

مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض
لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى ضربت ذا خال
وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى
اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى
اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم ومنه قوله تع
وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت
تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شئ
من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت وبمعنى ابصرت قريب
من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تع فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة
ولما كان مراده ان لها معانى اخر قريب من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشتقا من الشقة العليا ولوجدت
جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت
وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن لافعال
الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال
الغير الناقصة ما وضع لاى افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة اى العبدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير
الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة

Marfat.com

عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن
الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل
عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير
وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له فى الافعال
الناقصة لانتمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير
كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها واجعل
الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان
الماضى وكذا كل فعل فعل منها فلا يشك ان كل جزئى تمام الموضوع
له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت
الافعال التامة منها ولا يبعد ان تجعل اللام فى قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا يشك ان الغرض من وضع الافعال
الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة
فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت
فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى
قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهى اى الافعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واضر
وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتى بالهمزة وقيل

Marfat.com

بالباء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما يتقدم من العزارة ونحوها اى لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه واستفهامية والضمير فى ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعنا اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا تامة ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز بجاء وقعد الموضع الذى استعملهما العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة

الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى
الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه
فيرفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى
لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم
سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان
زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها
اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف
احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول
الشاعر شعر بتها فقرة البطن كأنها فطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن
فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا
عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون
فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسر
للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذى كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله
تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة
الى المنصوب بمعنى ثبت وواقع كقولهم كانت

الكائنة والمقدور كائن وكقوله تع كن فيكون وتكون
زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الا في بعض
كقوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي
كيف يتكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة
لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكرهذه
القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء للجميع استطرادا
وصار للانتقال اما من صفة نحو صار زيد عالما واما من
حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات
ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد كذا او من بكر الى عمرو
ويلحق بصار مثل ال درجع واستحال وتحول وارتد قال الله تع
فارتد بصيرا وقال الشاعر ع ان العداوة تستحيل مودة وقال
ع فبالك من تمنى تحولن ابؤسا واصبح واسى واضحى لاقترن
مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها
مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا
فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى
صار نحو اصبح الامسى او الضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه
صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة

Marfat.com

بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى
الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت
ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار
نحو ظل زيد عنها وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان
تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان
مجيئهما تامين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك
لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة
واضحى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت
بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض اوعاد زيد من سفره اى رجع
وغدا اذا مشى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام
الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض
وعاد وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها
لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول
فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة
لليلة الماضية وما فتى ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل

لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها
فاعلا تشبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى بقبل
فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد
امير الاستمرار ما زته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة
اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ فى معانى هذه
الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها
نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها
استمرار النفى بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر
او تقديرا كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه
لو لم تدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم لاستمرار
المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان
لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تاويل المصدر
وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان فله
فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة واليه هذا
اشار بقوله ومن ثم اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة

Marfat.com

لانه ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة
مثل ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد
معك دام لم يشفع ما دام بالمجلس ولم يحصل من المجموع كلام لايفيد
فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها
وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس
زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى
لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال
كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضى نحو ليس
خلق الله تع مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه
• ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما
عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى
وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض
ما يقتضى تقديمها عليها نحو كان مالك او تاخيرها
عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة
عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم
يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال

المذكورة اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم خبارها
عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر
فعلا لكونها افعالا ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع فى
الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى
هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى عليه لانه
يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم
معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم
خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم
فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير ما دام
لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت
الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى
بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من
الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا
بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل
صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد
الكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز

مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون و
سيبويه والحيراني والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز
تقديم معمول الفعل عليه وبين الطايفتين في حكم هذا
القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب
على المصنف رحمة الله عليه ان يجعل ما في اوله ما الناقية من
القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من اين لكسان افعال
المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله
للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو
رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه
حصول الخبر له لا جزمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك
وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في
قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع في الخبر
بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر
بالتصدى لما يفضى اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج

Marfat.com

يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه
فيما يفضى اليه فالاول اى ماوضع لدنو الخبر رجاء عمرو يفعل
سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق
فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف

وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع و مجهول ولم
ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب من معانى
الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على لحد استعماليه
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع
مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو
توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى
محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف
اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب
الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى
الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق
على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى

كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على
هذا ثلاثة وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله
بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشئ
ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس وقال الشارح
الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان
منصوبا في الاستعمال الاول فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا
قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما في هذا الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا
احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج
ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى
وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج
في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره
مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في
الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج

لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله
شعر عسى الهم الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذفت ان دون الاستعمال الثانى
لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد كقولك كاد زيد
يخرج والثانى اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول
كاد زيد يجئ فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول
للفاعل فى الحال فعاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل
مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار
احد معنييه من غير أن لدلالته على الاستقبال المنافى
للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف
ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله ع قد كاد من طول البلى
ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى
لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفى على كاد
فهو اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال فى افادة اد وات النفى
نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا
وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان
او مستقبلا اما فى الماضى فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما فى
المضارع فلتخطية الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس

الهوى من حب مية يبرح فانه يدل على زوال رسيس
الهوى بزوال تخطيتهم وتغيره قوله لم يكد بقوله لم اجد
فلو كان نفى كاد للاثبات لما خطأ وغيره لتخطيتهم واجيب
عن الاول بان قوله تع وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء
الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله فذبحوها قرينة
تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر
وعن الثانى فلتخطيه بعض الفصحا لمحيى ذى الرمة وذا الرمة فى
تسليمه تخطيته روى عن عتبة انه قال قدم ذو الرمة
الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عتبة حدثت
ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه واخطأ
ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تع لم يكد يراها وانما هو لم يرها
وقيل يكون النفى الداخل على كاد وما يشتق منه فى الماضى
للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى كسائر الافعال فى
افادة النفى نفى مضمونه تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله تع
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب
عنه وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة اذا غير الهجر
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد
بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن

البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على
سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك
مالم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفى
تمسكه بها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل دنو اخذ وشرع فى الخبر طفق بمعنى اخذ فى الفعل
يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى
قرب يقرب كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى
طفق واخذ بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال الاربعة
فى الاستعمال مثل كاد فى كون خبرها المضارع بغير ان
تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال
الله تع وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف
على طفق وهى اى اوشك مثل عسى وكاد فى الاستعمال
فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد
ان يجئ واوشك ان يجئ زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون
ان نحو اوشك زيد يجئ فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفى
بعض النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة
التثنية فاراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجنسه بالنظر الى ان
لمراده وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس

Marfat.com

المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع
كون الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره
فارسا وواها له لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا مثل
عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يق
هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث
لا يستعمل فى غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل
فى الدعاء وله اى لفعل التعجب اولا وضع لانشاء التعجب
صيغتان احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب
ما افعله واخرهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب
افعل به بشرط ان تكونا فى هذين التركيبين وهما اى فعلا
التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث
وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير متصرفة مثل
ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب
الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث
ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل
كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت
الكذب ويتوصل فى الفعل الممتنع بناء صيغتى التعجب منه
من رباعى او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون

Marfat.com

او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشد باستخراجه اى
يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناءهما منه وجعل الممتنع
مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب
بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم
المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخيرهما اى تاخير جائز
فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير
بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتى التعجب
فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال
ما زيد الحسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب
جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم
التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس
لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم
غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد
لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر
بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد
ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو
ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لانهما جريا
الامثال كما سبق ولجاز المازنى الفصل بالظرف لما سمع
من العرب ولهم ما احسن بالرجل ان يصدق ولجاز الاكثرون

الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيد او معناه انه كان له
في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
دائما قبله وما ابتداء اى مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى
اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ
وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شئ لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اى ما بعد ما الخبر من باب شراهر ذا ناب
وموصولة اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف
اى الذى احسن زيد اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال
القراء ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضى
وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك
ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضى
من افعل بمعنى صار ذا فعل بالضم اى صار ذا الحسن وبه اى مجروره
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان
المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول
على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه فى الفعل لان الفاعل
واحد ليس الا وبه اى مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن
بمعنى صر ذا حسن على ان تكون همزة افعل للصيرورة والباء

Marfat.com

للتعدية اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيرة ذا حسن او
الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون هذه
احسن للتعدية كاخرج ففيه اى فى الفعل ضمير هو فاعله اى احسن
انت بزيد او زيد اى لجعله حسنا بمعنى صفة به وقال
الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل واحد بان يجعل
زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات
الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص افعال المدح والذم
بمعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى
فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته
منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما فى الاصل
فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم
فى فعل اذا كان فاءه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احداها
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان
العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة
كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند
بنى تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين
قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم
وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام

Marfat.com

للعهد الذهنی وهی لواحد غیر معین ابتداء ویصیر معینا
بذکر المخصوص بعده ویکون فی الکلام تفصیل بعد الاجمال
لیکون اوقع فی النفس نحو نعم الرجل زید او یکون مضافا
الی المعرف بها ای باللام اما بغیر واسطة نحو نعم صاحب
الرجل زید او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم
وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او یکون مضمرا مبینا بنکرة
منصوبة مفردة او مضافة الی نکرة او معرفة اضافة لفظیة
نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زید او حسن الوجه انت
او مبهما بمعنی شئ منصوب المحل علی التمییز مثل فنعما هی
ای نعم شیأ هی وقال الفراء وابو علی هی موصولة بمعنی الذی
فاعل النعم وتکون الصلة باجمعها فی فنعما هی محذوفة لان
هی مخصوصة ای نعم الذی فعله هی ای الصدقات وقال
سیبویه والکسائی ما معرفة تامة بمعنی الشئ فمعنی فنعما هی
نعم الشئ هی فما هو الفاعل لکونه بمعنی ذی اللام وهی مخصوصة
وبعد ذلک الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدیته
انما هو بحسب الغالب لانه قد یتقدم المخصوص
فیقال زید نعم الرجل صرح به فی المفتاح وهو ای المخصوص
یبتدأ ما قبله ای الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم
تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الی ضمیر المبتدأ لقیام لام

تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف وهو هو مثل
نعم الرجل زيد فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما
عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سوال فانه
لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد فعلى الوجه
الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان
وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا
مطابقة الفاعل اى مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل
اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
وبئست المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النسوة
الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند
لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق
علامة التانيث بهما وقوله تع بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سوال حيث وقع المخصوص اعنى الذين
كذبوا جمع مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق
الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا
او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص

اذا علم بالقرينة مثل قوله تع نعم العبد اى ايوب بقرينة ان
ذلك فى قصته وقوله تع فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس
فى افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اى من افعال المدح
والذم حب فى حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الشئ
او حُب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل
ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله اذ لعما هو عليه فلا يثنى
ولا يجمع ولا يونث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مونثا
لجريها مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا
المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب
مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع
قبل المخصوص بعده اى بعد مخصوص
تمييز او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع
والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا
راكبا زيد وحبذا زيدا راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا
الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند
امراة والعامل فى التمييز او الحال ما فى حبذا من الفعلية وذو الحال
هو المخصوص لان زيدا مخصوص بالمخصوص لا يجئ الا بعد تمام
المدح والمركب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن

Marfat.com

المخصوص الحرف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على
معنى حاصل فى غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا
بالمفهومية بحيث يصلح لأن يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك
من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى فى
غيره احتاج فى جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل
معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل لك نحو قد ضرب
حروف الجر ما وضع للافضاء الفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء
الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه
اى بمعنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف
والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان صريحا مثل
مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تع
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه
الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه
الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه
او لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى
وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها
اسماء خاصة يعبر بها عنها بل الباء واللام ذكرها باسمها
لوجودهما ولك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث

وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواوها اى الواو التى يقدر
بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم
وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فالعشرة الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا
واسما والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء
الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل
اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون
بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل
ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت
من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة
من الابتدائية صحة ابراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها
نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معنى اعوذ به التجى اليه والتبيين بالجر عطف على
الابتداء اى يجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصد
من امرهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه نحو
فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس
الذى هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اى وقد يجئ من
للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء

فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام
للوجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين.
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين
بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله
وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في
الكلام الموجب بقوله متاول بكونها للتبعيض او للتبيين.
اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر وهو وارد على الحكاية
كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر.
والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة
لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا
الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب
منته اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا لا لقوله تع
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى لك اى مثل
الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها
بمعنى مع بتشبيههما بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم
الظاهر فلا يقع حتاه كما يقع اليه لانها لو دخلت على المضمر
لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز رجوعهما بعد جرها
للسبب فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في

بعض العرب والعرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اى لظرفية مدخولها للشئ
حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى
على قليلا كقوله تع ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على
جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى
مجرور الباء هذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد
لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانه
اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع
سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في
الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة الى
لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شئ اخر نحو بعت هذا بذاك
والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير ادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور
الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى
الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر فلحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو

جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر [illegible] بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يرد ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فى تزاد فى الخبر فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيد او القى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر لى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردف لكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار لخص [illegible] موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب [illegible]

Marfat.com

ومن [illegible] لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب
وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير
كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها
اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لانها
للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل
كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك
الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن
نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر
مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد
وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مونثا
نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا وامراة او امراتين او نساء
خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساءا
وتلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد
لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون
ما زائدة قد خل الاسم وبجره نحو ربما ضربة بسيف
صقيل [illegible] وادها اى واو رب من حكمها تدخل على نكرة
موصوفة مثل شعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا

العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست
فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل
اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال
يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله لخبرني
كما يقال بالله لخبرني حط الواو عن درجة الباء مختصة
بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم
الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال
والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط
رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد
القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل
الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة
باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها
الذي هو الواو بتخصيصها ببعض الظاهر وخص من الظاهر
اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما لدخولها

في الجميع اى في جميع ما ذكر من حذف الفعل
وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله
خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره
نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسوال ايضا
نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل
على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر
لاتختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما
مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت والمراد بالجميع جميع
ماذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يق الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي
ويتلقى اى يجاب القسم الذي لغير السوال باللام وان وحرف
النفي ما اولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم
او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية
نحو والله ان زيد القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت
او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف
النفي لوجود القرينة كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اى
واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله
اجبني او اسألك هل قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب
القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التي

Marfat.com

تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل على
جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وانكانت
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال
على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم
وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وتعديته عن شئ آخر وذلك
اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم
عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو ادبت عنه الدين وعلى للاستعلاء
اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين
وقد تكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما
نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه
والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله
شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد تكون
اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى
عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته وتختص اى الكاف
بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء
عنه بمثل ونحوه وقد تدخل فى السعة على المضمر اذا
كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى معناها

Marfat.com

رهم ومذ ومنذ للزمان الماضى او الحاضر فيهما
للابتداء فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد
ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى
الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة
كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة
ماضية لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان مبداء مسافرتى او عدم
رويتى كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على
الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فى
الزمان الحاضر اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى
اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا
اى جميع زمان انتفاء رويتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى
ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبداء زمان الفعل فالمتالان
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول متالا
للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى
ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
ويجر المستثنى بما بعدها على تفصيل لها فاذا جررت بها ما بعدها
تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاء

القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبن
افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به لفظا
فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنايها
على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال
مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنّيت وترجّيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة
جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبّروا عن الحروف الجارة
والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا التغيير
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة
فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف
نونا نها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان
ولكن وليت ولعل لخرها لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة
السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم
من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل
على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمنى والترجى سوى ان المفتوحة فى بعكسها اى يعكس
باقيها على حذف المضاف بان تقتضى عدم الصدارة لانها
مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من ان تتعلق
بشئ آخر حتى تتم كلاما صالح لوقوعه فى الصدر اشبهت

في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء
عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد
الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما
الكافة فتلغي اي تعزل هذه الحروف عن العمل لكان
ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد
قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع بعض اشعارهم وتدخل
هذه الحروف حينئذ تلحقها ما على الافعال لان
ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها
صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها
عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع
جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت
عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثم اي من اجل
الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع
يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع
يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد
القول وما اشتق منه نحو مقول القول لا يكون الا جملة
نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول

Marfat.com

لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي
وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا
عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها
مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول
مفردا وحال كونها مع جملتها مبتداء نحو عندي
انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها
مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهارانك عالم لوجوب
كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة
بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية
مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق
انطلقت ولك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها
وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا اني معاذ لك زعمت اى لولا زعمت اني
معاذ لك ولولا انك ضربتني ضربتك وكذلك قالوا لولا انك
بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لولا فاعل لفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لولا انك قائم اى لوقع قيامك
فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتغيير الجملة جاز الامران
الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها
وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع معمولها جملة في نحو

ن اكرمه ما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد
من يكرمني انا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع
الجملة وان كان المراد من يكن مني فجزاؤه اني اكرمه واكرامي
ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها
اما مبتدأ او خبر مبتدأ او مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا
واللهازم سما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها
مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها
معهما مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم
ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا
انه عبد القفا واللهازم قوله اوى على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث
وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه
لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم
قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين
تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما
مع ما حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه
عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما
وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه
قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة

او من صفوفه كان حاصل المعنى اول مقولا
اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدر
للمصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات
وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعيز
الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان
المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس القول وذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى
محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط
جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع
سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان تكون
المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل
ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى
هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة
حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة
فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون
ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع
لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها فيشترط فى العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا

Marfat.com

ن زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا
ا وللمتر لاجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
ذاهبان وكثيرا فانه لاشك ان ذاهبان خبر عن كل من
طوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم
ن يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف
اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع
املين اعني ان والابتدا على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
نهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان
عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان
ل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل
م ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد
هبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان الحذف والمذكور
شترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في
ل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي
خبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها
تعمل فيه فلا يلزم الحذف والمذكور ولكن في جواز العطف
على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة
كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو

Marfat.com

لاينافى المعنى الاصلى كما انه لاينافيه التاكيد فى
اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة تحقيقا انما تقول
لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى
الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة
التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها
بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر
متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر
اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على
اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو
فى الدار لزيد او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها
وخبرها نحو ان زيدا الطعام لك كل وانما خص دخول اللام
بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التاكيد كالابتداء
اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم
ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول
اللام فى لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف
لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان فى

هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر
ولكنى [illegible] لها العميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وح يجوز
الغائها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف
كما يجوز اعمالها وعلى ماهو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا
واللام على كلا التقديرين لازمها اما فى الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافيه فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم
واما فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر
فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهذا
خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول
المخففة على فعل من افعال المبتدا اى من الافعال التى هى
من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما
لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترطوا ان لا يفوت
دخولها على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب
الامكان كقوله تع وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين فى التعميم اى فى تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا فى اصل الدخول

Marfat.com

او من صفوفه كان حاصل المعنى اول مقولا
اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدر
للمصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات
وان جعلت ما مصدريه كان حاصل المعنى اول اقوالى تعيين
الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان
المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس القول ولذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى
محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط
جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع
سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان تكون
المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل
ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى
هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة
حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة
فصح ان يرفع للعطوف على اسمها حملا على محله مع
ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها الرفع
لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها فيشترط العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع حضور الخبر اى ذكره
لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا

ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يض قبله لفظا
ولا تقديرا لاجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
وعمرو ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان خبر عن كل من
المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم
ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف
على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع
العاملين اعني ان والابتدا على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان
ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان
قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل
اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد
ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان الحذف المذكور
مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في
مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي
الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها
لم تعمل فيه فلا يلزم الحذف المذكور ولكن في جواز العطف
على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة
عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو

Marfat.com

على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا
تجويزهما على غير دواخلهما متمسكين بقوله
تالله ربك ان قلت لسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير الشان
مقدرا والسبب فى تقدير ان مشابهة المفتوحة بالفعل
اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة
بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تع وان
كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع
فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان
حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة
لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا فى المبتدأ والخبر كما كانت
فى الاصل فهى لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون
عاملا وقد لا تكون والعمل فى الظاهر وان كان اقوى من
العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل
فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان
تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية

خلافعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل وشد
انها او ضمير المقتوحة فى غير اى غير ضمير الشان ولكنه قد جاء
بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم اظن انك
قائم والعجب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة
واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال الشاعر شعر
فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة
مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل
ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول
الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل
ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم
هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفى
نحو الا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى
الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع كل منهما
فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال
فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه

Marfat.com

انكان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية وا
وكان للتشبيه اى لانشائه وهي حرف برأسه
حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب و
انها مركبة من الكاف وان المكسورة والاصل كان
زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول
الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت
عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا
الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح
لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر
ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان
ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا اهملتها
لفظا فقيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة
ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه
كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة
وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصله لانكان فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس
كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون

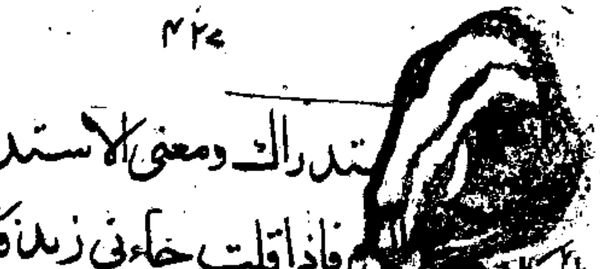

تدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام السابق فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا
جاء كما ان الواو من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو
لم يجئ وسطا اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى
اى تغايرا معنويا والضروري هو المعنوى ولهذا اقتصر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها
عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها بخلاف لن وان المخففتين انه ليس لهما ما اجريتا عليه
وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن
يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة
وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة
او مخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاخيرة ظاهرة وليت للتمني اى لانشائه
فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل
نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب
المعربين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا
قائما اى اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء

الثانى بتقديس كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا قال الفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا يقول ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون يقدرون ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها الجار والمجرور اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجى اى لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع المرجو او المخوف كقوله تع لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة العقيلية وانشد السيرافى فى ذلك شعر وداع دعانا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال الملص فى شرحه يعنى انه وقع مجرورا فى موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه لو كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء وحاصل مراد الملص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف فى اللغة الامالة ولما كانت

...ل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة
... الفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل
ولكن ... بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين انها تابعة
... بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى
بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل
عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل
الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول
للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة
بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت
او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى
الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو
او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب
فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف
عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم
مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة
... الخ وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان

Marfat.com

المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فى متوسطة بين ا
لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوى او ضعيف
من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه اى متبوع
معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف
او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعيف
عن الكل فصار كانه غيره فصح ان يجعل غاية وانتهاء
للفعل المتعلق بالكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون
المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم
وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج
نحو جاء فى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق
بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب
الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن
فى قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان فى
بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال
قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى

ف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك
الا ... الا في الجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك
... البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم
... اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين
جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان
اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما
استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزء الان
اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود
من اتحاد المجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا
ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزء امن متبوعه
وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو وما
وامكن من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى
للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد
مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في
مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة
في احد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد

من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة ا
لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بد
اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين المس
يلى الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احد
اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من
المخاطب ومن ثم اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز
تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو
واحدهما وان ولى ام لكن الاخر لم يلى الهمزة هذا ما اختاره
المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح
وازيد ارايت ام عمر احسن وافصح وح يكون تركيب
ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح
وفى الترجمة الشريفية انه وجد فى بعض نسخ
الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها
احد المستويين والاخر الهمزة على الاصح ومن ثم
ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه
لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان
ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا
لا يخ من اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من لم

اذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين
احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما
ن التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاك
وعمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا
ونعم لان المقصد بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك
اولا وقد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطائى اعتقاد المتكلم
بوجود احدهما فالمشار اليه ثم فى الموضعين امر واحد لكنه
لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع المتصلة فرع عليه
باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة فى كل
موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماحة ولو اقتصر على قوله ومن
ثم لم يجز فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على
قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان
اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كل فى الاضراب
عن الاول ومثل الهمزة للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر
مبتدا محذوف اى انها لابل ام شاء اى ان القطيعة التى اراها لابل هى
جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار
ثم شككت فى انها شاء او شئ اخر فاستفهمت عنها بقولك
ام شاء اى بل اهى شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام
عمرو اى بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام

Marfat.com

الاول بالاستفهام الثانى واما قبل المعطوف ع
اى غير مستعملة الا معها يعنى اذا عطف شئ
يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف
باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان
مبنى على الشك جائزة مع او يعنى اذا عطف شئ على آخر
بلو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءنى اما زيد او
عمرو ولكن لا يجب نحو جاءنى زيد او عمرو وذهب بعض النحاة
الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف
عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى ايضا
للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب
عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف
بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى
ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية
لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة
اخرى فلا لغو ولا بل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدها
معنيا اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف
عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف
عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة

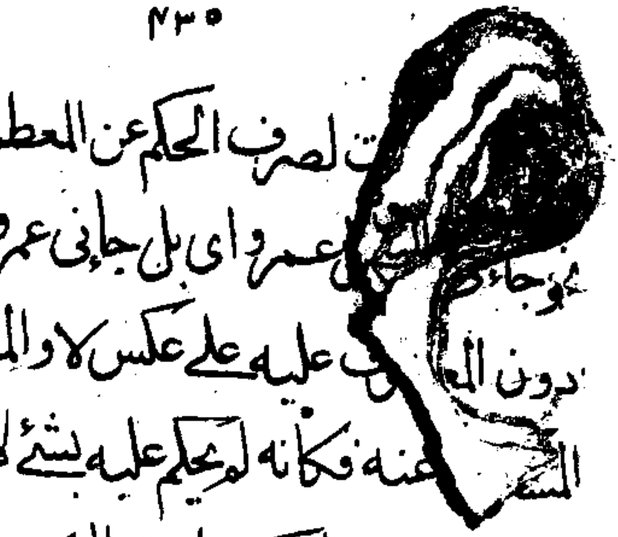

ت لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف
وجاء
دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم
المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه ولا بخلاف
الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة
بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو فقيه
خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفى
من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف
عليه فى حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفى
عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت
عنه او الحكم منفى عنه فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو بل جاءنى
عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه او المجئ منتف عنه ولكن
لازمة للنفى اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد
على المفرد فهى نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول
فتكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام
عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهى نظير بل فى مجيئها بعد النفى
والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفى ما بعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد
لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفى

Marfat.com

حروف التنبيه الاواما وهايصدر بها الجمل
المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا
نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وهازيد قائم وتدخل الخاصة من
المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة
التى لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان وهذان
وهؤلاء حروف النداء اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء
القريب والبعيد واياوهيا للبعيد واى بفتح الهمزة وسكون
الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ماعدا البعيد فيدخل
فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف
باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة
القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان
فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال
البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة
وسكون الياء واجل وجير وان بكسرة الهمزة وفتح النون المشددة
ومن بيان معانى تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف
الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان
او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب لم يقم
زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد
ومعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى جواب

ان كفرا فان معناه ح لست بربنا وقيل يجوز
استعما[ل] ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من
[ل]ى وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس
لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وتقوم مقام
بلى التقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي
يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي
مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اى
قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك
الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا
وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول
في جواب اقام زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام
لاشك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر
بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى
بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره الخ ويلزمها القسم الى
لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال قسمت
اى وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول
اى والله واى وربي واى لعمري واجل وجير بالكسر والفتح
وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك
اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اى

Marfat.com

قد اتى اولم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو
لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها فقال الله تلك
الناقة دون راكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر
ليت شعري للحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء هل نعم
اللقاء شفاء للحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف
ما ذكره الخليل من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت
هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع
الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل
لانها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية
واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها صحيحا
لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز
خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك
في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان
مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية كثيرا للتأكيد النفي نحو ما ان رايت
زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت

لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد
انه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها
مع الكاف نحو ع كان ظبية تعطو الى وارق السلم على تقدير
رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى
اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس
اجلس ومع ان نحو ما ترين من البشر احدا لحال كون تلك المذكورات
مع ما شرطا اى ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما
رحمة من الله لنت لهم وبما خطيآتهم اغرقوا وعما قليل وزيد
صديقى كما ان عمرا اخى وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضب
من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة
والجر ربعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة
بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية
نحو قوله تع ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد
وقلت زيادة لا قيل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم
بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه على جلاء القضية
بحيث تستغنى عن القسم فتبرز لذلك فى صورة نفى القسم

وشذت زیادتها مع المضاف کقوله ع فی بئر
وما شعر ای فی بئر حوض والحور الهلکة جمع حور
حارای هلک ومن والباء واللام تقدم ذکرها
علی ذکر مواضع زیادتها فلا حاجة الی تکرارها حرفا
تفسیر ای فهی تفسر کل مبهم من المفرد نحو جاء نی زید ای ابو عبد الله
والجملة کما تقول قطع رزقه ای مات وان فان مختصة بما
فی معنی القول ای بفعل متقرر فی معنی القول تقرر المظروف
فی الظرف غیر منفک عنه فلا تقع بعد صریح القول
ولا بعد ما لیس فی معنی القول فهی لا تفسر فی الاکثر الا مفعولا
مقدرا اللفظ غیر صریح القول مؤد معناه نحو قوله تع
وناديناه ان یا ابراهیم فقوله ان یا ابراهیم تفسیر لمفعول
ناديناه المقدر ای ناديناه بلفظ هو قولنا یا ابراهیم وکذلک
قولك کتبت الیه ان ایت ای کتبت الیه شیاء هو ایت
فان حرف دال علی ان ایت تفسیر للمفعول به المقدر
لکتبت وقوله تعالی ما قلت لهم الا ما امرتنی به ان اعبدوا الله
فقوله ان اعبدوا الله تفسیر للضمیر فی به وفی امرتنی معنی
القول ولیس تفسیرا لما فی قوله ما امرتنی لانه مفعول لصریح
القول وقد یفسر بها المفعول به الظاهر کقوله تع اذ اوحینا
الی امك ما یوحی ان اقذفیه فقوله ان اقذفیه تفسیر

هو المفعول الظاهر او حينا حروف المصدر
ما وان
ملة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى
فتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان
على جملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو قوله تع وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة
ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص
ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا
كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت
بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر
خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى
ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر تقدير الكون نحو
اعجبنى ان هذا زيدا اى كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا
مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد
انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا
نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا

ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت
التوبيخ واللوم فى ترك الفعل ومعناها فى المض
على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر و
التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا
فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى
المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل
ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما
فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد فيها
من معنى التحقيق ثم انه ينضاف فى بعض المواضع الى هذا
المعنى فى الماضى للتقريب من الحال مع التوقع اى يكون
مصدرة متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن
تتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن
ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد
يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب
زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى فى المضارع المجرد عن الناصب
والجازم وحرف تنفيس للتقليل اى ينضاف الى التحقيق
فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى

Marfat.com

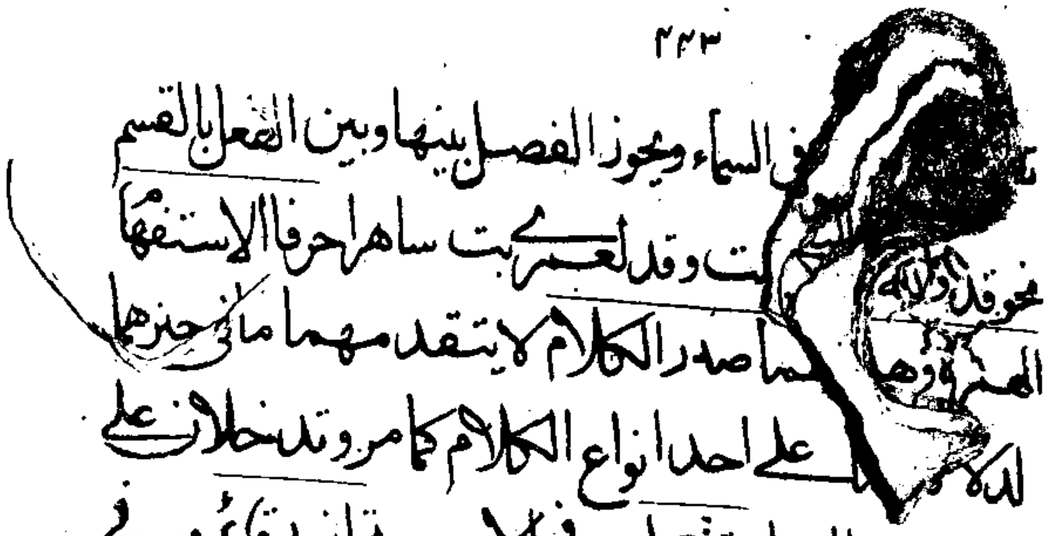

في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم
ت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام
نحو قد والله
الهمزة وهل
ما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما
لدلالة
على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على
الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي
الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم
وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء
كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على
اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك
لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في
قوله تع هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها
قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى والى حبذا الالف المالوف وعانقته
وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم
تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع
استعمالا تها اكثر من التصرف في هل تقول ازيد اضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا
ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو احوك باستعمال
الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون

Marfat.com

هل تضرب زيدا الان المستفهم عنه فى
محذوف بالحقيقة لان اصله ارضى بـ
وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف فى
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيـ
ازيد عندك ام عمرو يجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم
عنه فاستعمال التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى
فيه النسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم
عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب
عن السوال الاول واستيناف سوال اخر بام المقدرة
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو فى تقدير
بل اعندك عمرو وتقول ثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة
بخلاف هل لانها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها فى حروف
الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال
وان دخلت على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخلت
على المستقبل وفى بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضى
ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع والماضى
نحو ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك فمعنى المثال

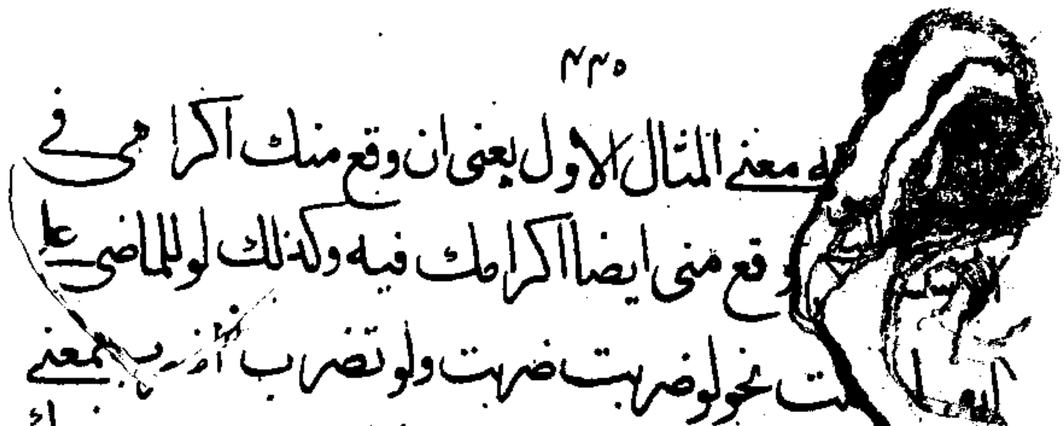

معنى المثال الاول يعنى ان وقع منك اكرامى فى
وقع منى ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضى على
لو ضربت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب أضرب بمعنى
اى لو وقع منك ضربى فى الماضى فقد وقع منى ضربك
ايضا فيه وقد تستعمل كان فى المستقبل نحو قوله تع
ولامة مومنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور
ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها
موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر آخر
مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا فى الماضى كان
منفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به
ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك فقد علقت
حصول الاكرام فى الماضى بحصول مجئ مقدر فيه
فيلزم انتفائهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفا
المجئ فى زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير
المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تع
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على
لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف
فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم

Marfat.com

المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وحذف
المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد
الا ان يدل بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معينين
للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك
اذا قلت لو حسنني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء
المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء
فيربط ذلك الشيء بما بعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني
لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا
نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك ولو ابتم تملكون
اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم
مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما
الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا
فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل
الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من ان

ومن ثم اى ومن اجل لزوم الفعل بعد ما قيل بعد
لها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه
المقدر بعد لو الصالح للفاعلية هو المقدر
صورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل
موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
فى خبر هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف فيق لوانك انطلقت ولا يق
لوانك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له
من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل
على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى
والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ
ههنا عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا
اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان
جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم
الجامد خبر التعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر
كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا ليوضع فعله فى موضعه واذا تقدم القسم
اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى
لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم

Marfat.com

غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الم
ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا ومعـ
يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط
يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب وكان
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب
لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط
مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا وان لم تاتني مثال
للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء
الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط
جاز ان يعتبر للقسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم
وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني
انك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط
وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون نشرا باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط
على ترتيبه وان اتيتني والله لاتيتك وانما اوردني هذا

ط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة
ى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير
شرطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا
تقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا
شر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم
الشرط وجواز الغائه فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف
وبالاعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين
يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان
رعاية كون النشر على ترتيب اللف تقتضى تقديم المثال الثانى
على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثاليهما
وتقدير القسم كاللفظ اى كالملفظ به او مقدرة كملفوظه
فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعد المضى وكان
الجواب للقسم نحو قوله تع لين اخرجوا لا يخرجون اى والله لان
اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون او لى به اى لا يخرجوا
وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم

Marfat.com

فانه لوكان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجـ
الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء واما للتفـ
ما ابتدأه المتكلم في الذكر نحو قولك جاء لخوتك
فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه
في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاء
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة تطلع في
اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها
وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير
المذكور دلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما
الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما
المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس
في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها
المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في
جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي
هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها الواقعة
في جزاءها جزء مما في حيزها اى حيز فائها او حيزا ما لان
حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما
زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال

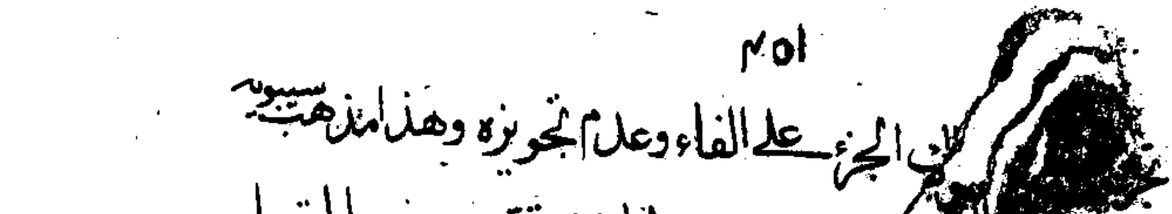

الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه

فيجوز عندهم

وقبلوا الخا

ة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا

بردهواى ما وقع بينها وبين فانها معمول الشرط

الجزاء عاملا مطلقا اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال

تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان

تقدير على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق

يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم

اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم

توالى حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق

كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ

يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما

حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا

القائل لم يجعل الا ما خاصة جواز التقديم اصلا وقيل والقائل

المازنى ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم على

الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم

الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا

اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم

اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما

فى حيز ان لا يعمل فى ما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون

Marfat.com

المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل
لايكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون
حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تقدير
مابعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فانه منطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط بين
اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد
فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل
الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف
واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق
بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على
ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف
وجمه غير ظاهر مع انه توهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب جواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول
الغائب مع عدم جوازهما بالاتفاق انما مثل المصنف بما تكون

Marfat.com

ن املاوفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة
لكرفها
لاذ
ودع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص
لك فيقول كلا ارد عالك اى ليس الامر كما تقول
ومعنى بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال
لك افعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى
الحض منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تع كلا ان
الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يق انه اسم بنى
لكون لفظه كلفظة كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه
لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن
النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من
ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان
فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها
مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة
لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله
وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل
الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون
هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته
لانهما كالحرف الاخير مما تلحقانه فان كان اى المسند
اليه اسما ظاهرا غير مونث حقيقى فخير اى فانت مخير بين

Marfat.com

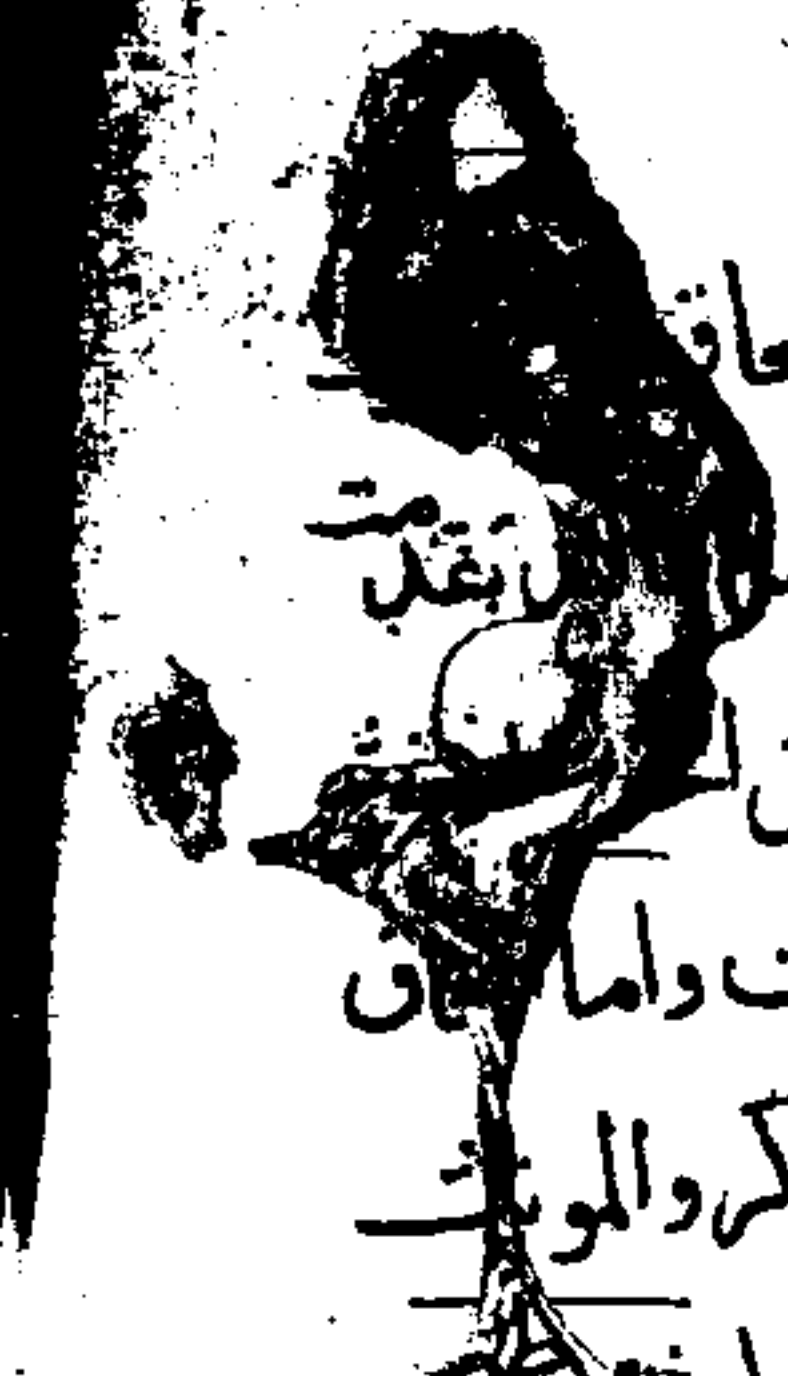

الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسـ
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما
علامة التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمو
فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا
وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا
الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول
الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى هذا
ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدالا
الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا الابدال ما مر فى بدل
الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدا الموخر والغرض
كون الخبر مهما التنوين فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته
نونا فسمى مايه ينون التنوين اعنى النون تنوينا اشعارا بحدوثه
وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى
سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة

[illegible] يقتضيها الحركة العارضة مثل عادن الاولى وهى
[illegible] المدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة
[illegible] الكلمة فان هذه واخرتلك الكلمات لا توابع حركات
واخر وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر
من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تحلل شئ وههنا الحركة
[illegible] آخر الكلمة او التنوين فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة
فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر
ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا التاكيد
الفعل فخرج به نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف
بالنون فى نحو يا رجلُ انطلقْ فان المراد بتبعيتها حركة
الاخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليست
نون انطلق تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهواى التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف وح
لا يتصور معناه فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين
المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى
اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الان واما التنوين فى نحو رب احمد وابراهيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى

Marfat.com

منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا [illegible]
في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما [illegible] للتمكن
والغرض وهو ما الحق الاسم عوضا عن المضاف اليه [illegible]
على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم [illegible]
اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت
الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة المحذوفة
الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا
بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد فالمثال
ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات
فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر
السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره
ليقابلها وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت
بمسلمات مثلا امراة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن
لزال للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس بتنوين
التنكير لوجوده في ما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض
لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان تكون للمقابلة لانها معنى مناسب
لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما الحق آخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاء ولانه حرف يسهل به

وت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب
حسن
وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع
الحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائز ايضا
كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التلذذ
انما هو الاواخر لئلا يختل سلك النظم بتخللة بين كلمات الابيات
الحشو لا يخل بفهم المعانى وهو ما يلحق القافية
المطلقة ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته
واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون
بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق بها كما فى
قول الشاعر شعر قلى اللوم عاذل والعتاب وقولى ان اصبت
لقد اصابنى فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها
الالف وعوض عن الالف عند التغنى نون التنوين
واما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها
وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها
حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر
شعر وقاتم الاعماق خاوى المخترق مشتبه الاعلام
لماع الخفقن فان روى القافية فى هذا البيت القاف

Marfat.com

الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التقاء
او الكسر والحق بها النون فقيل المنحرفن والجحفلن الى هذا
القسم من التنوين الغالى لان الغلو هو التجاوز عن الحد
البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط
التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين
الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو
الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة
لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى ففى عد تنوين الترنم
من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها
الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففى اعتبار
الوضع بعضها ايضا تامل فيحذف اى التنوين وجوبا من العلم
حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو
جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال بن بين علمين
احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه له فيطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن
وكذلك توهم هذا فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه
انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى
رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا

[illegible] اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون
[illegible] ابن عمرو
[illegible] زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا
[illegible] همزتها فانها لا يحذف حيثما كانت لئلا
يلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التانيث
تسمى خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
[illegible] مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير
الالف اى غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اى
الالف الفاصل بين نون جمع المونث ونون المشددة نحو
اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية
تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن
الامر نحو اضربَن بالتخفيف واضربّن بالتشديد والنهى
نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى نحو ليتك
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو
والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على
الطلب دون الماضى والحال لانه لا يوكد الا ما يكون مطلوبا
وقلت اى نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا
لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهه له بالنهى
ولزمت اى نون التاكيد في مثبت القسم اى في جوابه

Marfat.com

للمثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يوكد الف
عنه وهو القسم من غير ان يوكدوه بما يتصل به و
صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زياد
فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى
فى مثل اما تفعلن اى الشرط الموكد حرفه بما فانه لما
قصدوا تاكيد الفعل
قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة
ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حد
ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة
اخرى او لتثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم
يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو
الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
او لتثقل الياء بعد الكسر قبل النون المشددة وما قبلها فيما
عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو
الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمونث الغائبة مفتوح
طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية
وجمع المونث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول فى التثنية
وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء

ول التثنية اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
ضربان جمع المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع
والتاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما
تثنية وجمع المونث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين
حدة خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على
[illegible] ليس بمرضي عند الاكثرين
اى النون الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى غير التثنية
مع المونث مع الضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء
اطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب
يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة
فصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا
رضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتله الآخر
دا الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما
المثنى وجمع المونث ما ذكر مع غيرهما على ضربين
مع ضمير بارز وهو شيان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
خشوا والواحد المونث نحو اغزى وارمى واخشى ولما
ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش
نون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن
من يا قوم بحذف الواو كما حذفت فى نحو اغزو الكفار

Marfat.com

وارمو الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرة بحذف الياء مع حذ
فى اغزى الجيش وارى الغرض وتضم الواو والياء اللاتى ماقبلها
نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشون الرجل
وتكسر الياء المفتوح ماقبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو
لتخشين كاخشى الرجل فان لم يكن فى الضمير البارز هو فى
الواحد المذكر نحو اغزوهم لغة وكالتصل من
كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية تقول اغزون
وارمين واخشين بود اللامات فتحها كما قلت اغزوا
وارميا واخشيا ومن ثم اى لاجل انه مع غير الضمير البارز
كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين
فى هل ترى كما يقال تريان هذا امثال لغير البارز الذى
تحركت لامه بالفتح مع المتصل وهل ترون فى هل تزون
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو
كضمها فى لم تزوا القوم هذا امثال ما فيه بارز يضم
لاجل النون وهل ترين فى هل ترين باثبات الياء
وكسرها كما بين لم ترى الناس هذا امثال ما فيه بارز يكسر
لاجل النون واغزون عطف على هل ترين
لا على ترين اى ومن ثم قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة
كما ترد مع ضمير التثنية فى اغزوا واغزن فى اغزوا بحذف

ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزى بحذف
قبلها كما غزى القوم وهذه الامثلة وقعت
تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها
الضمير البارز كالمنفصل وبعضها الما هو مع غير
البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف
[illegible] وفي بعض النسخ
ساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر شعر لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين
حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها
وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال لا تهن الفقير والمراد كما يحرك التنوين فرقا بينهما
وانما لم يعكس حظا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة
ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف
ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا
اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فيرد
ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا
او اغزي وقلت اغزن واغزن يحذف الواو والياء فاذا
وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين
فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست

لازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على ما
والمخففة المفتوح ماقبلها تقلب الفا كقولك
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما
الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا او اص
واختم لى بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا او لا
بنا من تبعة
كانت او ثقيلة فى مواقف الندامة منقلبة بالف اداب
عبوديتك على نهج لاستقامه وصل على من كلمة
شفاعته فى محو ارقام الضلالات كافية وعن مضرة
اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى
من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد الانتهاض
لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير
عبد الرحمن الجامى وفقه الله سبحانه فى وظائف
عبوديته للاعراض عن مطالبه الاعواض
والاغراض ضحوة السبت الحادى
عشر من رمضان المنتظم فى
سلك شهور سنة سبع
وتسعين وثمان مائة
من هجرة النبوية

Marfat.com